



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الخلاف الصرفي في كتاب: " الإنصاف في مسائل الخلاف " لأبي
البركات الأنباري دراسة تحليلية تداولية

إعداد الطالب
نايف إبراهيم الرشيد

إشراف
الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة والنحو/ قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، ٢٠١١م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبّر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب نايف ابراهيم الرشيدى الموسومة بـ:

الخلاص المصرفي في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري

دراسة تحليلية تداولية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

التاريخ	التوقيع	
2011/12/27		أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل
2011/12/27		د. سيف الدين طه الفقراء
2011/12/27		د. عادل سلمان البقاعين
2011/12/27		د. منصور عبدالكريم الكفاوين

عميد الدراسات العليا
أ.د. عبدالفتاح خليفات



الإهداء

لا يسعني بعد أن أنهيت هذا العمل إلا أن أقدمه إلى كل من هو عزيز الجانب عندي، له من المحبة الشيء الكثير في نفسي...

أهدي هذا الإنجاز إلى والدتي رعاها الله تعالى، فهي التي سهرت الليالي على راحتنا، وتحملت معنا أعباء الحياة، وكانت لنا الملاذ الذي نلجأ إليه كلما عضتتنا الدنيا بأنيابها...

كما أهدي هذا العمل إلى إخواني وأخواتي الذين كانوا عوناً لي في صعاب الحياة، وحزمة احتزم بها في مشاق مسيرتي التي سرتها...

وأهدي عملي هذا بكل محبة وود إلى ابنتي الغالية، التي أرجو من الله تعالى أن يفتح عينها على العلم والمعرفة، وينير قلبها بنور الإيمان وشعاع المعرفة...

ولا يفوتني أن أهدي عملي هذا لصديقي الحبيب الذي تحمل معي مشاق الرحلة العلمية، وكان رفيقاً لي دائماً في كل مسير أسيره، إلى أخي الحبيب سلطان محمد.
مع خالص الحب والود...

نايف الرشيدي

الشكر والتقدير

قبل كل مشكور، وبعد كل مذكور، لا يسعني إلا أن أشكر الله تعالى، فهو الأول فليس قبله شيء، وهو الآخر، فليس بعده شيء، فلولا منة وامتتانه ما كان لهذا العمل أن يرى النور، ولولا توفيقه وإحسانه ما كنت لأبلغ ما بلغت، فالحمد والشكر له على نعمه الجزيلة، وعطاياه الجليلة.

كما أشكر أستاذي ومشرفي على هذه الدراسة، الذي لم يدخر جهداً ولا وقتاً في سبيل تقويم اعوجاج هذه الدراسة، ومحاولة إخراجها بأحلى حلة، وأبهى مكانة، فجزاه الله عنا كل خير وحسنة.

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، فهم الذين تحملوا عناء مراجعة هذه الرسالة، والاطلاع على ما فيها، ثم تكرموا عليّ بأن قدموا لمناقشتها، وتصويب ما زلّ به قلبي، وما أنا إلا رهن إشارتهم، وطوع أمرهم فيما يوجهونني إليه.

كما أشكر عدداً من الأصدقاء الذين كانوا عوناً لي في دراستي، وكانوا يرافقونني في ذهابي وإيابي من السعودية، وتحملوا معي المشاق والمتاعب وعناء السفر، فإنهم أهل للشكر، وموطن للذكر، فأسأل الله العليّ القدير أن يُثيبهم خيراً على ما قدموا وساعدوا.

نايف الرشيدى

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
هـ	الملخص باللغة العربية
و	الملخص باللغة الإنجليزية
١	المقدمة
٤	الفصل الأول: بين الاسم والفعل:
٤	١.١ مسألة أصل اشتقاق الاسم
١٢	٢.١ مسألة "بئس ونعم"
١٧	٣.١ مسألة أفعل في التعجب أفعل هي أم اسم
٢٢	٤.١ مسألة أصل الاشتقاق الفعل أم المصدر
٢٨	الفصل الثاني: بين الحذف والزيادة:
٢٩	١.٢ مسألة السين التي تدخل الفعل المضارع مقتطعة من "سوف"
	أم
٣٣	٢.٢ مسألة التاء المحذوفة من التاءين المبدوء بهما المضارع هل يجوز حذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت
٣٧	٣.٢ حروفهما
٤١	٤.٢ مسألة حذف الواو من نحو "يعد"
٤٨	الفصل الثالث: الاختلاف في زنة الكلمات:
٤٩	٣.١ مسألة وزن الفعل الخماسي المكرر ثانيه وثالثه
٥٤	٢.٣ مسألة وزن "سيّد، وميّت" ونحوهما
٥٩	٣.٣ مسألة وزن "إنسان"
٦٤	٤.٣ مسألة وزن "خطايا"
٦٩	٥.٣ مسألة وزن "أشياء"

الفصل الرابع: مسائل مختلفة

٧٧

١.٤ مسألة التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان

٧٧

٢.٤ القول في تعريف العدد المركب وتمييزه

٨٢

٣.٤ "كلا وكلتا" مثنيان لفظاً ومعنى أم معنى فقط

٨٧

٤.٤ مسألة الحروف التي وُضع عليها "ذا" و"الذي"

٩١

٥.٤ مسألة الحروف التي وُضع عليها الضمير في "هو" و"هي"

٩٦

٦.٤ القول في المؤنث بغير علامة تأنيث ما على زنة اسم الفاعل

١٠٠

٧.٤ هل في كل رباعي أو خماسي من الأسماء زيادة؟

١٠٢

١٠٨

الخاتمة

١٠٩

المراجع

المخلص

الخلاف الصرفي في كتاب: "الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات الأنباري
دراسة تحليلية تداولية

نايف إبراهيم عثي الرشدي

جامعة مؤتة، ٢٠١١م

تتناول هذه الدراسة المسائل الخلافية التي تدخل ضمن الدرس الصرفي العربي في كتاب الإنصاف للأنباري، وتحاول توجيه تلك الخلافات من وجهة نظر صوتية حديثة، وتعالج الأمور بناء على ما توصل إليه علم الصوت الحديث.

تتاول الفصل الأول فيها القضايا الخلافية بين الأسماء والأفعال، وتختص بالخلاف حول اسمية بعض الألفاظ أو فعليتها، أو زنة بعض الكلمات الصرفية المختلفة.

أما الفصل الثاني فقد تناول الحذف والزيادة في الكلمات التي جرى فيها الخلاف، وقضية الحذف والزيادة من أكثر القضايا وروداً في الصرف العربي.

أما الفصل الثالث فقد تناول الاختلاف في زنة بعض الكلمات، من مثل: إنسان، وسيد، وخطايا، وغيرها.

أما الفصل الرابع فقد تناول الحديث عن بعض المسائل المختلفة التي لم تتدرج تحت باب واحد في الخلاف الصرفي، ولم يكن لها عامل مشترك يجمعها كي أجعل لها باباً خاصاً بها.

وأخيراً أثبتت قائمة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

Abstract
Controversy Conjugation in the Book: "Justification in Controversary issues" "Analytical Study of a Deliberative"

Naif Ibraheem Gathy Al-rashidy

Mut'ah University, 2011

This Study deals with Controversy Conjugation which is included in Al-Anbary Conjugation Book – also it tries to direct these controversies through modern phonetic view and processing them.

The first chapter dealt with moralistic issues between nouns and verbs – concerning in the noun phrase for some vocabs and its being as verb as well as the ryhem other conjugated vocabs

The second chapter deait with the issues of omitting and adding exactly in the words that have got the controversy – because omitting and adding are one of the most common issues in Arabic Conjugating.

The third chapter dealt with diffrances to ryhem some words such as (human, man, sins).

The fourth chapter dealt with some different issues that don't come with in the some Category in Controversary conjugation – which don't overlap in order to Categoize under the same group.

Finally, a list of results have been proved which the study reached.

المقدمة:

شغل البحث الصرفي حيزاً كبيراً في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة، ولقد أخذت الدراسات الصرفية مكاناً واسعاً في العصر الحديث بسبب التطور الكبير في علم دراسة الأصوات اللغوية، ودراسة التركيبات الصرفية المختلفة، وتطور الأنظمة الحديثة في الوصول إلى المعلومة المتعلقة بالصوت، والاهتمام بالتقسيم المقطعي العربي خصوصاً، واللغات العالمية عموماً، ومن هنا فإن الدراسة الصرفية في عصرنا الحديث أخذت منحى متأثراً بالدرس الصوتي، كيف لا وهو لا يمكن الفصل بين هذين العلمين بشكل خاص، وبين جميع العلوم المتعلقة بالعربية بشكل عام.

وانطلاقاً من هذه الفكرة جاءت دراستي الموسومة بـ "الخلاص الصرفي في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاص دراسة صوتية"، لأحاول الكشف من خلال النواحي الصوتية المختلفة الأسباب الكامنة وراء ظهور بعض الاستعمالات الصرفية، ومحاولة توجيه بعض الخلاصات كي أخرج بنتيجة قد تنطبق في كثير من الأحيان على ما أنتجه علم الصرف الصوتي الحديث.

إنّ فإن دراستي تهدف في بدايتها إلى محاولة حل بعض القضايا الخلافية الصرفية الواردة في كتاب الإنصاف من وجهة نظر صوتية، وهي وجهة النظر التي يحتكم إليها كثير من الباحثين في هذا العصر، وتهدف أيضاً إلى إبراز نواحي الفكر الصرفي العربي في مكانه الواردة في بطون الكتب، ونتيجة لهذه الأسباب تظهر لنا الأهمية التي أرجو أن أبرزها في هذه الدراسة.

ومن هنا بدأت بالتفكير في عمل هذه الدراسة، التي أسأل الله تعالى أن يكتب فيها الخير والنفعة، فقسمت دراستي وفقاً للمسائل التي أحصيتها في كتاب الإنصاف إلى أربعة فصول، جعلت كل فصل فيها مختصاً بحقل معين من حقول الصرف العربي:

أما الفصل الأول فقد وسمته بـ "بين الاسم والفعل"، ففي هذا الفصل ناقشت قضايا صرفية تختص في أصول الأسماء والأفعال، لذا كان حديثنا عن مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم، ومسألة القول في "نعم، وبئس" أعلان هما أم

اسمان؟ ومسألة القول في "أفعل" في التعجب أفعل هي أم اسم؟ ومسألة أصل الاشتقاق أهو الفعل أم المصدر؟

أما الفصل الثاني فقد وسمته بـ "بين الحذف والزيادة"، فهذه القضية من القضايا المهمة في الصرف العربي، وتختص بما يُحذف من الكلمة، وما هو زائد على أصلها، ولقد تناول هذا الفصل مسألة السين التي تدخل الفعل المضارع، أمقتطعة من "سوف" أم رأس بذاتها؟ ومسألة التاء المحذوفة من التاعين المبدوء بهما المضارع، ومسألة هل يجوز حذف آخر المقصور والممدود عند التنثية إذا كثرت حروفهما؟ ومسألة حذف الواو من مضارع "يعد" ونحوها.

أما الفصل الثالث فقد جعلته للحديث عن "الاختلاف في زنة الكلمات"، فقد اختلف النحاة في وزن بعض الكلمات في العربية، ومن هنا فقد رأينا أن نُفرد فصلاً خاصاً للحديث عن هذه المسائل، لذا تناولت في هذا الفصل مسألة وزن الاسم الخماسي المكرر ثانيه وثالثه، ومسألة وزن "سيّد، وميّت" ونحوهما، ومسألة وزن إنسان، ومسألة وزن خطايا، ومسألة وزن أشياء.

أما الفصل الرابع فقد جمعت فيه شتاتاً من مجموعة مسائل لم نجد لها تقسيماً محدداً، ولم نرد أن نجعل فصلاً لكل مسألتين فيهما خلاف صرفي، لذا ارتأينا أن نجعلها جميعاً في فصل واحد، ومسائل هذا الفصل هي: مسألة التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان، ومسألة القول في تعريف العدد المركب وتمييزه، ومسألة القول في "كلا" و"كلتا" مثنيان لفظاً ومعنى أم معنى فقط، مسألة الحروف التي وُضع عليها "هذا" و"الذي"، و مسألة الحروف التي وضع عليها الاسم في "هو" و"هي"، مسألة القول في المؤنث بغير علامة تأنيث ما على زنة اسم الفاعل، و مسألة الاسم الذي على أربعة أو خمسة أحرف.

ثم أتبعنا هذه الفصول بخاتمة اشتملت على عدد من النتائج، خصوصاً أنني وصلت إلى بعض التفسيرات الصوتية لبعض المسائل الخلافية الواردة.

لقد كان أهم المصادر التي اعتمدت عليها في دراستي هذه كتاب: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين" وهو الكتاب الذي استقيت منه المادة الأساسية لدراستي، وبناء على ما ورد فيه قمت بتقسيم الفصول حسب ما أوضحت

سابقاً، بالإضافة إلى اعتمادي على المراجع الحديثة التي تحدثت عن الأصوات اللغوية العربية، من مثل كتاب الدكتور رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي.

إن أي دراسة علمية يتوجب عليها أن تقام وفق منهج علمي قويم، ومسلك بحثي سليم، ومن هنا فإن دراستي هذه سارت وفق المنهج الوصفي، حيث قمت بتوصيف ما أراه من الظواهر اللغوية المختلفة، وحاولت الكشف عن طبيعة تلك الظواهر المختلفة، وبيان طبيعتها وتفسيرها.

إن هذه الدراسة لم تكن لتكتمل لولا ما بذلته من جهد، وطبيعي أن يواجه الباحث عدداً من العقبات والمشكلات، ولكن تلك العقبات تُدللُّها العزيمة الواثقة بأمر الله، والتي تتدفق بحب العلم وتحصيل المعرفة.

وأخيراً أسأل الله تعالى أن يكتب في هذه الدراسة الخير والبركة، وأن يفيد بها طلبة العلم، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول بين الاسم والفعل

سأتحدث في هذا الفصل عن بعض القضايا الصرفية التي تتعلق بالاسم والفعل، والتي أخذت طابع الخلاف بين العلماء سواء أكان هذا الخلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة، أم بين عالمين اثنين، أو حتى بين مجموعتين مختلفتين من العلماء، وقد ارتأيت في هذه الدراسة أن أقوم بطرح هذه المسألة على هيئة جديدة، نفيد فيها من درس الصوتي الحديث، فلا شك أنه ثمة ارتباط وثيق بين علمي الصرف والصوت.

١.١ مسألة أصل اشتقاق الاسم:

هذه المسألة من المسائل التي تدخل في باب الصرف، فهي تتعلق باشتقاق الاسم، وما أصل اشتقاقه؟ وهي المسألة التي يطالعنا فيها الأنباري في كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين "، وسأتناول هذه المسألة بالدراسة والتمهل وتوجيهها وتوجيهاً صوتياً لأحاول من خلال ذلك إعادة النظر في هذه المسألة من زاوية حديثة.

وقبل أن أقوم بتحليل ما ورد في هذه المسألة من قضايا وخلافات، لا بد لي من إيراد المسألة كما ذكرها ابن الأنباري، حيث يقول: ^١ " ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسْم وهو العلامة وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُمُو وهو العُلُوّ .

^١ . الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله (١٩٩٨م). الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط: ١، ج: ١، ص: ١٧ . ٢٣، وانظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (١٩٥٧م). أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق . سوريا، ط: ١، ص: ٤، و ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت). شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت . لبنان، ومكتبة المنتبي، القاهرة . مصر، ج: ١، ص: ٢٣، و ابن هشام، أبو محمد جمال الدين (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج: ١، ص: ٢٥١ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْم لأن؛ الوَسْم في اللغة هو العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمى، وعلامة له يُعرف به ألا ترى أنك إذا قلت زيداً وعمرو دَلَّ على المسمى فصار كالوسم عليه؟ فلهذا قلنا: إنه مشتق من الوَسْم، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: الاسم سمةٌ تُوضَع على الشيء يعرف بها. والأصل في اسم وسم، إلا أنه حذف منه الفاء التي هي الواو في وسم، وزيدت الهمزة في أوله عَوْضًا عن المحذوف، ووزنه إِعْلٌ؛ لحذف الفاء منه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من السُمُو، لأن السُمُو في اللغة هو العلو، يقال: سما يَسْمُو سُمُوًا، إذا علا، ومنه سميت السماء سماء لعلوها، والاسم يَعْلُو على المسمى، ويدل على ما تحته من المعنى، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: الاسم ما دَلَّ على مسمى تحته، وهذا القول كافٍ في الاشتقاق، لا في التّحديد، فلما سَمَّا الاسم على مُسمّاه وَعَلَا على ما تحته من معناه دَلَّ على أنه مشتقٌ من السُمُو، لا من الوَسْم.

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا إنه مشتق من السمو وذلك لأن هذه الأقسام التي هي الاسم والفعل والحرف لها ثلاث مراتب؛ فمنها ما يُخَبَّر به ويُخَبَّر عنه وهو الاسم نحو "الله ربنا، ومحمدٌ نبينا" وما أشبه ذلك، فأخبرت بالاسم وعنه، ومنها ما يُخَبَّر به ولا يُخَبَّر عنه، وهو الفعل، نحو "ذهب زيد، وانطلق عمرو" وما أشبه ذلك، فأخبرت بالفعل، ولو أخبرت عنه فقلت "ذهب ضرب، وانطلق"، كُتِبَ "لم يكن كلامًا؛ ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الحرف، نحو "من، ولن، وب" وما أشبه ذلك؛ فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما [الاسم] على الفعل والحرف: أي عَلَا، فدَلَّ على أنه من السُمُو، والأصل فيه سِمُوٌ على وزن فِعْلٍ -بكسر الفاء وسكون العين- فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضًا عنها، ووزنه إِفْعٌ؛ لحذف اللام منه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم "إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْم لأن الوَسْم في اللغة العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمى وعلامة عليه يعرف به" قلنا: هذا وإن كان صحيحًا من جهة المعنى، إلا أنه فاسد من جهة اللفظ، وهذه الصناعة لفظية، فلا بدَّ فيها من مراعاة اللفظ. ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أتأ أجمعنا على أن الهمزة في أوله همزة التعويض، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف اللام، لا عن حذف الفاء، ألا ترى أنهم لما حذفوا اللام التي هي الواو من بَنَوِ عَوَّضُوا عنها الهمزة في أوله فقالوا: ابْنُ، ولما حذفوا الفاء التي هي الواو من وَعَدِ لم يَعَوَّضُوا عنها الهمزة في أوله فلم يقولوا إِعْدُ، وإنما عوضوا عنها الهاء في آخره فقالوا: عِدَّة؛ لأن القياس فيما حُذِفَ منه لأمه أن يُعَوَّضَ بالهمزة في أوله، وفيما حذف منه فاءه أن يعوض بالهاء في آخره، والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاءه وعوّض بالهمزة في أوله، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لأمه وعوّض بالهاء في آخره، فلما وجدنا في أول "اسم" همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام، لا محذوف الفاء؛ لأن حملة على ما له نظير أولى من حملة على ما ليس له نظير؛ فدلّ على أنه مشتق من السُّمُو لا من الوَسْم.

والوجه الثاني: أنك تقول "أَسْمَيْتُهُ" ولو كان مشتقاً من الوَسْم لوجب أن تقول "وَسَمْتُهُ" فلما لم تقل إلا "أَسْمَيْتُ" دلّ على أنه من السُّمُو، وكان الأصل فيه "أَسْمَوْتُ"، إلا أن الواو التي هي اللام لما وقعت رابعة قلبت ياء، كما قالوا: أَعْلَيْتُ، وأدعيت، والأصل: أعلوت، وأدعوت، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء، فكذلك ها هنا.

وإنما وجب أن تُقْلَب الواو ياء رابعة من هذا النحو حَمَلًا للماضي على المضارع، والمضارع يجب قلب الواو فيه ياء نحو "يُعْلِي، وَيُدْعِي، وَيُمْسِي" والأصل فيه "يُعْلُو، وَيُدْعُو، وَيُسْمُو" وإنما وجب قلبها ياءً في المضارع لوقوعها ساكنة مكسوراً ما قبلها؛ لأن الواو متى وقعت ساكنة مكسوراً ما قبلها وجب قلبها ياء، ألا ترى أنهم قالوا: ميقات، وميعاد، وميزان، والأصل: مَوَقَات، ومَوَعَاد، ومِوزَان؛ لأنه من الوَقْت، والوَعْد، والوَزْن؛ إلا أنه لما وقعت الواو ساكنة مكسوراً ما قبلها وجب قلبها ياء؛ فكذلك ها هنا. وإنما حملوا الماضي على المضارع مراعاة لما بَنَوُا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة، والمحافظة على أن تجري الأبواب على سَنَن واحد، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتصل به ضمير جماعة النسوة نحو "تَضْرِبْنَ" وحذفوا الهمزة من أخوات "أَكْرِمُ" نحو "نُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ويُكْرِمُ" والأصل فيه "تُؤَكْرِمُ، وتُؤَكْرِمُ، ويؤكّرِم" كما قال:

فَائَةٌ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكَّرِمًا^١

حملاً على أُكْرِمٍ وإنما حذفت إحدى الهمزتين من "أكرم" لأن الأصل فيه "أُكْرِمِ" فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما؛ فحذفوا إحداهما تخفيفاً، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف، وكذلك حذفوا الواو من أخوات يَعِدُّ، نحو "أَعِدُّ، وَنَعِدُّ، وَتَعِدُّ" والأصل فيها: "أَوْعِد، وَتَوْعِد، وَتَوَعِد، حملاً على يَعِد، وإنما حذفت الواو من "يعد" لوقوعها بين ياء وكسرة ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف، وكذلك حذفوا الواو من أخوات "يعد" نحو: أَعِد ونَعِد وتَعِد، والأصل فيها: أُوَعِد، ونُوَعِد، وتُوَعِد حملاً على يَعِد، وإنما حذفت الواو من يعد لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف، كل ذلك لتحصيل التشاكل والفرار من نفرة الاختلاف، فكذلك هاهنا حملوا الماضي على المضارع، وبل أولى، وذلك لأن مراعاة المشاكلة بالقلب أَقْبَسُ من مراعاة المشاكلة بالحذف؛ لأن القلب تغيير يعرض في نفس الحرف، والحذف إسقاط لأصل الحرف، والإسقاط في باب التغيير أتمُّ من القلب، فإذا جاز أن يُرَاعُوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى.

^١ . هذا البيت لأبي حيان الفقهسي من الرجز المشطور وليس له سوابق ولا لواحق، انظر: المبرد، محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت . لبنان، ج: ٢، ص: ٩٨، وابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت . لبنان، ج: ١، ص: ١٤٤، والبغدادي، عبد القادر بن عمر (١٩٨٩م). خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط: ٣، القاهرة . مصر، ج: ٢، ص: ٣١٦، و الشنقيطي، أحمد بن الأمين (١٩٨١م). الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، ج: ٦، ص: ٣١٩، و الأشموني، علي بن محمد (١٩٥٥م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى، ج: ٣، ص: ٨٨٧، و، و السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (١٣٢٧هـ). همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى، ج: ٢، ص: ٢١٨.

وأما قلب الواو ياء في الماضي في نحو "تغازيتُ، وترجيتُ" وإن لم تقلب ياء في المضارع لأن الأصل في تغازيت: غازيت، وفي ترجيت: رجيت، فزيدت التاء فيهما لتدلّ على المطاوعة، وغازيت ورجيت يجب قلب الواو فيهما ياء في المضارع، ألا ترى أنك تقول في المضارع: أغازي، وأرجي، فكذلك في الماضي، وإذا لزم هذا القلب قبل الزيادة في "غازيت أغازي، ورجيت أرجي" فكذلك بعد الزيادة في تغازيت وترجيت، حملاً لتغازيت على غازيت، وترجيت على رجيت، مراعاة للتشاكل، وفراراً من نفرة الاختلاف.

والوجه الثالث: أنك تقول في تصغيره "سُمِّي" ولو كان مشتقاً من الوسم لكان يجب أن تقول في تصغيره "وُسِّم" كما يجب أن تقول في تصغير زينة: وُرَيْنة، وفي تصغير عِدّة: وُعَيْدّة؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها، فلما لم يجرز أن يقال إلا سُمِّي دلّ على أنه مشتق من السُمُو، لا من الوسم.

والأصل في سَمِي: سُمِيو، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشددة، كما قالوا: سيّد وجيّد وهيّن وميّت. والأصل فيه: سيّود وحيّود وهيّون وميّوت؛ لأنه من السؤدد والجودة والهبوان والموت، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشددة، وكذلك أيضاً قالوا: طويّت طيًّا، ولويّت لِيًّا، وشويّت شيًّا، والأصل فيه: طويًّا ولويًّا وشويًّا، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشددة، وإنما وجب قلب الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى الواو لأن الياء أخفُّ من الواو؛ فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر كان قلب الأثقل إلى الأخفّ من قلب الأخفّ إلى الأثقل.

والوجه الرابع: أنك تقول في تكسير "أسماء" ولو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن تقول: أوسام، وأواسيم؛ فلما لم يجرز أن يقال إلا أسماء دلّ على أنه مشتق من السُمُو، لا من الوسم.

والأصل في أسماء أسماو، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائد قلبت همزة كما قالوا: سماء، وكساء، ورجاء، ونجاء. والأصل فيه: سماو، وكساو، ورجاو، ونجاو؛ لقولهم: سموت وكسوت ورجوت ونجوت، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة.

ومنهم من قال: إنما قلبت أَلْفًا لأن الألف التي قبلها لما كانت ساكنة خفية زائدة -والحرف الساكن حاجزٌ غيرُ حصين- لم يعتدوا بها، فقدروا أن الفتحة التي قبل الألف قد وليت الواو وهي متحركة، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها وجب أن تقلب أَلْفًا، ألا ترى أنهم قالوا: سَمَا، وَعَلَا، ودَعَا، وَعَزَا، والأصل فيها سَمَوَ وَعَلَوَ ودَعَوَ وَعَزَوَ؛ لقولهم: سَمَوْتُ وَعَلَوْتُ ودَعَوْتُ وَعَزَوْتُ، إلا أنه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت أَلْفًا، فكذاك ههنا قلبوا الواو في أَسْمَاوِ أَلْفًا، فاجتمع فيه أَلْفَان: أَلْف زائدة، وأَلْف منقلبة عن لام الكلمة، والألفان ساكنان، وهما لا يجتمعان، فقلبت الألف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة همزة لالتقاء الساكنين، وإنما قلبت إلى الهمزة دون غيرها من الحروف لأنها أقرب الحروف إليها؛ لأن الهمزة هَوَائِيَّة، كما أن الألف هَوَائِيَّة، فلما كانت أَقْرَب الحروف إليها؛ كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرها.

والوجه الخامس: أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم: سُمِّي، على مثال عَلِي، والأصل فيه سُمُو، إلا أنهم قلبوا الواو منه أَلْفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها... وفيه خمس لغات: اسم بكسر الهمزة، واسم بضمها، واسم بكسر السّين وسُمُّ بضمها.. ويروى سُمُّه بضم السّين، وسُمِّي على وزن عَلِي، على ما بيّنا. والله أعلم."

وبعد أن عرضت لهذه المسألة أجد أنها تتلخص في الخلاف الأولي القائم على أن الاسم مشتق من الوسم كما قال الكوفيون، أم من السموّ كما قال البصريون، وهذا الخلاف ناقشه الباحثون والعلماء بما كان لديهم من أدوات بحث قديمة، أما أنا في هذه الدراسة فسوف أقوم بمناقشته من خلال الأدوات الحديثة للبحث، وسأركز على علم الأصوات بشكل رئيس.

وأبدأ الحديث عن رأي الكوفيين فهم يرون أن الاسم مأخوذ من الوسم، وهو

العلامة، فزنة " اسم " هي:

وِسْمٌ < wismun

وكما أرى فإن عملية النطق بها تكون على قدر ليس صعباً، فالحروف

متجانسة في أماكنها، وهناك كثير من الكلمات العربية التي تحمل هذا الوزن، وتحمل بعضاً من أصوات هذه الكلمة، من مثل كلمة:

وِكْرٌ < wikrun

هذه الكلمة . في رأيي . لا تشكل سبباً مقنعاً لحذف فائها، كما قال الكوفيون، بل ثمة كلمات كما رأيت تمتاز بصفات مشابهة لصفات هذه الكلمة ولم يطرأ عليها حذف صرفي من شأنه أن يكون مناط خلاف.

أما رأي البصريين، فإنهم يرون أن كلمة اسم مشتقة من السمو، وهذا يعني أن أصل كلمة اسم هو:

سِمُو < simwun

وإذا نظرنا إلى مخارج هذه الأصوات فإنني أجد أن السين تنتج بوضع طرف اللسان في اتجاه الأسنان ومقدمته مقابل اللثة العليا، مع رفع الطبق ليسد المجرى الأنفي، ويحدث كل هذا دونذبذبة الوترين الصوتية^١.

أما الصوت التالي في الكلمة فهو صوت الكسرة، ويتم إنتاج الكسرة من خلال رفع مقدم اللسان باتجاه منطقة الغار، ولكن مع ترك فراغ يسمح بمرور الهواء دون احتكاك مسموع^٢، ويحدث ذلك معذبذبة الأوتار الصوتية.

أما الصوت التالي في الكلمة فهو صوت الميم، والميم تنطق بانطباق الشفتين انطباقاً تاماً مع حبس الهواء خلفهما وانخفاض الطبق ليتمكن الهواء الخروج من الأنف^٣.

وتحدث الواو بارتفاع أقصى اللسان نحو سقف الحنك، بحيث يسمح للهواء الخارج بالاحتكاك، وإحداث نوع من الحفيف^١.

^١ انظر: عبد التواب، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: ٤٧، والخليل، عبد القادر مرعي. المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص: ٦٤.

^٢ عمر، أحمد مختار (١٩٨٥م). دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة . مصر، الطبعة الثالثة، ص: ٢٧١، وانظر: رمضان. المدخل إلى علم اللغة، ص: ٩٢، و الخليل، عبد القادر مرعي (١٩٩٣م). المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، الكرك . الأردن، ص: ٦٦.

^٣ انظر: عبد التواب، رمضان (١٩٨٢م). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، ودار الرفاعي، الرياض . السعودية، الطبعة الأولى، ص: ٤٢ . ٤٣، والخليل. المصطلح الصوتي، ص: ٦٣.

من خلال ذكرى لمخارج أصوات الكلمتين السابقتين اللتين كان الاختلاف فيهما بين النحاة البصريين والكوفيين أيهما أصل لاشتقاق الاسم فإنني أرى أن كلمة " وِسْم < wismun" لا تشكل عقبة كبيرة في النطق، في حين أن نطق كلمة " سِمُو < simwun" فيه نوع من الثقل، وهذا الثقل ناتج عن أسباب هي:

١ . تقارب الحروف في المخارج، فصوت السين والكسرة والميم والواو قريبة بعضها من بعضها في المخارج، فالكسرة من طرف اللسان، كما هو الحال في السين، والميم والواو يخرجان من الشفتين، وهما إذن يشتركان في المخرج، ومن هنا فإن التقارب في مخرج هذه الأصوات يوجد شيئاً من الثقل في نطقها.

٢ . وجود الحركة المزدوجة في كلتا الكلمتين، إلا أنها في كلمة " سِمُو < من النوع الصاعد، وهي أكثر ثقلاً من النوع الصاعد الذي نراه في كلمة " وِسْم" في مقطعها الأول، ومن هنا فإن نطق كلمة " سِمُو" أصعب من نطق كلمة " وِسْم"، ويحتاج إلى جهد أكثر.

٣ . إن وجود شبه الحركة في حشو الكلمة سبب ثقلاً في نطقها، حيث إن شبه الحركة أصعب وأثقل في النطق من الحركة، كما أنها تحتاج إلى جهد عضلي أكثر، بسبب أن الحركات تخرج بإطلاق الهواء وهو أسهل من طريقة نطق شبه الحركة بسبب ما فيها من احتكاك.

ولما كان نطق كلمة " سِمُو < : simwun" أصعب من نطق كلمة " وِسْم < wismun" احتيج إلى حذف لام الكلمة الأولى، من أجل تخفيف النطق، وبقيت على حال " سِم"، فهي إذن الأصل الذي اشتقت منه كلمة " اسم"، ولكن نتيجة التناظر بين أصوات تلك الكلمة الأصل كان الحذف من أجل تحقيق السهولة في النطق، ولذا أرى أنّ أصلها يسموُ yasmuwa وهي مشتقة من السمو، وليس الوَسْم كما ذهب الكوفيون.

^١ . انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة، ص: ٤٢ . ٤٣، والخليل. المصطلح الصوتي، ص:

٢.١ مسألة بئس ونعم:

سأتناول في هذه المسألة الخلاف الصّرفي الذي جرى بين الكوفيين والبصريين حول "نعم، وبئس" أهما اسمان أم فعلان؟ وقيل أن أخوض في حسم الخلاف من وجهة نظر صوتية حديثة نقدم عرضاً ملخصاً للمسألة.

"ذهب الكوفيون إلى أن "نعم، وبئس" اسمان مُبْتَدَأَن. وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول "ما زيد بنعم الرجل" قال حسان بن ثابت:

أَلَسْتُ بِنِعْمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْنَهُ أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مُعَدِّمِ الْمَالِ مُصْرِمًا^١

وحكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال "نعم السَيْرُ على بئس العَيْرُ" وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابياً بَشَّرَ بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك! فقال "والله ما هي بنعم المولودة: نُصِرْتُهَا بكاء، وبرُّها سرقة" فأدخَلُوا عليها حرف الخفض، ودخُلَ حرف الخفض يدل على أنهما اسمان؛ لأنه من خصائص الأسماء، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول: "يا نعم المولى ويا نعم النصيرُ" فنداؤهم "نعم" يدل على الاسمية؛ لأن النداء من خصائص الأسماء، ولو كان فعلاً لما تَوَجَّه نحوه النداء.... ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعالين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول "نعم الرجلُ أمسٍ" ولا "نعم الرجلُ غداً"، وكذلك أيضاً لا تقول "بئس الرجلُ أمسٍ" ولا "بئس الرجلُ غداً" فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفعالين.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعالين أنهما غيرُ متصرفين، لأن التصرف من خصائص الأفعال؛ فلما لم يتصرفاً دلَّ على أنهما ليسا بفعالين.

^١ ابن ثابت، حسان (٩٧٧م). ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة. مصر، ص: ١٢٨، والبغدادي. خزنة الأدب، ج: ٩، ص: ٣٨٩، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٧، ص: ١٢٧.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعالين أنه قد جاء عن العرب "نعم الرجل زيد" وليس في أمثلة الأفعال "فَعِيلٌ" ألبتة، فدلّ على أنهما اسمان، وليسا بفعالين. وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا "نعمًا رجلين، ونعموا رجالًا" وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المظهر في نحو "نعم الرجل، وبئس الغلام" والمضمر في نحو "نعم رجلًا زيدًا، وبئس غلامًا عمرو" فدلّ على أنهما فعلان.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحدٌ من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسنة وشجرة، وذلك قولهم "نعمت المرأة، وبئست الجارية" لأن هذه التاء يختصّ بها الفعل الماضي لا تتعدّاه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به...

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه؛ إذ لا علة ههنا توجب بناءهما، وهذا تمسكٌ باستصحاب الحال، وهو إبطاء ما كان عليه لانعدام النظير، وهو الحكم الذي يثبت فيه الزمان الثاني بناء على الزمان الأول^١، وهو من أضعف الأدلة، والمعتمد عليه ما قدمناه^٢.

ويرد الأنباري على كلمات الكوفيين على اعتبار أن الأصل في "نعم" و"بئس" أنهما فعلان وليس اسمين، فيقول إن دخول حرف الجر عليهما إنما هو بتقدير الحكاية، وهذه الحكاية في كلام العرب كثيرة، وفي كلام الله كذلك، فلما كثر في كلامهم حذفها هنا عبارة "مقول فيه"، أي: ما هي بغير مقول فيها بئس العير، وأما دخول النداء عليها، فقد رده الأنباري بأن ذلك من باب حذف المنادى للعلم به، وقولهم إن النداء لا ينفك عن الأمر، فقد رده الأنباري بقوله تعالى: "يا أبتِ إني رأيتُ

^١ الجرجاني، علي بن محمد (٩٨٣م). التعريفات، تحقيق: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر،

دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ص: ٢٩.

^٢ الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ٩٨. ١١٠.

أَحَدَ عَشَرَ كَوَكْبًا" ^١، أما قولهم إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما، فرده الأنباري بأن الأصل فيهما أن يدلّ على الماضي فحسب؛ لدلالتهما على المدح والذم واقتصارهما على ذلك المعنى، أما قولهم إنه جاء "نعيم" وهذا ليس من أوزان الأفعال البتة، فرده الأنباري بأن هذه الكلمة مما انفرد بروايتها قطرب، وهي رواية شاذة، ولا يُحتج بها ^٢. وبعد أن عرضنا لمختصر سريع لهذه المسألة، وبغض النظر مع من وقف الأنباري يتوجب علينا أن نقوم بدراسة هاتين الكلمتين دراسة صوتية، تقودنا بإذن الله إلى الرأي السديد.

إن كلمة "نِعْمَ" تكتب صوتياً على النحو الآتي:

نِعْمَ < ni>ma

ومخارج أصوات هذه الكلمة وطريقة حدوثها يكون على النحو الآتي:

تبدأ الكلمة بصوت النون، وهو صوت أنفي مجهور، يتم نطقه عن طريق اتصال طرف اللسان باللثة اتصالاً محكماً يمنع مرور الهواء من الفم، مع خفض الطبقة ليفتح المجرى الأنفي، فيمر منه الهواء محدثاً نوعاً من الحفيف، ويتم هذا معذببة الوترين الصوتيين ^٣.

وأما الصوت التالي في الكلمة فهو صوت الكسرة، ويتم إنتاج الكسرة من خلال رفع مقدم اللسان باتجاه منطقة الغار، ولكن مع ترك فراغ يسمح بمرور الهواء دون احتكاك مسموع ^٤، ويحدث ذلك معذببة الأوتار الصوتية.

أما العين فهي صوت احتكاكي مجهور، تهتز معه الأوتار الصوتية ^٥.

^١. سورة يوسف، آية: ٣.

^٢. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ١١٠. ١١٩.

^٣. انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة، ص: ٥٠، والخليل. المصطلح الصوتي، ص: ٦٦.

^٤. عمر، أحمد مختار. دراسة الصوت اللغوي، ص: ٢٧١، وانظر: رمضان. المدخل إلى علم

اللغة، ص: ٩٢، والخليل. المصطلح الصوتي، ص: ٦٦.

^٥. الخليل. المصطلح الصوتي، ص: ٦٨.

أما الصوت التالي في الكلمة فهو صوت الميم، والميم تنطق بانطباق الشفتين انطباقاً تاماً مع حبس الهواء خلفهما وانخفاض الطبقة ليتمكن الهواء من الخروج من الأنف^١.

أما الفتحة فتنتج من خلال وضع اللسان في وسط الفم بالوضع العادي، ويكون مقدم اللسان مرتفعاً شيئاً بسيطاً جداً تجاه اللثة، ويرتفع مؤخر اللسان تجاه الطبقة، ويكون مجرى الهواء متسعاً أمام الهواء الخارج من الرئتين، ويرافق ذلكذبذبة في الأوتار الصوتية^٢.

هذه الأصوات التي ذكرناها تكون كلمة " نعم " أما كلمة " بئس " فهناك اشتراك بينها وبين نعم في الحركات، لذا سوف نبين مخرج الأصوات الصامتة فقط. حيث يتم نطق الباء بضم الشفتين ورفع الطبقة ليسد مجرى التجويف الأنفي، معذبذبة الأوتار الصوتية، ثم يتم فتح هذا الانغلاق فجأة؛ ليندفع الهواء عبر المجرى المنغلق^٣.

ويتم نطق الهمزة عن طريق غلق فتحة المزمار ثم فتحها فتحاً مفاجئاً^٤. والسين تنتج بوضع طرف اللسان في اتجاه الأسنان ومقدمته مقابل اللثة العليا، مع رفع الطبقة ليسد المجرى الأنفي، ويحدث كل هذا دونذبذبة الأوتار الصوتية^٥. وبعد أن بيّنت مخارج الحروف التي تتكون منها هاتان الكلمتان فإنني أرى أن هاتين الكلمتين بتكوينهما الصوتي مشابھتان للتكوين الصوتي للأسماء، فهناك كثير من الأسماء تأخذ الصفة نفسها في الترتيب الصوتي، من مثل:

^١ انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة، ص: ٤٢ . ٤٣، والخليل. المصطلح الصوتي، ص: ٦٣.

^٢ انظر: أنيس، إبراهيم (١٩٧٩م). الأصوات اللغوية، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة . مصر، الطبعة الخامسة، ص: ٦٣.

^٣ . المرجع نفسه، ص: ٣٧.

^٤ . الخليل. المصطلح الصوتي، ص: ٦٨.

^٥ انظر: عبد التواب، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: ٤٧، والخليل، عبد القادر مرعي. المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص: ٦٤.

حِمْلٌ < himl_

تَبْنٌ < tibn

سِحْرٌ < sihr

وغيرها الكثير الكثير من الكلمات التي تأتي على الزنة نفسها، وبالترتيب الصوتي نفسه، وهذه الكلمات كلها أسماء، ولم نجد من العلماء من قال بأنها فعل، لأن هذه الوزن من أوزان الأسماء وليست من زنات الأفعال، ولا نجد هذه الزنة في الأفعال إلا في حالة أن يكون الفعل الماضي مبنياً على السكون من فعل أجوف يأتي، مثل:

بِعْتُ < bi < tu

وهذه الكلمة لا يمكن لنا أن نجعلها أصلاً نقيس عليه ما هو حاصل أمامنا من الكلمات السابقة، وذلك لأن هذه الكلمة في الحقيقة جملة، إذ إنها تتكون من فعل وفاعل، كذلك لو كانا فعلين وبنيتا على السكون وهو أصل البناء لتشكل منهما بناءً مقطعي مرفوض في العربية إذ في حالة الوقف: نَعَمْ، فهذا المقطع المرفوض هو (ص ح ص ص)، وهو ما نسميه بالمقطع الخامس في النظام المقطعي العربي، وهو القصير المغلق بساكنين، ولذلك تحرك آخرهما بالفتح وهو أخف الحركات للتخلص من هذا النوع من المقاطع الثقيلة التي تنفر منه العربية ولذلك فتحرك آخرهما بالفتح ليس دليلاً على فعليتهما.

وبناء على ما تقدم فإنني أرى بأن رأي الكوفيين أقرب إلى الصواب من رأي البصريين، فالكلمتان مرتبتان صوتياً ترتيباً مماثلاً للترتيب الصوتي للأسماء، وبناء عليه فهما اسمان، والله أعلم.

٣.١ مسألة أفعال في التعجب:

ومن المسائل الصرفية التي سأدرسها في هذا الفصل مسألة "أفعال في التعجب"، وقبل أن أشرع ببيان رأيي في هذه المسألة، ودراستها دراسة حديثة، أورد فيما يلي عرضاً سريعاً لهذه المسألة من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.

" ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب نحو "ما أحسن زيداً" اسم. وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر:

يَا مَأْمِيلِحَ غِرْلَانَا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَاؤُلِيَانِكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ^١

فأميلح: تصغير أملح، وقد جاء ذلك كثيراً في الشعر وسعة الكلام. قالوا: ولا يجوز أن يقال: "إن فعل التعجب لزم طريقة واحدة، وضارع الاسم، فلحقه التصغير" لأننا نقول: هذا ينتقض بليس وعسى فإنهما لهما طريقة واحدة، ومع هذا لا يجوز تصغيرهما، وأبلغ من هذا النقص وأؤكد مثال "أفعل به" في التعجب فإنه فعل لزم طريقة واحدة، ومع هذا فإنه لا يجوز تصغيره.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه اسم أنه تصح عينه نحو "ما أفومهُ، وما أبيعهُ" كما تصح العين في الاسم في نحو "هذا أقوم منك، وأبيع منك" ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تُعلَّ عينه بقلبها ألفاً، كما قلبت من الفعل في نحو: قام وباع وأقام وأباع في قولهم "أبعثُ الشيء" إذا عرّضته للبيع، وإذا كان قد أُجْرِيَ مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسماً.

^١ البيت لقيس بن الملوح (د.ت). ديوانه، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة . مصر، ص: ١٣٠، وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي، أو لذي الرمة، أو للحسين بن عبد الله في: البغدادي. خزنة الأدب، ج: ١، ص: ٩٣، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: ١، ص: ٢٣٤، ولكاهل الثقفي أو للعرجي، في: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت). شرح شواهد المغني، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت . لبنان، ج: ٢، ص: ٩٦٢، و العيني، محمود بن أحمد (د.ت). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، مطبوع مع خزنة الأدب، دار صادر، بيروت . لبنان، ج: ١، ص: ٤١٦، وج: ٣، ص: ٦٤٣.

والذي يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه: شيء أحسن زيدًا قولهم
"ما أعظم الله"

ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير: شيء أعظم الله، والله
تعالى عظيم لا بجعل جاعل...

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه فعل أنه إذا وُصِلَ بياء
الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو "ما أحسنني عندك، وما أظرفني في عينك، وما
أعلمني في ظنك" ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ألا ترى أنك تقول
في الفعل "أرشدني، وأسعدني، وأبعدني" ولا تقول في الاسم "مرشدني" ولا "مُسعدني"
فأما قوله:

ألا فتى من بني ذبيان يحملني وليس حاملي إلا ابن حمال^١

فمن الشاذ الذي لا يُلتفت إليه ولا يُقاس عليه، وإنما دخلت هذه النون على
الفعل لتقي آخره من الكسر؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، وإذا كانوا قد
منعوه من كسرة الإعراب لثقلها وهي غير لازمة فلأن يمنعوه من كسرة البناء وهي
لازمة كان ذلك من طريق الأولى، فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون
الكسرة عليها؛ فلو لم يكن أفعال في التعجب فعلاً وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية
كدخولها على سائر الأفعال.

اعترضوا على هذا بأن قالوا: نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو "قدني
وقطني" أي حسبي... وما اعتراضوا فيه ليس بصحيح؛ لأن "قدني، وقطني" من
الشاذ الذي لا يعرج عليه؛ فهو في الشذوذ بمنزلة مني وعنّي، وإنما حسن دخول هذه
النون على قد وقط لأنك تقول "قدك من كذا، وقطك من كذا" أي اكتف به، فتأمر بهما
كما تأمر بالفعل؛ فلذلك حسن دخول هذه النون عليهما، على أنهم قالوا "قطني وقدي"
من غير نون كما قالوا "قطني وقدي" بالنون، قال الشاعر:

قدني من نصر الخبيبين قدي ... ليس الإمام بالشحيح المُلحد^١

^١ البيت لأبي محلم السعدي في: البغدادي. خزنة الأدب، ج: ٤، ص: ٢٦٥، ٢٦٦، ج: ٦،
ص: ٣٩٦، و المبرد، محمد بن يزيد (د.ت). الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبي
الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة. مصر، ص: ٤٦٧.

ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال "ما أكرمِي" بحذف النون كما يقال "ما أكرمني" كما يقال "قَدْنِي، وَقَدِي" فلما لم يجز ذلك بَانَ الفرقُ بينهما.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن أفعل في التعجب فعلٌ أنه ينصب المعارف والنكرات، وأَفْعَلُ إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك "زيد أكبرُ منك سنًا، وأكثر منك علمًا" ولو قلت "زيد أكبر منك السنّ، أو أكثر منك العلم" لم يجز، ولما جاز أن يقال "ما أكبر السن له، وما أكثر العلم له" دلّ على أنه فعل.

اعترضوا على هذا بأن قالوا: قد ادّعيتم أن أفعل إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النكرة، وقد وجدنا العرب قد أعملته في المعرفة، قال الحارث بن ظالم: فما قومي بثعلبة بن بكرٍ ... ولا بفزارة الشعر الرقابًا^٢ فنصب الرقاب بالشعر، وهو جمع أشعر، ولا خلاف أن الجمع في باب العمل أضعف من واحد؛ لأن الجمع يباعده عن مشابهة الفعل؛ لأن الفعل لا يجمع، وإذا بُعد

^١ الرجز لحميد بن مالك الأرقط، في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: ٥، ص: ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، والسيوطي. شرح شواهد المغني، ج: ١، ص: ٤٨٧، و ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت). لسان العرب، دار صادر، بيروت. لبنان، ج: ١، ص: ٣٤٤، والعيني. المقاصد النحوية، ج: ١، ص: ٣٥٧، وهو بلا نسبة في: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (١٩٨٥م). الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ج: ٤، ص: ٢٤١.

^٢ البيت لحارث بن ظالم في: سيبويه، عمرو بن عثمان (١٩٨٨م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة. مصر، الطبعة الثالثة، ج: ١، ص: ٢٠١، والأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (١٩٨٣م). الأغاني، تحقيق وإشراف: لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت. لبنان، الطبعة السادسة، ج: ١١، ص: ١١٩، و السيرافي، يوسف بن أبي سعيد (١٩٧٩م). شرح أبيات سيبويه، دار المأمون للتراث، دمشق. سوريا، وبيروت. لبنان، ج: ١، ص: ٢٥٨، و التبريزي، أبو زكريا الخطيب يحيى بن علي (١٩٨٧م). شرح اختيارات المفضل، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، الطبعة الثانية، ج: ٣، ص: ١٣٣٥.

عن مشابهة الفعل بَعُدَ عن العمل، وإذا عمل جمع أَفْعَلَ مع بُعِده عن العمل؛ فالواحد أَوْلَى أن يعمل... .

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه فعل ماضٍ أنا وجدناه مفتوح الآخر، ولولا أنه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجه؛ لأنه لو كان اسماً لارتفع لكونه خبراً لـ "ما" على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح آخره دلّ على أنه فعل ماضٍ.

اعترضوا على هذا من وجهين؛ أحدهما: أنهم قالوا: ما احتججت به من فتح آخره ليس فيه حجة؛ لأن التعجب أصله الاستفهام، ففتحوا آخر أفعل في التعجب ونصبوا زياداً فرقاً بين الاستفهام والتعجب. والثاني: أنهم قالوا: إنما فتح آخر أفعل في التعجب لأنه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب؛ لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والشرط والنهي والتمني والترجي والتعريف والنداء والعطف والتشبيه والاستثناء، إلى غير ذلك؛ إلا أنهم لما لم ينطقوا بحرف التعجب وضمتوا معناه هذا الكلام استحقَّ البناء، ونظير هذا أسماء الإشارة؛ فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة، وإن لم ينطق به فكذلك ههنا...¹.

ويرد الأنباري عن كلمات الكوفيين فينقض قولهم بأن عدم تصرفه دل على اسميته، فينقضه من وجه أن ليس وعسى قد أجمعوا على فعليتهما وهما لسا متصرفين، فكذلك ههنا، وأما قولهم أنه يُصغر، فدل ذلك على أنه اسم، فنقضه الأنباري بأن هذا التصغير إنما كان لفظاً لا معنى، وأنهم صغروه لمشابهته " أفعل " التي للمفاضلة، وكذلك لأنه شابه الاسم، فأخذ بعض أحكامه، أما ذكر الكوفيين لمشابهة أفعل لعسى وليس فليس الأمر صحيحاً بالنسبة للأنباري، فهناك وجوه تفرق بينها، فعسى وليس ترفعان وتنصبان، ويدخلهما الضمير المرفوع، وليس لهما مصدر من لفظهما كما في أفعل التي للتفضيل، ولعدم مشابهتهما شيئاً من الأسماء، كما شابهت أفعل التفضيل أفعل المفاضلة التي هي اسم، أما حجتهم بأن عينه تعتل، ولو كان فعلاً لما اعتلت، فرده الأنباري بأنه لما شابه الاسم أخذ بعضاً من أموره، وكذلك فإن هناك بعض الأفعال التي لم تعتل عينها رغم فعليتها، مثل: عورَ، وغيرها، وأما حجتهم بقولنا: ما

¹. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ١٢٣ . ١٤٠.

أعظم الله، أي شيء أعظم الله، وعدوه غير جائز، فرد الأنباري هذه الحجة من باب أن هذه الجملة تعني الوصف، أو جعله كالخبر، أي إخبار أن العظمة لله^١.

وبعد أن عرضت لهذه المسألة من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف فإنني سأبحث في طبيعة هذا التركيب اللغوي من خلال النظرة الصوتية الحديثة، ونكتب مثلاً كتابة صوتية، وهو "ما أحسن زيداً":

ما أَحْسَنَ < mā < aḥsana

حيث إن هذا الوزن هو "أفعل" ولقد أشار النحاة في كثير من المواضع إلى أن هذا الوزن خاص بالأفعال أكثر من خصوصيته بالأسماء، ومن هنا فإن النحاة جعلوا ما شابهه من الأسماء ممنوعاً من الصرف، وذلك لأخذها شيئاً من صفات الأفعال^٢، فلما شابهت الفعل كان لها وضع خاص في التصريف، فكانت ممنوعة من الصرف، أي أنها لا تقبل التنوين، وتُجرُّ بالفتحة نيابة عن الكسر.

وكما رأيت من خلال المسألة السابقة فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن أفعل التعجب اسم في حين أن البصريين ذهبوا إلى أنها فعل، وقد أدلى كل من الفريقين بحجته، وكان الأنباري يوافق البصريين فيما ذهبوا إليه.

وبناء على أن هذا الوزن خاص بالأفعال فإن من الأولى أن نعهده فعلاً، وليس صحيحاً أن نعهده اسماً؛ لأن ذلك يتناقض مع ما قرره النحاة من وزن الفعل.

ولكن علينا أن نرى شيئاً نعلمه كلنا، وهو أن هناك تشابهاً في تركيب الجملة بين التعجب والاستفهام، فالجملة السابقة إذا ما وضعناها في قالب استفهامي فسوف يكون ما بعد "ما" مرفوعاً، على النحو الآتي:

ما أَحْسَنُ زيدٍ؟

أما في التعجب فهي:

ما أَحْسَنَ زيداً!

ونظن أن هناك رابطاً يربط بين هاذين الاستخدامين في لغتنا العربية، فما الدافع من وراء جعل أحدهما مرفوعاً؟ وما الدافع من وراء جعل الآخر منصوباً؟

^١ انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ١٢٣. ١٤٠.

^٢ انظر مثلاً: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: ٣، ص: ٣٢٣.

أرى أن العربية قد حركت "أحسن" بالفتح في حال أن تكون للتعجب، وهي عملية نشأت من أجل التفريق بين هذا الاستخدام اللغوي، وأسلوب الاستفهام الذي يشترك مع أسلوب التعجب في الهيئة التي يكون عليها تركيب الجملة، فأرادت اللغة أن تفرق بينهما بتحريك "أحسن" بالفتح، لأنّ الفتح أدت إلى دلالة تأثرية تفيد التعجب والتأثر.

ثم كان من الأولى أن يُحرك "زيد" بالفتحة أيضاً وذلك لتلقيه العامل، والعامل فيه فعل التعجب ذاته، فالفعل مبني، ولو كان اسماً لما استطعنا بناءه، حتى لو قلنا إنه على زنة "أفعل" إلا أنه ليس بأفعل التفضيل الذي يكون ممنوعاً من الصرف. وبناء على ما ذكرت فإنني أرى أن "أفعل" في التعجب فعل لا اسم، وهو الرأي الذي قال به البصريون.

٤.١ مسألة أصل الاشتقاق:

هذه المسألة من المسائل التي دار الجدل فيها كثيراً بين اللغويين، وسأقوم بإعادة النظر فيها، وأورد في هذه الصفحات مجملاً لهذه المسألة. "ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو "ضرب ضرباً، وقام قياماً" وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتَلّ لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول "قَاوَمَ قَوَامًا" فيصح المصدر؛ لصحة الفعل، وتقول: "قَامَ قِيَامًا" فيعتَلّ؛ لاعتلاله؛ فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دلّ على أنه فرع عليه.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُذَكَّر تأكيداً للفعل، ولا شك أن رتبة المُؤَكَّد قبل رتبة المُؤَكِّد؛ فدلّ على أن الفعل أصل، والمصدر فرع. والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها، خصوصاً على أصلكم، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحَبَّذاً، فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعلَ فاعل، والفاعل وضع له فَعَلَ وَيَفْعَلُ؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر.

قالوا: ولا يجوز أن يقال "إن المصدر إنما سُمِّيَ مصدرًا لصدور الفعل عنه، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرًا لصدورها عنه" لأنا نقول: لا نسلم، بل سُمِّيَ مصدرًا لأنه مصدر عن الفعل، كما قالوا "مَرْكَبٌ فَارِهِ، ومشرب عذب" أي: مركوب فاره، ومشروب عذب، والمراد به المفعول، لا الموضع، فلا تَمَسُّكَ لكم بتسميته مصدرًا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل...

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلًا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث، والزمان المحصل، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضَّرْبِ والقَتْلِ، والفعل له أمثلة مختلفة، كما أن الذهب نوع واحد، وما يوجد منه أنواع وصُور مختلفة.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، ألا ترى أن "ضرب" يدل على ما يدل على الضَّرْبِ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه "ضرب"، وإذا كان كذلك دلَّ على أن المصدر أصل والفعل فرع؛ لأن الفرع لا بُدَّ أن يكون فيه الأصل، وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة فإنها تدل

على الفضة والفضة لا تدل على الآنية، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك ههنا: الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه. ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجري على سَنَنِ في القياس، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فلما اختلف المصدر اختلف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دلّ على أنه غير مشتق من الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث، ما دلّت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به؛ فلما لم يكن المصدر كذلك دلّ على أنه ليس مشتقاً من الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل قولهم "أَكْرَمَ إِكْرَامًا" بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو "مُكْرِمٍ، ومُكْرَمٍ" لَمَّا كانا مشتقين منه؛ فلما لم تحذف ههنا كما حذفت مما هو مشتق منه دلّ على أنه ليس بمشتق منه.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرًا؛ فإن المصدر هو الموضع الذي يُصَدَّرُ عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل "مَصْدَرٌ" فلما سُمِّيَ مَصْدَرًا دلّ على أن الفعل قد صَدَرَ "عنه" وهذا دليل لا بأس به في المسألة، وما اعترض به الكوفيون عليه في دليلهم فسندكر فساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله تعالى^١.

١. الأتباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ٢١٧ . ٢٢٤، وانظر: الزجاجي، أبا القاسم (١٩٨٢م). الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت . لبنان، الطبعة الرابعة، ص: ٥٦، و الأزهرى، خالد بن عبد الله (د.ت). شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشية يس بن زيد الدين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ج: ١، ص: ٣٩٣، و الصبان، محمد بن علي (د.ت). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المطبعة الخيرية بمصر، القاهرة . مصر، الطبعة الأولى، ج: ٢، ص: ٩٦.

ويرد الأنباري كعادته على كلمات الكوفيين، فيرى أن قولهم أن المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتدل لاعتلاله، إنما كان ذلك من أجل التشاكل، وليس فيه دليل على الأصلية أو الفرعية، وأما حجتهم بأن الفعل يعمل في المصدر دل على أنه أصل له، فهو مردود بأن الأفعال والحروف تعمل في الأسماء، ولكن ذلك لا يعني أنهما أصلان على الأسماء، وكذلك فإن أمرك بإحداث المصدر، مثل: اضرب ضرباً، دل على أن المصدر معقول قبل الأمر به، ولما كان معقولاً قبل الأمر به، دل ذلك على أنه أصل على الفعل، أما أن رتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكّد فهذا ليس دليلاً على الأصالة والفرعية، وأما احتجاجهم بأن هناك أفعالاً لا مصادر لها، فهو مردود بأن ذلك لا يدل أيضاً على الأصالة والفرعية، فقد يحذف الأصل ويبقى الفرع، وكذلك فإن هذه الحجة تتقضى المصادر التي لا أفعال لها، وأما حجتهم بأن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل، فإن هذه الحجة مردودة بأن المصدر يكون معقولاً قبل الفعل، فلا يمكن أن نتحدث عن المصدر ما لم يُعقل في ذهنك^١.

وكما رأيت فإن الأنباري يقف إلى جانب رأي البصريين، ويُفند رأي الكوفيين، وقد بيّن فساد رأي الكوفيين . في رأيه . كما رأينا أيضاً.

ومصادر الأفعال في العربية تبدأ غالباً بالمقطع القصير، ويندر أن تبدأ بالمقطع الطويل^٢، وهو أمر واقع ملموس في مصادر اللغة العربية، ويمكن لنا أن نراه بوضوح في ذلك، وكذلك فيمكن لنا أن نرى أن الأفعال قد تبدأ بمقاطع طويلة، من مثل الفعل الأجوف:

قام < qaama

باع < a < baa

وكذلك من المزيد:

قائل < qaatala

ساوم < saawama

^١ انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢١٧ . ٢٢٤.

^٢ انظر: شاهين، عبد الصبور (١٩٨٠م). المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف

العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ص: ١٠٩ .

وهذا مختلف عن المصدر الذي يبدأ في أغلب الأحيان بالمقاطع القصيرة، في حين أن الفعل يبدأ بالمقاطع القصيرة، والمقاطع الطويلة كذلك.

وما لفت انتباهي في حجة الكوفيين خصوصاً، ومما يتعلق بالدرس الصوتي الحديث، حديثهم عن أن المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتدل لاعتداله، وجعلوا من هذه الفكرة دليلاً على أن الفعل أصل للمصدر، وأنا أريد أن أصوغ الفكرة على وجه آخر، حيث إنني أجد حروف الفعل كلها متوافرة في المصدر، ففي قولنا مثلاً:

قَامَ < قِيَام

وتَقَاتَلَ < تَقَاتُل

فواضح لنا أن المصدر محتوٍ على أحرف الفعل كلها، في حين أن الفعل لا يحتوي حروف المصدر كلها، هذا يقودنا إلى القول بأن ما يحتوي الآخر دليل على أصليته، وما كان أصلاً هي الأحرف الأصول التي في الكلمة الأولى " الفعل ".
أما رد البصريين بشأن أنهم قالوا إن الفعل لو كان أصلاً للمصدر لوجب حذف الهمزة من المصدر في مثل: أكرم إكرام، فإننا نقول إن هذه حجة واهية، فلماذا تُحذف الهمزة؟ وهل هناك سبب يوجب حذفها؟ بل إن وجودها يدلنا على أن الفعل أصل للمصدر.

ومن الأمور التي يمكن أن نراها في هذه المسألة أن هناك بعض الأفعال يكون لها مصدران أو أكثر، سواء أكانت هذه الأفعال مجردة أم مزيدة^١، من مثل:

مَلَحَ < ملوحة، وملاحة.

قَامَ < قيام، وقوامة.

قَاتَلَ < مُقاتلة، وقِتال.

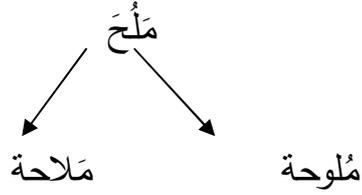
حَطَّأَ < تَحْطِئَة، وتَحْطِئَة^٢.

^١ انظر: الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد (٢٠٠٢ م). شذا العرف في فن الصرف، شرحه:

عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، الطبعة الثالثة، ص: ٨٥.

^٢ انظر: المرجع نفسه، ص: ٨٨ . ٩٠.

فالفعل واحد والمصدر متعدد، ويمكن لنا أن نوضح ذلك من خلال هذا الرسم:



والأمر ذاته يمكن لنا أن نراه بوضوح في غيره من الأفعال كـ " قاتل: مُقاتلة، وقتالاً"، فلما كان الفعل له مصدران في بعض الأحيان، يتناوبان عليه بتناوب المعاني دلنا ذلك على أن الفعل أصل للمصدر، والمصدر فرع عليه.

وبناء على ما تقدم فإننا نرى أن الفعل هو الأصل في اشتقاق المصدر، وليس العكس، وهذا الكلام ضد ما ذهب اليه البصريون من أن المصدر أصل للفعل، والفعل فرع عليه.

الفصل الثاني بين الحذف والزيادة

يعد موضوع الحذف والزيادة من أكثر الموضوعات الصرفية خصوبة في اللغة العربية، وهو موضوع شَغَل كثيراً من صفحات كتب الصرف واللغة بشكل عام في تراثنا اللغوي قديمه وحديثه، ولقد كان علماء الصرف واللغة يضعون لهذه المحذوفات أو الزوائد تعليقات كثيرة، منها ما كان مقنعاً، ومنها ما لم يصل حد الإقناع، إلا أنهم قد اجتهدوا في هذا الباب الصرفي اجتهاداً ليس قليلاً.

ولقد أورد ابن جني هذا الباب في العربية تحت عنوان "شجاعة العربية"، بمعنى آخر أن ابن جني جعل من موضوع الحذف والزيادة من الموضوعات التي تصبغ العربية بصبغة الشجاعة في إنتاج تراكيبيها، وجعل من الأمور التي تشارك الحذف والزيادة في الشجاعة ما دخل ضمن التقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف^١.

ويتابع ابن جني كلامه عن الحذف فيقول: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"^٢.

فابن جني في نصه السابق يبين لنا أن العرب قد حذفوا من أجزاء الكلام، وأطراف اللغة ما كان يمكن حذفه، فحذفوا الحرف والكلمة والحركة والجملة، وبمعنى آخر فإن الحذف قد طال أغلب المكونات اللغوية في اللغة العربية، ولكن ذلك ليس مثلباً على لغتنا، فالعربية لا تحذف شيئاً دون أن تُبقي على دليل يدل عليه، ومن هنا فإننا نستطيع أن نرى سبب الحذف، وأن نُقدر المحذوف بناء على كلام ابن جني.

أما نحن في دراستنا هذه فلن نتناول الحذف كله التي ذكرها ابن جني، فثمة بعضها يدخل في إطار الدراسة الصرفية والصوتية معاً، وثمة نواحٍ أخرى تدخل في إطار الدراسة النحوية التركيبية، وثمة نواحٍ تدخل في إطار الدلالة، وما يهمنا نحن هنا

^١. انظر: ابن جني. الخصائص، ج: ٢، ص: ٣٦٢.

^٢. المرجع نفسه، ج: ٢، ص: ٣٦٢.

ما يدخل في إطار الدراسة الصوتية الصرفية، فهذه المسائل هي التي نستهدفها هاهنا، وهذا يعني بصورة غير مباشرة أن ما يدخل في إطار دراستنا من أنواع الحذف التي ذكرها ابن جني إنما هو حذف الحرف والحركة، فلا دخل لنا بحذف الكلمة أو الجملة، ومن هنا فقد جاءت مسائل هذا الفصل التي سنقوم بتوجيهها توجيهاً صوتياً حديثاً على النحو الآتي:

أ . مسألة السين التي تدخل الفعل المضارع مقتطعة من " سوف " أم رأس بذاتها.

ب . مسألة التاء المحذوفة من التاءين المبدوء بهما المضارع.

ج . هل يجوز حذف آخر الممدود والمقصور عند التثنية إذا كثرت حروفهما.

د . مسألة حذف الواو من مضارع " يعد " ونحوها.

فهذه المسائل الأربع هي التي سندرسها في هذا الفصل، وكما نرى فإنها تدخل في إطار الحذف والزيادة، فبعض هذه المسائل دخلتها زيادة، ثم تعرضت هذه الزيادة للحذف، غير أن السمة العامة لهذه المسائل تتمثل بالحذف، وفيما يلي ننتقل للحديث المفصل عن هذه المسائل.

١.٢ مسألة السين التي تدخل الفعل المضارع مقتطعة من "سوف" أم رأس بذاتها:

هذه هي المسألة الأولى التي سنتحدث عنها في هذا الفصل، وهي كما نرى تدخل ضمن إطار الحذف من ناحية، وضمن إطار الزيادة من ناحية أخرى، فالسين في أصلها زيادة على الفعل المضارع، ومن ناحية أخرى فإننا لو سلمنا بأنها مقتطعة من "سوف" فهذا يعني أن "سوف" قد دخلها الحذف، ومن هنا يتبين لنا أن هذه المسألة ذات وجهين في الحذف والزيادة.

ولقد ذهب أصحاب المدرستين البصرة والكوفة مذهبين في ذلك، فلقد ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها سوف، وذهب البصريون إلى أنها أصلٌ بنفسها^١.

١. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٦٤٦، وانظر: ابن هشام، أبا محمد جمال الدين (٩٨٧م). مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا. لبنان، ص: ١٣٨، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٨، ص: ١٤٨،

ولقد دعم كل من الكوفيين والبصريين رأيه الذي ذهب إليه بحجة، فأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن "سوف" كثر استعمالها في كلامهم وجزيها على ألسنتهم، وهم أبدا يحذفون لكثرة الاستعمال، كقولهم: "لا أدري، ولم أُبَلِّ، ولم يك، وخذ، وكل" وأشبه ذلك، والأصل لا أدري، ولم أبال، ولم يكن، وأخذ، وأكل، فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال، فكذلك ههنا: لما كثر استعمال "سوف" في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفا.

والذي يدل على ذلك أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل "سَوُ أفعُل" فحذفوا الفاء، ومنهم من قال "سَفَ أفعَل" فحذف الواو، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال.

والذي يدل على ذلك أن السين تدل على ما تدل عليه سوف من الاستقبال، فلما شابقتها في اللفظ والمعنى دلَّ على أنها مأخوذة منها، وفرع عليها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلاً في نفسه، والسين حرف يدل على معنى؛ فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه، لا مأخوذاً من غيره^١.

والأنباري فيما ذهب إليه من ترجيح لهذين الرأيين رجح رأي البصريين، وأجاب عن كلمات الكوفيين بأن قال: إن الحذف ليس أساساً لاعتباره مسوغاً لحجة الكوفيين، فهو ليس بقياس، ولقد قل الحذف في الحرف، بينما كثر في الفعل والاسم، ومن هنا فإن كثرة الاستعمال لا تمثل سبباً لجعلها مسوغاً للحذف، ولا يجعل الحذف في الحرف قياساً.

والمرادي، الحسن بن قاسم (١٩٨٣م). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت. لبنان، الطبعة الثانية، ص: ٥٩، و المالقي، أحمد بن عبد النور (١٩٧٥م). رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق. سوريا، الطبعة الأولى، ص: ٣٩٣.

^١. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ١٦١. ١٦٢.

وأما ما احتجوا به من كلام العرب أنهم قالوا: سوف أفعل، وسو أفعل، وسف أفعل، فهو ليس بحجة من ثلاثة أوجه، الأول: أن هذا الكلام من كلام الكوفيين أنفسهم، ومن هنا فلا حجة فيه، والثاني: أنه لو سلمنا بأن هذا الكلام من كلام العرب فهو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه، والثالث: أنه ليس في كلام العرب أن يُحذف أغلب حروف الكلمة حتى يبقى على حرف واحد طلباً للخفة، فهذا الشكل لا نظير له في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.

وأما قولهم إن السين و"سوف" تدلان على الاستقبال دلنا على أنهما من أصل واحد، فإنه باطل؛ لأن من المعروف أن "سوف" أشد تراخياً في الاستقبال من السين، ومن هنا فإنهما ليستا متشابهتين في الدلالة، فلما كان الأمر على ذلك لم يجز أن نعدهما من أصل واحد^١.

وبناء على ما تقدم فإنني أرى أن الخلاف قد دار حول ما إذا كان السين من "سوف" أم هو أصل بذاته، وبغض النظر عن طبيعة حجة كل من الطرفين من البصريين والكوفيين، أو حتى ما رجح الأنباري من آرائهما فإن علينا أن ننظر بعض الشيء بعمق في المسألة، ونسأل السؤال الآتي: ما الذي دفع النحاة إلى هذا الخلاف في هذه المسألة؟

إن الدافع من وراء الخلاف الذي جرى بين النحاة ليس إلا دافعاً شكلياً، بمعنى آخر أن الشكل الذي جاءت عليه كل من السين و"سوف" هو الدافع للخلاف، وليس الأمر مرتبطاً بالدلالة مثلاً، أو حتى بالاستعمال، إذ إن النحاة عندما رأوا أن السين تمثل الفونيم الأول من "سوف" ظنوا أن هذه السين مقتطعة من "سوف" بناء على الشكل فقط.

وأنا بهذا الكلام لا أريد أن أستبق الترجيح لأي من الرأيين: الكوفي والبصري، بل أسجل ملحوظة ستساعدني في الوصول إلى ما أريد بإذن الله تعالى.

وبناء على اتكاء النحاة الكوفيين والبصريين. على الدلالة في احتكامهم في هذه المسألة، فلقد أغفلوا جانباً مهماً ربما لم يكونوا قد توصلوا للتفكير به في تلك الأيام، وهذا الجانب يتعلق بالاستعمال، نعني بذلك أن كلاً من السين و"سوف" مستعملان في

^١. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ١٦٢.

لغة العرب، ولم نجد أن العرب في فترة زمنية ما كانوا يستعملون "سوف" ثم انتزعوا منها السين.

حيث أجد النصوص اللغوية التي نُقلت عن العرب تستعمل كلاً من السين و"سوف" سواء، وهذا الاستعمال بيّن ظاهر حتى في كلام الله تعالى، والذي يمثل المرحلة المتوسطة في النصوص المعتمدة في الاستشهاد، حيث يقول سبحانه وتعالى على لسان ذي القرنين: "قال أما مَنْ ظَلَمَ فسوف نُعَذِّبُهُ"^١، وورد كذلك في كتاب الله العزيز استعمال السين على نحو سواء مع "سوف"، حيث يقول سبحانه: "سَأَرْهُقُهُ صَعُوداً"^٢.

هذا الاستعمال الذي أجده لكل من السين و"سوف" يدل على أنهما كانا مستعملين في آن معاً في كلام العرب، ولو كانت السين مقتطعة من "سوف" لوجدنا في بعض حقب التراث العربي استعمال "سوف" فقط دون السين، وهذا ما لا أجده، ومما يُقوي هذا الاعتبار أن الكوفيين قالوا: إنه لما كَثُر استعمال "سوف" في كلامهم انتزعوا السين منها، ومفهوم الكثرة يدفعنا إلى القول والتساؤل: أين هذه الكثرة التي انفردت بها "سوف" دون السين فدفع ذلك العرب إلى اقتطاع السين منها؟ وبالإضافة إلى الحجة المعنوية والدلالية التي أوردها البصريون فإنني أرى أن كلاً من السين و"سوف" أصل بذاتها، وأن الذي دفع النحاة من البصرة والكوفة إلى هذا الخلاف إنما هو شكل الحرفين الدالين على الاستقبال، فوجود السين في أول "سوف" هو الذي دفع النحاة إلى الظن بأنها تمثل حرف الاستقبال الآخر. نعني السين.

٢.٢ مسألة التاء المحذوفة من التاعين المبدوء بهما المضارع:

وهذه هي المسألة الثانية التي أتحدث عنها في هذا الفصل، وهي تدخل كما أرى في مجال الحذف، فأنا أبحث في أي من التاعين التي نبدأ بهما المضارع هي

١. سورة الكهف، آية: ٨٧.

٢. سورة المدثر، آية: ١٧.

المحذوفة، ولقد اختلف النحاة في مدرستي الكوفة والبصرة حول أي من هاتين التائين قد حُذِفَ على ما سُنِّبَ في الصفحات المقبلة.

حيث "ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول المضارع تاءان: تاء المضارعة وتاء أصلية - نحو "تَتَّأَوَّلُ، وَتَتَّلَوْنُ" - فإن المحذوف منها تاء المضارعة دون الأصلية، نحو "تَتَّأَوَّلُ، وَتَلَوْنُ"، وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية، دون تاء المضارعة"^١. ويتبين لنا من خلال النص السابق ما تضمنه كل من رأي المدرستين النحويتين حول أي من التائين التي يُبدأ بهما المضارع قد حُذِفَت، فالكوفيون يرون أن التاء التي دخلت الفعل هي المحذوفة، أما البصريون فيرون أن تاء الفعل هي المحذوفة.

ولقد دعم كل من هاتين المدرستين رأيه بحجة يؤيد فيها ما ذهب إليه، ويدحض بها من ناحية أخرى ما ذهب إليه غيره، "فأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه لما اجتمع في أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد - وهما التاء المزيدة للمضارعة والتاء الأصلية - استنتقلوا اجتماعهما؛ فوجب أن تحذف إحداهما؛ فلا يخلو: إما أن تحذف الزائدة، أو الأصلية، فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية؛ لأن الزائد أضعف من الأصلي، والأصلي أقوى من الزائد؛ فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى"^٢.

ويظهر لي من خلال حجة الكوفيين هذه أنهم ارتكزوا على مرتكز رئيسي يتمثل بأن الزائد أضعف من الأصلي، غير أنهم لم يولوا الناحية الدلالية، والغرض الجديد الذي جاء به هذا الزائد أي اهتمام في حجتهم، واكتفوا بذكر هذه الحجة السطحية التي اعتمدوا فيها كما قلت على الناحية الشكلية البحتة في الاحتجاج.

^١. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٦٤٨، وانظر: الأشموني. شرح الأشموني مع حاشية الصبان، ج: ٤، ص: ٢٩٤، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: ٢، ص: ٤٩٩.

^٢. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ١٦٣.

" وأما البصريون فقالوا: إنما قلنا إن حذف الأصلية أولى من الزائدة؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة، والأصلية ما دخلت لمعنى؛ فلما وجب حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى".^١

وفي حجة البصريين كما أرى اهتمام واضح بناحية المعنى، فهم يرون أن المعنى الذي أتت له التاء المزيدة دفعهم إلى القول بأن التاء المحذوفة هي تاء الفعل، وهي أيضاً حجة اعتمدت على جانب واحد فحسب، ولم تنظر في المسألة من شتى نواحيها.

والأنباري يقف مؤيداً لرأي البصريين، ويدحض بناء على ذلك رأي الكوفيين، وأورد جواباً على كلمات الكوفيين بأن قال: إن كلام الكوفيين عن أن الزائد أضعف من الأصلي لا نسلم هذا مطلقاً؛ فإن الزائد يأتي على ضربين: زائد جاء لمعنى، وزائد لم يجيء معنى، فأما الذي جاء لمعنى فهو أقوى من الأصلي؛ لأن المعنى الذي جاء به قوّاه، وأما الزائد الذي لم يجيء لمعنى فهو ليس بأقوى من الأصلي، وهذا ما لا يوجد في المسألة الحالية.^٢

وبعد أن ذكر الأنباري هذا الرد على كلمات الكوفيين رأى أن يورد دعماً لمذهب البصريين بعض الأمثلة النحوية التي حُذِفَ فيها الأصلي وأُبقِيَ على الزائد بسبب المعنى الذي جاء من أجله الزائد، وهذه الدعامات التي قدمها الأنباري تمثلت بثلاثة أمثلة:

الأول: ضرب الأنباري مثلاً لحذف الأصلي والبقاء على الزائد بسبب المعنى الذي جاء من أجله الاسم المنقوص، فالاسم المنقوص في حال الرفع أو الجر تُحذف ياءه لالتقاء الساكنين^٣، وبهذا المثال استطاع الأنباري أن يبيّن لنا أنه يمكن أن يُحذف الأصلي ويبقى الزائد للمعنى الذي جاء من أجله.

١. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ١٦٣.

٢. انظر: المرجع نفسه، ج: ٢، ص: ١٦٤.

٣. انظر: العكبري، أبا البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (١٩٩٥م). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، وغازي طليعات، دار الفكر، دمشق. سوريا، الطبعة الأولى، ج: ٢، ص: ٢٩، وابن هشام. أوضح المسالك، ج: ١، ص: ٥٤، و ابن هشام، أبا محمد

والثاني: أنه ذكر لنا أن الاسم المقصور يأتي على مثل: رحى، وعصاً، والأصل فيه أن يكون: رحى، وعصو، فلما تحركت الياء أو الواو قلبت ألفاً، فاجتمعت لنا الألف مع التتوين الساكن، فحذفوا الألف لأنها ليست بذات معنى، وأبقوا على التتوين لأن له معنى، وهي حجة أخرى داعمة لبيان أن الأصل أن يُحذف ما كان ليس له معنى حتى لو كان أصلياً^١.

والثالث: أنه ذكر لنا تصغيراً وجمعاً مثل: منطلق، ومُغتسل، حيث يقال في تصغير الأول: مُطَيِّق، وجمعه مطالق، ويقال في تصغير الثاني: مُغَيِّسِل، وجمعه مغاسِل، فكما نرى فإنه حُذفت النون والتاء لأنهما لم تأتيا لمعنى، وأبقي على الميم التي أتت من أجل معنى اسم الفاعل^٢.

وهذه الحجج التي أتى بها الأنباري أرى أنها إنما جاءت من أجل صرف نظر القارئ عن المسألة الأساس، فالفرق كبير بين حذف إحدى التاءين في أول الفعل المضارع، وبين ما ضربه الأنباري من أمثلة أخرى من النحو والصرف، وإنما كانت أمثلة الأنباري تنصب حول قضية حذف الأصل والبقاء على الزائد؛ لأن الزائد يأتي لمعنى، واختفى من تفكيره أصل القضية وهي حذف إحدى التاءين من أول الفعل المضارع.

ولكي نتضح لنا الصورة على أكمل وجه لا بد لي من أن أقوم بكتابة أحد الأفعال صوتياً على الحال التي يأتي فيها محذوف إحدى التاءين، وهو الفعل "تتلون":
تَتَلَوْنَ < tatalawwanu

جمال الدين (١٣٨٣هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة . مصر، الطبعة الحادية عشرة ، ص: ٥٦، والأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: ١، ص: ٧٨، و الغلابيني، مصطفى محمد (١٩٩٣م). جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت . لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون ، ج: ١، ص: ١٠٧.

^١ انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ١٦٤.
^٢ انظر: ابن الصائغ، محمد بن الحسن بن سباع (٢٠٠٤م). اللحمحة في شرح الملححة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة . السعودية، الطبعة الأولى ، ج: ٢، ص: ٦٦٩.

تمثل الكتابة الصوتية السابقة ما كان عليه الفعل عند عدم حذف إحدى التاءين، وفيما يلي أورد الكتابة الصوتية للفعل في حال الحذف:

تَلَوُّنٌ < talawwanu

علينا أن نضع في اعتبارنا ونحن نحلل هذه المسألة أن قضية حذف إحدى التاءين لم تكن إجبارية، أي بعبارة أخرى لم يكن الحذف مطرداً، إنما كان في حالات اختيارية يختارها الناطق أو الكاتب دون أن يكون هذا الأمر مجبراً عليه بحكم قاعدة أو ما أشبه ذلك.

وما يؤيد هذا القول أن الاستعمال اللغوي جاء بذلك فنحن نجد في كتاب الله تعالى أعلى النصوص الاحتجاجية حجية، وأعظم كلام يفوق كلام البشر، نجده يستعمل الحالتين، حيث يقول سبحانه: "كذلك يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ"^١، أما حالة الحذف، فمثالها قوله تعالى: "فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى"^٢.

ومن ناحية أخرى فإنني أجد أن هذا الحذف لا يكون إلا في حالة دخول تاء المضارعة فحسب على الفعل، أما باقي الحالات التي تدخل فيها أحرف المضارعة على الفعل فليس ثمة حذف، فنقول:

يَتَلَوَّنُ.

نَتَلَوَّنُ.

أَتَلَوَّنُ.

فلم يطرّد الباب على وتيرة واحدة كما حصل مثلاً في "يعد" والتي اطرّد فيها الباب على وتيرة واحدة مع سائر أحرف المضارعة.

والسبب في عدم اطراد الباب على وتيرة واحدة عائد إلى عدم وجود توالي أمثال كما نراه واضحاً مع التاء.

إن وجود كل من الحذف والإبقاء على التاء في الفعل يوجد شيئاً من الحيرة في التعليل، فلو حاولنا تعليل ذلك بشيء منطقي لكان أول ناقض لهذا التعليل وجود الاستعمال الآخر، ولكن ما يمكنني أن أذكره هاهنا هو أن الحذف كان اختياراً للمتكلم،

^١. سورة البقرة، آية: ٢١٩.

^٢. سورة الليل، آية: ١٤.

خصوصاً في الشعر، وكذلك عدم الحذف فقد كان متاحاً أيضاً للمتكلم، وأرى أنّ الحذف جاء للتخلص من توالي الأمثال بحذف إحدى التاءين وحذف الأصل أولى من حذف تاء المضارعة التي جاءت للدلالة على الحاضر والمستقبل.

أو أن يكون تعليلاً قائماً على أساس التطور اللغوي، فلقد تطورت بعض الألفاظ عن الأصل بتاءين، في حين أن بعضها الآخر لم يتطور، وبقيت بتاءين، وهذا قد يكون تعليلاً مقبولاً لهذه الحالة.

٣.٢ مسألة: هل يجوز حذف آخر الممدود والمقصور عند التنثية إذا كثرت حروفهما:

وهذه واحدة من المسائل الصرفية التي تدخل ضمن هذا الجزء من هذا الفصل، وهي مسألة كما نرى تتعلق بالحذف، وفيما يلي سنعرض لهذه المسألة بالتفصيل. لقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كَثُرَتْ حروفه سقطت ألفه في التنثية؛ فقالوا في تنثية "خَوَزَلَى، وَقَهَقَرَى": خَوَزَلَانَ، وَقَهَقَرَانَ، وذهبوا أيضاً فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران، فأجازوا في "قَاصِعَاء، وَحَاثِيَاء": قاصعان، وحاتيان.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود^١.

وفي هذا النص يتبين لي ما ذهب إليه كل من الفريقين الكوفي والبصري، ولقد استند كل من الفريقين إلى حجة، "فأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز ذلك لأنه لما كثرت حروفهما وطال اللفظ بهما، والتنثية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما ازدادا كثرة وطولاً؛ فا جتمع فيهما ثقلان: ثقل أصلي، وثقل طارئ؛ فجاز أن يحذف منها لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال.

^١ الأتباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٧٥٤، وانظر: والأشموني. شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان، ج: ٤، ص: ٩٤، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: ٢، ص: ٣٧١.

والذي يدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف قولهم "اشهبَّ اشهبَّابًا، واحمَّارًا احمَّارًا"، وأصله اشهبَّابًا واحمَّارًا، فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها، وكذلك زعمتم أن "كينونة" أصلها كينونة بالتشديد، ثم أوجبتم الحذف لطول الكلمة طلبا للتخفيف؛ فدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف؛ فكذاك ههنا، وعلى هذا يخرج ما لم يكثر حروفه منهما؛ فإنه لا يجوز أن يحذف منه شيء لقلّة حروفه"^١.

هذه هي حجة الكوفيين، وهي حجة منطقية في ناحيتها الأولى، وحجة قياسية من ناحية أخرى، فهم جعلوا من أن طول الكلمة وكثرة استعمالها سبباً للحذف، ولقد قاسوا ذلك على مصدر "اشهبَّ، واحمَّار"، وجعلوا من هذا القياس على هذه الحالة داعماً لمذهبهم الذي ذهبوه.

"وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنه لا يحذف منهما شيء؛ لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد؛ فينبغي أن لا يحذف منه شيء، قلَّت حروفه أو كثرت، والذي يدل على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه، كما حُذِفَ فيما قلت حروفه، فقالوا في تثنية جمادى: "جُمَادِيَيْنِ" من غير حذف، قال الشاعر:

فَسَوْتُهُ لَا تَقْضِي شَهْرِيْنَ شَهْرِي ربيع وِجْمَادِيَيْنِهٖ^٢

وقال الآخر:

جُمَادِيَيْنِ حُسُومًا لَا يُعَايِنُهٗ رَعِي مِّنَ النَّاسِ فِي أَهْلِ وَلَا غَرَبٍ^١

^١ الأتباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٧٥٥.
^٢ الرجز لامرأة من فقعس، في: البغدادي. خزنة الأدب، ج: ٧، ص: ٤٥٦، ٤٥٧، و ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٨٥م). سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداي، دار القلم، دمشق. سوريا، الطبعة الأولى، ج: ٢، ص: ٤٨٩، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٤، ص: ١٤٢، وبلا نسبة في: ابن دريد، محمد بن الحسن (١٩٨٧م). جمهرة اللغة، حققه وقدم له: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ص: ١٣١١، و ابن عصفور، علي بن مؤمن (١٣٩١هـ). المقرب، تحقيق: عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد - العراق ج: ٢، ص: ٤٥، ٤٦، و ابن عصفور، علي بن مؤمن (١٩٧٩م). الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت. لبنان، الطبعة الرابعة، ج: ٢، ص: ٦٠٩.

وقال الآخر:

أوبئُهُ حتى تكفَّت حامِداً وأهلَّ بَعْدَ جماديين حرام^٢

فثنوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف، والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له^٣.

وأرى في هذه المسألة أن الأمر قد اختلف بين الكوفيين والبصريين، فالمعروف عن الكوفيين أنهم مدرسة نقل، أي أنهم يعتمدون على السماع مهما كان في إقامة حجتهم، وأما البصريون فهم مدرسة عقل، أي أنهم يعتمدون على القياس والحجة المنطقية في تسويغ مواقفهم التي يذهبون إليها، أما في هذه المسألة فقد انعكس الحال، فالكوفيون كما نرى قد اعتمدوا العقل في حجتهم، وإن لم يكن ذلك بارزاً تماماً في قولهم، والبصريون اعتمدوا في ذلك النقل، فلقد جاء البصريون بثلاثة من الأرجاز المنقولة عن العرب ليحتجوا بها على صحة مذهبهم وفساد مذهب الكوفيين.

ولقد وقف الأنباري مع رأي البصريين، ورد كلمات الكوفيين بقوله: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إنما قلنا إنه يحذف لكثرة حروفهما وطول ألفاظهما" قلنا: كثرة الحروف لا تكون علة موجبة للحذف، وإنما يوجد ذلك في ألفاظ يسيرة نُقِلَتْ عنهم على خلاف الأصل والقياس، فيجب الاقتصار على تلك المواضع، ولا يقاس عليها غيرها؛ إذ ليس الحذف للكثرة قياساً مطرداً؛ فإذا وجب الاقتصار على ما نقل من الحذف للكثرة بطلَ أن الحذف ههنا للكثرة؛ لورود النقل بخلافه"^٤.

وأما ما ذهب إليه الكوفيون من الاستدلال على صحة مذهبهم بما حصل من ثقل في "اشهاب"، واحماراً في حال المصدر، أي: اشهباب، واحمرار، فلقد رده الأنباري بأنه ثقل لازم وليس عارضاً كما هي الحال في الثقل العارض بالتثنية في "القَهْرِيَّان"^٥.

١. لأبي وجزة السعدي في: ابن منظور. لسان العرب، ج: ١٣، ص: ٤١٥.

٢. هذا جزء من بيت ل ابن ربيعة، لبيد (٢٠٠٤م). ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو

طماس، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ص: ١٠٥.

٣. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٥٦.

٤. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٥٦.

٥. انظر: المرجع نفسه، ج: ٢، ص: ٢٥٦.

وأنا حين أنظر إلى هذه المسألة يتوجب علي أن أبين الحالة الكتابية لهذه الكلمات من خلال الكتابة الصوتية، حتى يتضح لنا ما ليس واضحاً في حالة الكتابة الأبجدية، فكلمة "قهقرى" مع التثنية تُكتب:

حسب رأي الكوفيين:

قهقران < qahqaraan

حسب رأي البصريين:

قهقران < qahqarayaan

والذي حصل في الحالة الكوفية واضح لنا، حيث حُذفت الفتحة الطويلة تخفيفاً من الكلمة في المفرد، أما في الحالة البصرية فلقد قُصرت الفتحة الطويلة، فصارت فتحة قصيرة، وزيدت شبه حركة يائية تعويضاً عن الحركة الطويلة المحذوفة.

ومن خلال هذه النظرة الأولية لهذه الحالة يتبين لنا أن اللفظ بالكلمة على "قهقران" أسهل وأيسر في النطق من اللفظ بالكلمة على "قهقران"، حيث إن الصعوبة في لفظ الأخيرة ينجم من:

أولاً: طول الكلمة، حيث إن الكلمة في تثنيها تطول أكثر، وهو الأمر الذي أشار إليه العلماء الكوفيون في أصل حجبتهم.

ثانياً: توالي الحركات حسب كلام القدماء، وتتابع المقاطع القصيرة حسب كلام المحدثين، وهذا الأمر ليس مرغوباً في العربية، فالأولى التخلص من هذا التوالي؛ لأن في التخلص منه تخفيفاً وتسهيلاً على الناطق.

ثالثاً: من الأمور التي توجد الصعوبة في نطق هذه الكلمة على الوجه الذي أشار إليه البصريون وجود الحركة المزدوجة في المقطع قبل الأخير من الكلمة، وهذه الحركة المزدوجة تنفر منها العربية، وتسعى للتخلص منها.

إضافة إلى ما تقدم فلقد ذكرت بعض المعجمات أن تثنية كلمة مثل: "قهقرى" يكون بحذف الألف لا غير^١، وهذا جانب آخر من الحجة التي يمكن أن ندعم بها حجة الكوفيين.

^١. انظر: الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب (٢٠٠٥م). القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت .

وانطلاقاً من الناحية الصوتية التي بيّناها فيما سبق، إضافة إلى ذكر بعض المعجمات لما يُخالف ما ذهب إليه البصريون، ويوافق ما ذهب إليه الكوفيون فإننا نرى أن الأسهل هو الذي يجب على اللغة أن تسلكه، أي أن تثنية مثل "القَهْقَرَى" تكون بحذف يائه؛ لأن في الحذف زيادة في التخفيف، ولا يترتب على الحذف خلل في المعنى أو الدلالة، كما أن عدم الحذف لا يزيد شيئاً في دلالة اللفظة أو معناها المنوط بها.

٤.٢ مسألة: علة حذف الواو من نحو "يعد":

وهذه هي المسألة الأخيرة في هذا الفصل، وهي مسألة صرفية كما أرى تتعلق بالحذف في فعل المضارع معتل الفاء، من نحو "وعد: يَعدُّ"، وهذه مسألة خلافية اختلف فيها الكوفيون والبصريون، حيث "ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو "يَعدُّ، وَيَزِنُ" إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي. وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة"^١.

ومن خلال النظرة الأولية لهذه القضية، يتبين لي أن الكوفيين قد نظروا إلى المسألة نظرة تتعلق بالمعنى من جهة، وبالوظيفة النحوية من جهة أخرى، في حين أن البصريين قد نظروا لهذه المسألة من ناحية نطقية صوتية، فقالوا أن الواو قد وقعت بين ياء وكسرة، ومن هنا فثمة اختلاف في حجة كل من الطرفين، وظاهر لنا الخلل في الحجتين، وهذا ما سأناقشه لاحقاً، غير أنه من نافلة القول لا بد لي من أن أورد باقي حيثيات المسألة كما ذكرها ابن الأنباري.

لبنان، الطبعة الثامنة، ج: ١، ص: ٤٦٧، و الزبيدي، محمد بن محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (د.ت). تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج: ١٣، ص: ٤٩٨.

^١ الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٧٤، وانظر: الأشموني. شرح الأشموني مع حاشية الصبان، ج: ٤، ص: ٢٨٥، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: ٢، ص: ٤٩٣.

وكالعادة فقد حاول كل من الطرفين دعم موقفه بحجة تكون مقوية لموقفه، ومضعفة لموقف الطرف الثاني، " فأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين: إلى فعل لازم، وإلى فعل متعد، وكلا القسمين يقعان فيما فاءه واو، فلما تغايرا في اللزوم والتعدي واتفقا في وقوع فائهما واواً وجب أن يفرق بينهما في الحكم، فبقوا الواو في مضارع اللزوم نحو "وَجَلَّ يُوَجِّلُ، وَوَجَلَّ يُوَجِّلُ" وحذفوا الواو من المتعدي نحو "وعد يعد، ووزن يزن" وكان المتعدي أولى بالحذف؛ لأن التعدي صار عوضاً من حذف الواو.

قالوا: ولا يجوز، أن يقال "إنهم إنما حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة" لأننا نقول: هذا يبطل بقولهم "أعد وتعد وتعد" والأصل فيه: أوعد وتوعد وتوعد، ولو كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لا تحذف ههنا؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة، ولكان ينبغي أن تحذف من قولهم "أوعد يُوعد" بضم الياء فيقال: "يُعد" لوقوعها بين ياء وكسرة، فلما لم تحذف دل على فساد ما ذكرتموه".^١

هذا ما احتج به الكوفيون على ما ذهبوا إليه، " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم، فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستثكرة التي توجب ثقلاً وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف، فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال.

والذي يدل على صحة ذلك أن الواو والياء إذا اجتمعتا وكانا على صفة يمكن أن تدغم إحداهما في الأخرى قلبت الواو إلى الياء نحو "سَيِّد، وميِّت" كراهية لاجتماع المثليين، وإذا اجتمع ههنا ثلاثة أمثال الياء والواو والكسرة ولم يمكن الإدغام لأن الأول متحرك ومن شرط المدغم أن يكون ساكناً، فلما لم يمكن التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحذف، فقيل: يَعدُ وَيَزِنُ، وحملوا "أعد ونعد وتعد" على "يعد" لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة، على ما سنبينه في الجواب إن شاء الله تعالى".^٢

ولقد وقف الأنباري موقفاً مع البصريين، ورد على كلمات الكوفيين، فذكر أنه لا دخل للزوم والتعدي في مسألة حذف الواو أو بقائها في هذا الفعل، والدليل على أن

١. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٧٤.

٢. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٧٥.

هذا الأمر لا حجة فيه؛ أن هناك مجموعة من الأفعال التي حُذفت واواها وهي لازمة، من مثل: وكف: يكف، ولو كان الأمر على ما قال الكوفيون لوجب أن يقال: وكف: يوكف، وهذا لم يكن في العربية.

وأما الأفعال من مثل: وجل: يوجل، ووحل: يوحل، فلم يُحذف الواو منها؛ لأن العين فيها مفتوحة، وإنما جرى الحذف فيما كانت عينه مكسورة، فلما كانت عين هذا الفعل مفتوحة لم تُحذف واوه.

وأما قولهم إنه لو كان الحذف بسبب وقوع الواو بين ياء وكسرة، فلم حُذفت في مثل: نعد، وتعد، وأعد، رغم أنها لا تحوي ياءً؟ فالجواب عن ذلك باختصار أنه طرد للباب على وتيرة واحدة، فهذه الأربعة أخوات، وما يجري على أحدها يجري على الأخريات طرداً للباب على وتيرة واحدة، ومثلها في ذلك مثل: يُكرم، ونكرم، وتكرم، فهي حذفت همزتها لأن الهمزة حُذفت في مثل: أُكرم، إذ إن الأصل قولهم: أكرمهم، ولكنهم كرهوا توالي همزتين، فحذفوا أحدهما، ومن ثم أجروا سائر أخوات الهمزة عليها. وآخر رد الأنباري على كلام الكوفيين تمثل بأنه قال رداً على قولهم: إذا كانت الواو قد حُذفت في مثل: يَعد، فلماذا لم تُحذف في مثل: يُوعِد؟ فكان الرد عليهم من جانبين: الأول: أنهم لم يحذفوا الواو لأنها في حكم المفصولة عن الياء بالهمزة المحذوفة، فالهمزة وإن كانت قد حُذفت فهي في حكم الموجودة، والثاني: أنهم لو حذفوا الواو لجمعوا بين إعلالين، والواقع أنه لا يجوز الجمع بين إعلالين¹.

ومن نافلة القول أشير إلى أن "يوجل" فيها لغات أخرى، ولقد ذكرها الأنباري أنها أربع لغات، حيث يقول: "وفي وجل يوجل أربع لغات: إحداها تصحيح الواو، وهي اللغة المشهورة، واللغة الثانية "ياجل" فتقلب الواو ألفا لمكان الفتحة قبلها وفراراً من اجتماع الياء والواو إلى الألف، واللغة الثالثة قلب الواو ياء نحو "ييجل" وذلك على طريقة سيد وميت وإن لم يمكن الإدغام لتحرك الأول، واللغة الرابعة "ييجل" بكسر الياء؛ لأنهم أرادوا أن يقلبوا الواو ياء فكسروا ما قبلها ليجري قلبها على سنن القياس في نحو ميعاد وميزان وميقات، والأصل فيها موعاد، وموزان، وموقات؛ لأنها من الوعد والوزن والوقت، إلا أن الواو لما سكنت وانكسر ما قبلها قلبوها ياء، فكذاك ههنا: لما لم

¹. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٧٥ . ٢٧٧.

يمكن الإدغام لما ذكرنا وكانت الواو تقلب في نحو سيد لإمكانه أحبوا أن يقبلوا الواو بسبب يستمر له القلب وهو كسر ما قبلها^١.

وفي المسألة أكثر من ناحية يمكنني أن أنظر إليها بشكل صوتي نطقي، وأول هذه النواحي تتمثل في مناط الخلاف بين المدرستين، وبؤرة الانقسام بين الطائفتين، وهي ناحية "يعد" والتي كما رأينا دار حولها جدل طويل، واختلفت فيها الآراء، وتعددت فيها التحليلات والتعليقات، ولكننا كي نستطيع النظر بكل دقة، وأن نخرج بنتاج فكري بكل ثقة، فلا بد لي أن أدعم تفكيرنا بالكتابة الصوتية لهذا الفعل، سواء قبل الحذف أم بعده، ومن خلال المقارنه بين الكتابتين يتبين لي الفرق، ويتضح لي ما سلكت الكلمة من طرق، فينجلي عني الغبش، وتتكشف لي الخفايا، فالخط العربي كما نعلم لا يسعفنا دائماً، والكتابة الصوتية لها فضل زيادة عليه، والكلمتان بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:

قبل الحذف:

يُوعِد < id yaw

بعد الحذف:

يَعِد < id ya

ومن خلال الكتابة الصوتية يتبين لي أن الفرق بين الكلمتين هو شبه الحركة الواوية التي تظهر في الكلمة قبل الحذف "w"، وهي مسبوقه بحركة قصيرة من جنس الفتحة، ويتلوها صامت العين، والحركة القصيرة مع شبه الحركة تشكلان حركة مزدوجة، وهذه الحركة المزدوجة نتيجة وجود شبه الحركة وصوت اللين الواوي في

^١. المرجع نفسه، ج: ٢، ص: ٢٧٦. ٢٧٧، وانظر: سيويه. الكتاب، ج: ٤، ص: ٥٣، و ابن السراج، أبو بكر محمد (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت. لبنان، ج: ٣، ص: ١٥٧، و ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٩٥٤م). المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ج: ١، ص:

المقطع ذاته^١، ووجود هذا التركيب الصوتي في المقطع ذاته يوجد شيئاً من الثقل في النطق، ومن هنا فإن اللغة من خلال المتحدثين بها ينزعون إلى التخلص من هذه المقاطع، ومن بين طرق التخلص إسقاط شبه الحركة كما رأينا.

أما كلام الأوائل بأن الواو وقعت بين الياء والكسرة، ومن هنا كان الثقل، فإن هذا الكلام ينتفي نفيًا قاطعاً حين نرى من خلال الكتابة الصوتية أن الأمر على غير ذلك، فثمة فواصل وحواجز تحول دون الاتصال المباشر بين هذه الحركات والواو، فالفتحة القصيرة تفصل الواو عن الياء التي تقع في المقطع الأول من الكلمة، أما العين فهي تفصل الواو عن الكسرة القصيرة التي تقع في المقطع التالي لمقطع الواو، والتي تأتي بعد العين، وبذلك تكون الواو منفصلة إلى حد ما عن هاتين الحركتين اللتين انشغل بهما القدماء.

أما الناحية الثانية التي يجدر بي أن ألاحظها في هذه المسألة، ويتوجب أن أحدد إزاءها موقفي فهي مسألة مجيء الفعل على نحو: نعد، وتعد، وأعد، والتي رأيت أن القدماء . على وفق الأنباري . عللوها بأنها من قبيل طرد الباب على وتيرة واحدة، ولكن ذلك لا يدفعني للتسليم بهذا الكلام، ولا يقف حائلاً أمامي دون النظر الدقيق بهذه الكلمات، والتفحص العميق بهذه الاستعمالات، والسبيل إلى ذلك يتمثل أيضاً بالكتابة الصوتية.

وهي على النحو الآتي:

قبل الحذف:

naw <idu < نَوْعِدُ <

<aw >idu < أَوْعِدُ <

taw <idu < تَوْعِدُ <

ففي الكلمات السابقة يظهر لنا الكتابة الصوتية الدقيقة للفعل المضارع مبدوءاً بحروف المضارعة الثلاثة التي لم تُمثل لها من قبل، وفيما يلي نكتب الكلمات الثلاث

^١ انظر: عمر، أحمد مختار (٢٠٠٨م). معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة

الأولى، ج: ٢، ص: ١٠٠٧.

مرة أخرى، ولكن هذه المرة في حالة حدوث الحذف فيها، ويظهر لنا ذلك من خلال الكتابة الآتية:

نَعْدُ < idu na

أَعِدُّ < idu >a

تَعْدُ < idu ta>

ومن خلال الكتابة الصوتية للكلمات بعد الحذف يتبين لي أن الكلمة لم يتغير حالها الصوتي باختلاف وتغير حروف المضارعة الداخلة عليها، والدالة على الفاعل، وما جرى في "يعد" هو ذاته ما جرى في "نعد، وأعد، وتعد"، أي أن هذه الكلمات أيضاً كان سبب الحذف فيها وجود الحركة المزدوجة في مقطعها الأول، والعربية تنزع إلى التخلص من هذه الحركة، ومن هنا حُذفت شبه الحركة الواوية تخفيفاً في النطق، وليس الأمر كما ذكر القدماء من أن ما جرى مع الحالات الثلاث الأخيرة إنما هو مجرد طرد للباب على وتيرة واحدة.

أما الفعل "يُوعِد" الذي جاء به الكوفيون لمقارعة حجة البصريين من أن الياء والكسرة جاءتا . حسب رأي القدماء . مجاورتين للواو فلماذا بقيت الواو ولم تُحذف؟ ولقد بينت فيما سبق من صفحات الرد الذي قاله الأنباري على هذه الناحية، وأنا هنا لست في صدد إعادته، خصوصاً وأن ما أراه أبعد مما يرون.

إن كلام الكوفيين فيه شيء من الصواب، وكثير من الخطأ، والصواب الذي فيه أنهم توصلوا ضمناً إلى أن مجاورة الياء والكسرة للواو لا يؤدي دائماً إلى إعلال في الواو، إلا أن الواو ليست مجاورة تماماً للياء والكسرة على ما بيننا في حالة "يُوعِد"، ولإيضاح هذا، لا بد أيضاً من الكتابة الصوتية ليظهر فيها ما أود قوله، فالكلمة أصلاً: يُوُوعِدُ، ثم حُذفت الهمزة، وبقيت الكلمة على: يُوعِد، والكتابة الصوتية تُبين ذلك:

قبل التغير:

يُأُوُعِد < idu >aw yu

بعد التغير:

يُوعِد < idu >yuu

والذي حصل مع هذه الكلمة أنها حُذفت همزتها كما حصل مع غيرها من الأفعال المضارعة المزيدة بهمزة في أولها في الماضي، فصارت الكلمة على هذا النحو:

يُوعِد < ya<idu

ومع هذا الحذف تشكل لنا صوت مزدوج مركب في العربية تمثل بـ "yuw"، وهو كما ذكرنا صعب اللفظ والنطق، ويحتاج إلى جهد عضلي أكبر في العربية، فتخلصت العربية من هذا الصوت المركب بحذف شبه الحركة الواوية والتعويض عنها بمطل الحركة القصيرة التي من جنس الضمة، وسبب هذا التعويض الحفاظ على صورة الكلمة دون تغير كبير يُخل في شكلها وبالتالي في نطقها.

وبناء على ما ذكرت من تفصيلات في النواحي الصوتية التي مرت بنا في هذه المسألة يتبين لي أن كلاً من الكوفيين والبصريين لم يكونوا على صواب تماماً فيما ذهبوا إليه من تحليل وتعليل، وأن الدرس الصوتي استطاع أن يحل لنا إشكالية "يُعد" إن صحّ التعبير.

الفصل الثالث الاختلاف في زنة الكلمات

تأخذ قضية الوزن الصرفي للكلمات حيزاً لا بأس به في الدراسة الصرفية قديماً وحديثاً، وهي قضية شكلية في أساسها، غير أنها ذات فائدة سواء عند القدماء أم المحدثين، فمعرفة وزن كلمة ما يؤدي بنا إلى إمكانية استيعاب ما جرى على هذه الكلمة من إعلال وإبدال وقلب، وإدغام وغيرها من الظواهر الصرفية والصوتية المتعددة.

ولم تكن قضية وزن الكلمة ذات اتفاق دائم بين النحاة في كلتا المدرستين الكوفة والبصرة. - بل كان شأنها في ذلك شأن باقي الأحوال النحوية اللغوية والصرفية والصوتية، فثمة خلاف على وزن بعض الكلمات الصرفية، هذا الخلاف سوف ندرسه في هذا الفصل بإذن الله تعالى.

ويشتمل هذا الفصل على خمس مسائل خلافية صرفية بين النحاة البصريين

والكوفيين، هذه المسائل هي:

أ . مسألة وزن الفعل الخماسي المكرر ثانيه وثالثه.

ب . مسألة وزن "سيّد" و"ميّت"، ونحوهما.

ج . مسألة وزن إنسان.

د . مسألة وزن خطايا.

هـ . مسألة وزن أشياء.

١.٣ مسألة وزن الفعل الخماسي المكرر ثانيه وثالثه:

هذه هي المسألة الأولى في هذا الفصل، وهي تتعلق كما أرى بالفعل الخماسي، ولقد كانت زنة هذا الفعل ذات خلاف بعيد بين العلماء والنحاة، حيث " ذهب الكوفيون إلى أن "صَمَحَ" و"دَمَكَمَك"² على وزن فعَّل. وذهب البصريون إلى أنه على وزن فعَّلَل³.

فسبب الخلاف القائم بين المدرستين يتمثل في أن هذا الفعل قد تكرر حرفان من بنيته، ألا وهما الحرف الثاني، والحرف الثالث، فالثاني والرابع من جنس واحد، والثالث والخامس من جنس آخر متماثلان، ولقد قدم كل من المدرستين دليلاً وحجة على ما ذهبوا إليه من مذهب، بقصد عضد مذهبهم، ودحض مذهب غيرهم، ف" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه على وزن فعَّلَل، وذلك أن الأصل في "صمصح ودمكمك صمَّح ودمكَّك، إلا أنهم استنقلوا جمع ثلاث حاءات وثلاث كافات، فجعلوا الوسطى منها ميما، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير في الاستعمال، قال الله تعالى: "فَكُبِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْعَاوُونَ"⁴ والأصل كُبِّبُوا؛ لأنه من "كَبَّبْتُ الرجل على وجهه"⁵ إلا أنهم استنقلوا اجتماع ثلاث باءات فأبدل من الوسطى كاف، وقال الفرزدق:

مَوَانِعُ لِلسَّرَارِ إِلَّا لِأَهْلِهَا وَيُخْلِفَنَّ مَا ظَنَّ الْغِيُورُ الْمُسْتَشْفَىٰ

¹. جاء في اللسان في معنى هذه الكلمة: رأس صمصح أي أصلع غليظ وشديد، وفرس صمصح: قوي وشديد، فالجامع بينهما الغلظة والشدة والقوة، انظر: ابن منظور. لسان العرب، ج: ٢، ص: ٥١٩.

². جاء في اللسان في معنى هذه الكلمة: "وربما يقال: رحي دمكك، أي: سريعة الطحن، وشديدة الطحن"، انظر: ابن منظور. لسان العرب، ج: ١٠، ص: ٤٢٨.

³. الأتباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٧٨، وانظر: الأشموني. شرح الأشموني، ج: ٤، ص: ٢١٠. ٢١٤، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: ٢، ص: ٤٤٨.

⁴. سورة الشعراء، آية: ٩٤.

⁵. البيت للفرزدق، همام بن غالب (د.ت). ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت. لبنان، ج: ٢، ص: ٢٤، و ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (٩٨٢م). أدب الكاتب، حققه وعلق حواشيه ووضع فهرسه: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ص: ٤٨٩، و القرشي،

والأصل في المُشَفَّفِ المُشَفَّفُ لأنه من "شَفَّته الغيرة، وشَفَّه الحُرْزُ" إلا أنه استنتقل اجتماع ثلاث فاءات، فأبدل من الوسطى شيئاً، وقال الآخر، وهو الأعشى:
وتَبَرَّدُ بَرْدَ رداء العرو س بالصيف رقرقت فيه العبيرا^١
والأصل في رقرقت رَقَّتْ؛ لأنه من "الرَّقَّة" فأبدل من القاف الوسطى راء، وقال الآخر:

بانتت تُكْرِكِرُهُ الجنوب^٢

والأصل في تكريره تَكَرَّرَه؛ لأنه من "التكرير" فأبدل من الراء الوسطى كافا، وكذلك أيضا قالوا "تَمَلَّم على فراشه" والأصل تَمَلَّل لأنه من "المَلَّة" وهو الرماد الحارُّ، إلا أنهم أبدلوا من اللام الوسطى ميما، وكذلك قالوا "تَعَلَّغ في الشيء" والأصل تَعَلَّل؛ لأنه من "العَلَل" وهو الماء الجاري بين الشجر، فأبدلوا من اللام الوسطى غينا، وكذلك قالوا "تَكَمَّم" والأصل تَكَمَّم لأنه من "الكَمَّة" وهي القَلْنَسُوءة، فأبدلوا من الميم الوسطى كافا، وكذلك قالوا "حَنَحَتْ" والأصل حَنَّتْ لأنه من "الحث" إلا أنهم أبدلوا من الناء الوسطى حاء كراهية لاجتماع الأمثال، فكذلك ههنا: الأصل فيه "صَمَحَح" إلا أنهم

محمد بن أبي الخطاب (٩٨٦م). جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، حققه وعلق عليه زاد في شرحه: محمد علي الهاشمي، دار القلم، دمشق. سوريا، الطبعة الثانية، ص: ٨٧٥، وابن منظور. لسان العرب، ج: ٩، ص: ١٨٢.

^١ البيت ل الأعشى، ميمون بن قيس (٩٨٣م). ديوان الأعشى، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت. لبنان، الطبعة السابعة، ص: ١٤٥، و الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب (١٤٢٤هـ). الحيوان، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، الطبعة الثانية، ج: ١، ص: ٢٨٥، و ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد (١٤٠٤هـ). العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ج: ٦، ص: ١٣٨، و الأصفهاني، أبو علي أحمد بن محمد (٢٠٠٣م). شرح ديوان الحماسة، تحقيق: تغريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ص: ٥٨٩، وابن منظور. لسان العرب، ج: ٤، ص: ٤٣١، وج: ١٠، ص: ١٢٤، وج: ١٤، ص: ٣١٨، وابن قتيبة. أدب الكاتب، ص: ٣٨.

^٢ البيت بلا نسبة في: ابن قتيبة. أدب الكاتب، ص: ٤٨٩، وابن منظور. لسان العرب، ج: ٥، ص: ١٣٧.

أبدلوا من الحاء الوسطى ميما كراهية لاجتماع الأمثال، وكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من حروف الزيادة التي تختص بالأسماء. وقلنا "إنه لا يجوز أن يكون وزنه فَعْلَعَل" بتكرير العين؛ لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال صَرَصَرَ، وسَجَسَج وزنه فَعَفَع لتكرير الفاء فيه؛ فلما بطل أن يكون صَرَصَرَ على فَعَفَع بطل أيضا أن يكون صمحمح على فَعْلَعَل.

قالوا: ولا يلزم على كلامنا، نحو "أَحْقَوَقَفَ الظَّبْيُ، وَاغْدَوَدَنَ الشَّعْرُ" وما أشبه ذلك، فإنه على وزن أفعوعل؛ لأننا نقول: إنما قلنا إنه على وزن افعوعل؛ لأنه ليس في الأفعال ما هو على وزن "أفعلل" فقلنا: إن وزنه على افعوعل، بخلاف ما هنا؛ فإن في الأسماء ما هو على وزن فَعْلَل، نحو "سَفَرَجَل، فَرَزْدَق" وكذلك لا يلزم على كلامنا نحو "خُلَعَلَع" وهو الخُعل، و"ذُرْحَرَح" وهو دويبة، فإنه على وزن فَعْلَعَل؛ لأننا نقول: إنما قلنا إنه على وزن فَعْلَعَل؛ لأنه ليس في الأسماء ما هو على وزن فَعْلَل -بضم الأول- وإذا خرج لفظ عن أبنية كلامهم دل ذلك على زيادة الحرف فيه. والذي يدل على ذلك أنهم قالوا في ذرحح: ذُرْحَرَح، فأسقطوا أحد المتلين، ولو كان خماسيا لم يأت منه ذُرْحَرَح على وزن فَعْلَل، نحو: كُرَام، وحُسَان؛ فبان الفرق بينهما^١. وهذه الحجة التي أوردتها كاملة للكوفيين مع طولها؛ ليتبين لي ما قدموه من حجة تماماً، كي لا تتقطع بنا العبارات، وتختلف علينا الألفاظ، وتشتهب الحجج.

"وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه فَعْلَعَل؛ لأن الظاهر أن العين واللام قد تكررتا فيه؛ فوجب أن يكون وزنه فَعْلَعَل، ألا ترى أنه إذا تكررت العين في نحو "ضرب وقئل" كان وزنه فَعَل، أو تكررت اللام في نحو "احمر واصفر" كان وزنه افعل؛ فكذلك ههنا: لما تكررت العين واللام في نحو "صمحمح ومكمك" يجب أن يكون وزنه فعلل لتكررها فيه، هذا حكم الظاهر، فمن ادعى قلباً بقي مرتهاً بإقامة الدليل^٢.

ويظهر لنا من كلام البصريين هذا أنهم قصروا حجتهم على دليل منطقي عقلي، ولم يوردوا كثيراً من القول في المسألة، بل اكتفوا في ظاهر أمرها بأن الكلمة في

١. الأتباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٧٨ . ٢٨٠.

٢. المرجع نفسه، ج: ٢، ص: ٢٨١.

ظاهاها تكرر فيها الحرفان الثاني والثالث، فوجب أن يُكررا في الوزن الصرفي لهذه الكلمة.

والأنباري وقف إلى جانب البصريين فيما ذهبوا إليه من رأي، ورد بالتالي على كلمات الكوفيين، حيث ذكر أنه لما تكرر عين الفعل ولامه صار من الطبيعي أن يتكررا في الوزن، ولا حجة للكوفيين فيما عرضوا من أدلة نقلية، فهي لا يصح بها الاحتجاج من باب اجتماع الأمثال؛ لأن ما احتجوا به من الأفعال تُرد إلى أصل، أما ما ذهبوا إليه فلا أصل له، وأما قولهم: لو جاز تكرير العين في زنة "صمحمح" لكررت في مثل: صرصر، وسجسج، وهذا لا يجوز لأن الفعل إذا كرر عينه في مثل هذه الحالة وجب حذف لامه أو فائه، وليس الأمر على هذا الحال في "صمحمح" فلقد وُجد فاء للفعل، ومن هنا جاز تكرير عينه^١.

ومن الباحثين الذين تحدثوا عن هذه الأسماء الخماسية والرباعية أو ما زاد على ذلك رمضان عبد التواب، حيث ذكر أن هذه الأسماء في كثير من أصولها ترجع إلى النحت في اللغة، وهذا النحت يكون مأخوذاً من كلمتين أو أكثر، وبالتالي فإن هذه الأسماء تدل على معنيين متمازجين في كلمة واحدة، ولكنه لم يتطرق إلى قضية الوزن الصرفي لهذه الكلمات، فهو ناقشها ضمن دائرة فقه اللغة وليس ضمن دائرة الصرف^٢.
والحديث عن هذه المسألة ليس سهلاً، إذ إننا نرى كلاً من الطرفين قد وقع في ناحية من الصواب، وناحية من الخطأ، فأما الكوفيون فلقد أصابوا في رأينا باعتمادهم وزن " فعَلَل " للخماسي على ما سنبين لاحقاً، وأخطأوا في الشواهد التي استشهدوا بها، فالشواهد التي جاءوا بها لا تدخل ضمن دائرة الخماسي المكرر ثانيه وثالثه، بل هي داخلية في الرباعي، ومن هنا فإننا نرى أن الشواهد التي جاء بها الكوفيون لا حجة فيها، وهي بحكم غير الموجودة في المسألة، صحيح أنهم قد يكونون استشهدوا بها على كراهية توالي الأمثال، غير أنه لا تقدم هذه الشواهد كثيراً من الخدمة للمسألة.

^١ انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٨١.

^٢ انظر: عبد التواب، رمضان (١٩٩٩م). فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة .
مصر، الطبعة السادسة، ص: ٣٠٤ . ٣٠٥.

أما البصريون فقد تحملوا الحجة حين كرروا عين الفعل، فقالوا: "فعلعل" وهذا بعيد في ظننا، إذ لو كان الأمر على ذلك إذن فأصل الاسم أن يكون مضعف العين، ومضعف اللام، وهذا ما كان فيه شيء من الخلل، ولكنهم أصابوا في ناحية أننا لا نجد أصلاً لمثل "صمّح"، وهي حجة منطقية إلى حد ما.

وأنا . فيما أرى . أوافق رأي الكوفيين على أن زنة "دممك" هي "فعلل" ولكنني اختلف معهم في الحجة التي جاءوا بها لدعم مذهبهم، فكما أشرت سابقاً فإنهم قد استشهدوا بأبيات تحوي كلمات لا تدخل في أغلبها ضمن دائرة الخماسي المكرر ثانيه وثالثه، والحجة كما أرى أنا تبدو على النحو الآتي:

أولاً: من المعروف لدينا في الوزن الصرفي أنه كلما زادت حروف الكلمة الأصول نزيد في الميزان لأمّاً، فنقول في:

دحرج < فعلل.

فرزدق < فعلل.

وبالتالي فإن زيادة اللام في آخره أولى من تكرير عين الكلمة.

ثانياً: إن النحاة قد اتفقوا على أن زنة "دحرج" وهي ليست بمضعفة هي: فَعَلَل، ثم حين أرادوا وزن كلمة "زلزل" مثلاً قالوا: فَعَلَل، أيضاً، فجعلوا الباب يجري على سنن واحد، فكذاك الأمر هاهنا، فأولى بهم كما قالوا في "فرزدق": فَعَلَل، أن يقولوا في: صمّمح: فعلل.

ثالثاً: إنني لو قلت برأي البصريين بأن العين قد تكررت، وأنه لا أصل لقضية توالي الأمثال في مثل هذه الكلمات، فهذا يعني أن الكلمة كانت في أصلها "صمّح" وهذا بعيد جداً في العربية، إذ إن الميزان الصرفي يُعرفنا بأصل الكلمة، فلما كان أصلها "فَعَلَل" على رأي البصريين دلنا على أن أصل الكلمة "صمّح"، وهو كما ذكرنا بعيد جداً في كلامنا.

رابعاً: إن الأصل الذي ذكره الكوفيون من أن الكلمة أصلها: صمّمح، ثم لتوالي الأمثال قلبت إحدى الحاءات ميماً للتخفيف أمر تعضده الدراسات الحديثة، كما يعضده بعض الأوجه الاستعمالية في كلامنا.

أما الدراسات الحديثة فهي تفسر مثل هذا القلب بالمخالفة الصوتية، وهي تعني نزوع أحد الصوتين إلى التخالف طلباً للخفة في النطق^١، فبالتالي أبدال الحاء ميماً للخفة والمخالفة الصوتية بين الحاءات.

ومما يعضد هذا المذهب أيضاً أن هناك كلمات في اللغة تأخذ شكل "صمَّح" من مثل: حَقَّق، وخَفَّف، وفَخَّخ، في حين أننا لا نجد كلمات تأخذ شكل: صمَّح. وبناء على ما ذكرت من حجج فإنني أرى أن زنة الاسم الخماسي المكرر ثانيه وثالثه هو: فَعَلَّل، وليس: فَعَلَّل، لما قدمنا من حجج، والله أعلم.

٢.٣ مسألة وزن "سَيِّد، ومَيِّت" ونحوهما:

هذه هي المسألة التالية من مسائل هذا الفصل، وهي مسألة شبيهة بسابقتها من حيث الخلاف والجدل الذي دار حولها، فلقد اختلف نحاة الكوفة مع نحاة البصرة في زنة هذا الاسم، فذهب الكوفيون إلى أن وزن "سَيِّد، وهَيِّئ، ومَيِّت" في الأصل على فَعِيل، نحو سَوَيْد وهَوَيْن ومَوَيْت.

وذهب البصريون إلى أن وزنه فَيَعِل -بكسر العين- وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على فَيَعِل بفتح العين^٢.

ومن النص السابق يتبين لي ما ذهب إليه كل من مدرستي الكوفة والبصرة فيما يتعلق بهذه المسألة، ولقد رأيت أن البصريين قد انقسم رأيهم إلى قسمين: قسم يرى بأن العين كانت في الأصل مفتوحة، وقسم آخر يرى بأن العين كانت في الأصل مكسورة، وككل المسائل الخلافية التي دارت بين النحاة فلقد دعم كل فريق مذهبهم بكل ما أوتي من حجة، وحاول إثبات ما يرى بالعقل أو بالنقل، من أجل اعتماد رأيه، واختيار قوله، وفيما يلي أعرض لحجة كل من الفريقين.

^١ انظر: الشايب، فوزي (٢٠٠٤م). أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد. الأردن، ص: ٢٩٨.

^٢ الأتباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٨٤، وانظر: الأشموني. شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه، ج: ٤، ص: ٢٦٣.

"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن أصله فَعِيلٌ نحو: سويد وهوين ومويت لأن له نظيرا في كلام العرب، بخلاف فَيَعِل؛ فإنه ليس له نظير في كلامهم، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلّوا عين الفعل كما أعلنت في "ساد يسود" وفي "مات يموت" فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشددة.

ومنهم من قال: أصله سَوِيد وهوين ومَوِيَت، إلا أنهم لما أرادوا أن يعلّوا الواو كما علّوها في "ساد ومات" قلبوها، فكان يلزمهم أن يقبلوها ألفا، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها، فكرهوا أن يلتبس فَعِيل بِفَعْل، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فعيل وفعل ويخرج على هذا نحو سويق وعويل، وإنه إنما صح لأنه غير جارٍ على الفعل".^١

وكما هو واضح لي من خلال حجة الكوفيين فإنها تنقسم إلى قسمين: قسم يتخذ من الاستعمال والنظير نقطة ارتكاز له في القضية، وقسم يتخذ من الإعلال بالقلب ومن ثم الإعلال بالحذف نقطة ارتكاز كي يعلل ما جرى في هذه الكلمة من تغير في الصيغة.

"وأما البصريون فقالوا: إنما قلنا إن وزنه فَيَعِل؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن.

والذي يدل على ذلك أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح؛ فمنها فُعَلَةٌ في جمع فاعل نحو قاضٍ وقُضَاة، ومنها فَيَعْلُولَةٌ نحو كينونة وقيدودة، والأصل كَيَّنُونَةٌ وقَيَّدُودَةٌ".^٢

ولقد انتقل الكلام عند البصريين عن موضوع آخر بعيد عن القضية الأساسية التي هي محور الخلاف في هذه المسألة، وانتقل حديثهم كما نرى في الفقرة الثانية من الحجة عن كلمات أخرى تختص بأوزان المعتل التي يختلف بها عن الصحيح، وهي حجة لا دخل لها بالمسألة، ومن هنا فإننا استبعدنا الحديث عنها؛ لأنها لا تخدم المسألة، ولأن ذكرها يُطِيل الكلام بغير فائدة.

^١. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٨٤.

^٢. المرجع نفسه، ج: ٢، ص: ٢٨٥.

والأنباري يقف إلى جانب رأي البصريين، ويورد الرد على الكوفيين لإبطال مذهبهم، فيذكر أن قولهم أنه على "فعل" ثم قلبوا وحذفوا وغيروا، فإن هذا ليس له نظير في الكلام، خصوصاً أن ياء "فعل" لا تتقدم على عينه في الصحيح، وما كان غير جائز في الصحيح فأولى به ألا يجوز في غير الصحيح. ومن حجة الكوفيين أنهم قالوا أنه كان بقلب الواو ألفاً، ثم حين سكنت الألف وتحرك ما قبلها حُذفت، ثم كي لا يلتبس هذه الكلمة بـ "فعل" ضعّفوا ياءها، وهذا كلام عند الأنباري باطل، وذلك لو جاز أن يكون الأمر على ذلك لما وجدنا: مَيْت، وهَيْن، بالتخفيف دون التشديد.

وأما ذكرهم أنه لم يجدوا في الأوزان "فِعِل"، فأجاب عليه الأنباري بأن المعتل له من الأوزان ما لا يتاح للصحيح من أوزان، وبالتالي فإن الأمر كان على ذلك^١. ولقد تعرض الدكتور عبد الصبور شاهين لهذه المسألة، غير أنه لم يفصل القول فيها كثيراً، وإنما اقتصر على القول بأن هذه الكلمة تحتوي مزدوجاً حركياً يصعب نطقه في العربية، ومن هنا فإن اللغة مالت إلى التخفيف والتسهيل، ثم قال بأن الواو فعلاً قد قُلبت ياءً في هذه المسألة^٢.

وأنا كي لا أستيق الأمور فيجب أن أنظر إلى المسألة من وجهة نظر حيادي، أي يتوجب أن أكون على قدر لا بأس به من الموضوعية في اتخاذ الحكم المناسب، وهذا يتطلب مني أن أسير على خطوات البحث العلمي، وأن أحشد الفرضيات كي أصل إلى النتائج.

والطريقة المثلى كما رأينا فيما سبق من مسائل كي نحصل على نتيجة علمية يمكن الاطمئنان لها تتمثل في الكتابة الصوتية التي تكشف لنا عن خفايا لا نستطيع أن نلاحظها في الخط العربي، ونبدأ بكتابة الكلمة حسب رأي الكوفيين.

يرى الكوفيون أن الكلمة كانت "مَوَيْت"، ثم صارت "مِييت" ثم أُدغمت الياء بالياء، هذا بالنسبة للجانب الأول، ويمكن تمثيل ذلك صوتياً على النحو الآتي:

مَوَيْت < mawiiit

١. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٨٨ . ٢٩٠.

٢. انظر: شاهين. المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ١٨٩ . ١٩٠.

ثم صارت:

مَيِّت < mayiit

ثم صارت:

مَيِّت < mayyit

ورأي الكوفيين هذا فيه كثير من الخلل كما تُظهر لنا الكتابة الصوتية، إذ إنهم ذكروا أنه لما سكن الأول من الياء والواو وجب قلب الواو ياء ومن ثم إدغامها في الياء، ونحن من خلال الكتابة الصوتية لا نرى أن الواو كانت ساكنة، فكيف ذكروا أنها ساكنة وقلبت ياء وأدغمت في الياء؟

ومن ناحية أخرى فإن لفظ "مَوَيْت" بحد ذاته لا يمثل مشكلة صوتية كبيرة في اللغة العربية، فهناك كلمات تأتي على هذا النسق، من مثل: قَوِيم، فلما وُجد مثل هذه الكلمات ضعف احتمال القلب لدى الكوفيين.

أضف إلى ذلك كله أن نظام المقطع بين الكلمتين المفترضتين بعيد في طبيعته، ف"فعل" تتكون في أصلها من مقطع قصير مفتوح، ثم مقطع طويل مغلق، هذا في حال الوقف، في حين أن كلمة "مَيِّت" تتكون من مقطعين كلاهما من المقاطع القصيرة المغلقة، فكيف إذن نستطيع التوفيق بين كلمة لا تتوافق مقطعيًا مع وزنها الصرفي.

أما الرأي الثاني للكوفيين فهو يتضمن ما يلي:

إن كلمة "مَيِّت" كانت :

مَوَيْت < mawayt

ثم صارت:

مايت < maayt

ثم صارت:

مَيِّت < miit

ثم صارت كي لا تختلط بـ "فعل":

مَيِّت < mayyit

وهذا القول نراه أشد فساداً من سابقه من ناحية صوتية، والسبب عائد إلى:

أولاً: التمحل الشديد والتعسف في تفسير انتقال الكلمة صوتياً عبر الحالات المبيّنة أعلاه، فلقد رأينا أنه ثمة كثير من التعسف في بيان ما جرى.

ثانياً: أنّ ثمة اختلافاً كبيراً في التشكيل المقطعي لكل من الكلمة التي نريد وزنها، والأصل الذي يتكلم عنه الكوفيون، على ما بيّنا سابقاً، فـ "فَعِيل" تتكون من مقطعين الأول قصير مفتوح، والثاني طويل مغلق، أما "مَيّت" فتتكون من مقطعين من نوع القصير المغلق، وبالتالي هذا ينفي احتمالية ما ذهب إليه هذا الجمع من الكوفيين.

ثالثاً: أنهم يصفون الألف بأنها سكنت، وعندما سكنت حُذفت، وهذا مخالف للنظر الصوتي الحديث، إذ إنّ الألف فتحة طويلة وليست صوتاً ساكناً. أما رأي البصريين من الناحية التحليلية الصوتية فيتمثل على النحو الآتي: يرى البصريون أن "مَيّت" في أصلها "فَعِيل" من الناحية الوزنية الصرفية، ولكنها لم تصل إلى هذا الشكل إلا بعد مراحل تتمثل كما يلي:

كانت:

مَيّوت < maywit

وهذه الكلمة كما تحتوي حركتين مزدوجتين، وهما: "ay" ، والثانية: "wi"، والنطق بهذين المزدوجين الصوتيين يتطلب جهداً كبيراً، لذا فإن اللغة أخذت تنزع من أجل التخلص من هذا المزدوج الحركي، فصارت الكلمة:

مَيّيت < mayyit

هذا التحول في شكل الكلمة صار بعد قلب شبه الحركة الواوية إلى شبه حركة يائية بتأثير شبه الحركة اليائية التي سبقتها، وبتأثير الكسرة القصيرة التي تلت شبه الحركة الواوية، ومن هنا كانت الصعوبة، فكان من الطبيعي أن تتخلص العربية بقلب شبه الحركة الواوية إلى شبه حركة يائية، فصارت الكلمة على النحو:

مَيّت < mayyit

وكما أرى في الكلمة الأخيرة أنها لم تختلف أبداً من الناحية الصوتية عن كلمة "مَيّيت"، ولكن نتيجة لاجتماع الشروط التي يجب توافرها في الصوتين كي يُدغما أدغمت الياء في الياء، ومن هنا صارت ياءها مشددة.

وبناء على ما سبق من تحليل صوتي للاتجاهات المختلفة في تفسير كلمة مثل: "مَيْت، وسيّد"، فإنني أتفق مع البصريين في زنة "مَيْت" ونحوها على "فَيْعِل"، غير أنني أختلف معهم في طريقة التحليل، فهم اعتمدوا على ما لديهم من مسموع الكلام، والذوق العام للكلمات، وأنا اعتمد على التحليل الصوتي الحديث، وما يدفعني للقول بذلك مجموعة من الأمور:

أولاً: أنّ عدنا "مَيْت" على زنة "فَيْعِل"؛ لأن الكلمة سارت بالطريقة الصرفية المعتادة، من كون الواو سبقتها الياء الساكنة، والقاعدة الصرفية تقول إنه إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وكان أولهما ساكناً وجب قلب الواو ياءً ثم إدغامها في الياء الأخرى، وهذا ما جرى فعلاً في "مَيْت" وما كان على شاكلتها.

ثانياً: أن التركيب المقطعي متماثل بين الكلمتين. مَيْت ووزنها فَيْعِل. فكلمة "مَيْت" تتكون من مقطعين قصيرين مغلقين، وكلمة "فَيْعِل" تتكون أيضاً من مقطعين قصيرين مغلقين، وهذا التركيب المقطعي أكبر دليل على صحة زنة "مَيْت" على "فَيْعِل".

وبناء على ذلك أستطيع الاطمئنان إلى القول بأن "مَيْت" على زنة "فَيْعِل" ولكن بتفسير حديث يعتمد على علم الأصوات، وليس بالتفسير القديم الذي كان البصريون قد اعتمدوه في دعم حجبتهم.

٣.٣ مسألة وزن "إنسان":

وأنتقل الآن للحديث عن مسألة جديدة من مسائل هذا الفصل، وهي مسألة تتعلق بوزن كلمة "إنسان"، فلقد اختلف الكوفيون والبصريون في وزن هذه الكلمة، حيث ذهب الكوفيون إلى أن "إنسان" وزنه إفعان، وذهب البصريون إلى أن وزنه فَعْلان، واليه ذهب بعض الكوفيين^١.

^١ الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٩٥، وانظر: وابن منظور. لسان العرب، "أنس"، "نوس"، و"نسي"، و الجوهري، إسماعيل بن حماد (١٩٩٠م). الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت. لبنان، الطبعة الرابعة، "أنس"،

فكما أرى فإن المدرستين قد اختلفتا في وزن هذه الكلمة، وهذا الاختلاف لم يكن بسبب صوتي بحت، ولا بسبب لغوي، وإنما كان بسبب يتعلق بجذر الكلمة، فكل منهم افترض أن الكلمة مأخوذة من جذر غير الجذر الذي افترضه الآخر، ومن هنا كان الاختلاف في أي حروف الكلمة زوائد، ولقد دعم كل من الطرفين رأيه بحجة يحاول بها إثبات صحة ما ذهب إليه، وينفي ما ذهب إليه الآخرون، ف" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في إنسان إنسيان على إفعالن من النسيان، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء التي هي اللام لكثرتة في استعمالهم، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم، كقولهم "إيش" أي شيء، و"عم صباحا" في أنعم صباحا، "ويلمّه" في ويل أمه، قال الهذلي:

ويلمة رجلا تأتي به غبنا ... إذا تجرد، لا خال، ولا بخل^١

وقال الآخر:

ويلمّه مسعر حرب إذا ... ألقى فيها وعليه الشليل^٢

والذي يدل على أن "إنسان" مأخوذ من النسيان أنهم قالوا في تصغيره "أُنَيْسِيَان" فردوا الياء في حال التصغير؛ لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغرا كثرة استعماله مكبرا، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فدل على ما قلناه^١.

"نوس"، و"نسي"، و الأفعاني، سعيد بن محمد بن أحمد (د.ت). من تاريخ النحو العربي، دار الفلاح، ص: ١٧٠.

١. البيت للمتخل الهذلي، في: البغدادي. خزنة الأدب، ج: ٥، ص: ١٠، و السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين (د.ت). شرح أشعار الهذليين، حققه: عبد الستار أحمد فراج، وراجعته: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، ص: ١٢٨١، وبلا نسبة في: ابن قتيبة. أدب الكاتب، ص: ٢٤٢، وابن منظور. لسان العرب، ج: ١١، ص: ٢٢٨.

٢. البيت بلا نسبة في: التبريزي، أبو زكريا الخطيب يحيى بن علي (د.ت). شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، دار القلم، بيروت. لبنان، ج: ٢، ص: ٣٧٩، وهو منسوب للخنساء في: الأصفهاني. شرح ديوان الحماسة، ص: ١٢٦٢، ولكنه برواية "ويل أمه"، وهو على هذا الحال لا شاهد فيه، وانظر: التادلي، أبو العباس أحمد بن عبد السلام (١٩٩١م). الحماسة المغربية مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ج: ١، ص: ١٦٢.

ورأي الكوفيين هذا يتبين لي من خلال ما قالوه أنهم يعدون كلمة "إنسان" مأخوذة من النسيان، فحذفت ياءه لكثرة استعماله، ولقد جاءوا بشواهد على كثرة الاستعمال والحذف، وهذه الشواهد على ما أرى لا تخدم المسألة على الوجه المطلوب منها، بل هي شواهد قد تكون داعمة إلى حد ما فحسب.

"وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه فعَلان لأن "إنسان" مأخوذة من الإنس، وسمي الإنس إنسا لظهورهم، كما سمي الجنّ جنّا لاجتئانهم أي استتارهم، ويقال "أنست الشيء" إذا أبصرته، قال الله تعالى: "أَنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا"^٢ أي: أبصر، وكما أن الهمزة في الإنس أصلية ولا ألف ونون فيه موجودتان؛ فكذلك الهمزة أصلية في إنسان، ويجوز أن يكون سُمِّي الإنس إنسا لأن هذا الجنس يستأنس به ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيحاش ما لا يوجد في غيره من سائر الحيوان، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان؛ فلهذا قلنا إن وزنه فعَلان^٣.

فهذا هو رأي البصريين، وكما نرى فإنهم عدوا كلمة "إنسان" مأخوذة من الأنس، وليس من النسيان كما ذكر الكوفيون من قبل، ولقد رأى الأنباري أن البصريين أصح مذهباً من الكوفيين، لذا فلقد رد على الكوفيين حيث قال: إنه لو صح ما قال الكوفيون أنهم لما كثر في كلامهم حذفوا لامه، والحذف كثير فيما كثر في الكلام، مثل: أيش في أي شيء، ويُلمه في ويلُ أمه، إلى آخره من هذه الأمثلة، فإن هذا باطل كما ذكر الأنباري، وذلك أنه لو كان الأمر كذلك لجاز أن يؤتى بالكلمة على الأصل كما حصل في الأمثلة التي ضربوها، فنقول مثلاً: أيش، وأي شيء، ولكننا لم نسمع: إنسيان، فلما لم يكن الأمر على ذلك دل على فساد ما ذهب إليه الكوفيون من رأي.

أما احتجاج الكوفيين بأنه قيل في تصغير إنسان على "إنسيان" فرُدت الياء، فإن هذا لم يكن من باب رد الياء المحذوفة، وإنما هذا مما جاء على غير القياس في التصغير، كقولهم: نُبَيْلِيَّة في تصغير ليلة، وقولهم: مُغِيرِيان، في تصغير: مَغْرِب،

١. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٩٥.

٢. سورة القصص، آية: ٢٩.

٣. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٨١١.

وقولهم: عَشِيْشِيَّةٌ في تصغير: عَشِيَّةٌ، فهذه كلها جاءت على غير القياس، فكذاك حصل الأمر هاهنا^١.

وبعد أن عرضت الآراء، وفصلت الحجج، فلا يمكن لي أن أتكلم عن ترجيح لأحد من الآراء دون أن أنظر إليها على حد سواء، كي أصل إلى ما أريد بالطريقة العلمية السليمة، وما يمكنني أن أقوله أولاً أنه يتوجب أن أكتب الكلمة التي جعلها الكوفيون أصلاً لمذهبهم صوتياً، ثم أحاول التفسير والتعليل.

افترض الكوفيون أن كلمة "إنسان" كانت في أصلها "إنسيان" على هذا النحو:

إنسيان < insiyaan >

لقد ذكر الكوفيون أنه لما كثرت هذه الكلمة في الاستعمال حُذفت ياءؤها، ونحن نلاحظ أن الكلمة تحتوي مزدوجاً حركياً في المقطع "yaan"، وهذا المزدوج الحركي تحاول اللغة دائماً التخلص منه، فما حصل . إن كان رأي الكوفيين صواباً . أن اللغة تخلصت من هذا المزدوج الحركي بحذف شبه الحركة اليائية، فصارت الكلمة على هذا النحو:

إنسان < insiaan >

وفي هذه المرة اجتمعت لدينا حركتان هما: الكسرة القصيرة، والفتحة الطويلة، وهذا لا يمكن في نظام العربية المقطعي، لذا فقد لجأت العربية إلى التخلص من هذه المشكلة بحذف الحركة القصيرة الكسرة، كي نتمكن من نطق الكلمة على الوجه الصحيح، فصارت الكلمة:

إنسان < insaanun >

وبهذه الخطوات وصلت الكلمة إلى الشكل الذي نريده، وهذا هو رأي الكوفيين. والواقع أن هذا التحليل الصوتي إنما ينطبق على الكلمة في رأي الكوفيين، أما بالنسبة لرأي البصريين فالأمر مختلف، فهم لا يفترضون أصلاً للكلمة، والكلمة عندهم لم يُحذف منها شيء، بل هي على حالها هكذا، على النحو الآتي:

إنسان < insaan >

^١. انظر: الأتباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٩٧.

وإنما الحجة عندهم كانت تتعلق بالناحية المعنوية والجذر اللغوي لهذه الكلمة، فافترضوا أن أصلها هو من الأنس، وبناء على ذلك فإن الألف والنون زائدتان.

ربما دفعت الناحية الموسيقية لكلمة "إنسان" مقارنة بكلمة "نسيان"، والتوافق المقطعي بالكوفيين إلى القول بأن كلمة "إنسان" أصلها من النسيان، فحاولوا أن يُثبتوا ذلك بكل طريقة، ونقصد بذلك أن الكلمتين تتوافقان موسيقياً، فكلاهما ينتهي بألف ونون، وكلاهما ذو طبيعة مقطعية متشابهة، وهذا ما سنبينه فيما يلي:

نِسيانٌ < nisyaanun

فمن خلال الكتابة الصوتية يتبين لنا أن الكلمة تتكون من ثلاثة مقاطع صوتية هي: مقطع قصير مغلق، ثم مقطع طويل مفتوح، ثم مقطع قصير مغلق. أما كلمة "إنسان" فهي أيضاً تتكون وفق الكتابة الصوتية السابقة من ثلاثة مقاطع في حال التنوين كما حصل مع "نِسيانٌ"، المقطع الأول قصير مغلق، والمقطع الثاني طويل مفتوح، والمقطع الثالث قصير مغلق.

ومن خلال ما سبق يتبين لي بكل وضوح التماثل المقطعي بين هاتين الكلمتين، فهذا التماثل المقطعي الذي يوجد شيئاً من التشابه بين الكلمتين هو الدافع في ظني عند الكوفيين بأن جعلوا كلمة "إنسان" مأخوذة من النسيان، فحاولوا بشتى الطرق إثبات ذلك، وإن بدا التمثل والتكلف واضحاً في تفسير ما حصل للكلمة، فلقد حُذفت لام الكلمة، بالإضافة إلى الخلط المرتبط بالمعنى بين نسيان وإنسان، ومن هنا فإننا لا نرى أن الكوفيين كانوا على صواب فيما ذهبوا إليه.

وفي نهاية هذه المسألة وبعد أن قمت بتحليل ما استطعت تحليله من الأمور المتعلقة بوزن إنسان يمكنني الاطمئنان إلى القول بأن رأي البصريين في هذه المسألة كان أقرب للصواب، بناء على سهولة الانتقال في وزن الكلمة، وعدم التكلف في التفسير الصوتي، وصحة الربط المعنوي بأصل الكلمة، كل هذه الأمور نراها في صالح البصريين.

ولذا فإن الهمزة أصلية عند الفريقين والأرجح أن وزن إنسان هو فِعْلان وليس

إفْعان.

٤.٣ مسألة وزن "خطايا":

وهذه مسألة أخرى من المسائل التي أوردها الأنباري في كتابه مما يدخل في باب الصرف العربي، وهي مسألة أخرى تتعلق بوزن الكلمة، وهذه الكلمة هي "خطايا"، فلقد اختلف النحاة في زنة هذه الكلمة، وفيما يلي توضيح لذلك.

" ذهب الكوفيون إلى أن "خطايا" جمع خطيئة على وزن فعالي، وإليه ذهب الخليل بن أحمد.

وذهب البصريون إلى أن "خطايا" على وزن فعائل^١.

ومن المعروف أن هذا المذهب الذي ذهبه كل من الفريقين الكوفيين والبصريين لم يكن مجرد اعتباط، بل دعموا آراءهم بحجج مختلفة، وفيما يلي بيان لحججهم، فـ" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه فعالي، وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة "خطايئ" مثل خطايح، إلا أنه قدمت الهمزة على البناء؛ لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب لوقوعها قبل الطرف بحرف؛ لأنهم يجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفا وقبلها الف زائدة همزة، فلو لم تقدم الهمزة على الياء في خطايئ لأدى إلى اجتماع همزتين، وذلك مرفوض في كلامهم ولم يأت في كلامهم الجمع بين همزتين في كلمة إلا في قول الشاعر:

فإنك لا تدري متى الموت جائئ ... ولكن أقصى مدة الموت عاجل^٢

ولهذا قال الخليل بن أحمد: جائئة مقلوبة، ووزنه فالعة، فصارت خطايئ مثل خطاعي، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء الفاء، فصارت خطاء، مثل خطاعا،

^١ . الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٩١، وانظر: الأزهرى. شرح التصريح على التوضيح، ج: ٢، ص: ٤٦٣، والأشموني. شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه، ج: ٤، ص: ٢٤٤.

^٢ . البيت بلا نسبة في: الغرناطي، أبو حيان محمد بن يوسف (٩٨٦م). تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ص: ٦٣٧، والأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: ١، ص: ٤٤.

فصلت همزة بين الفين، والألف قريبة من الهمزة، فقلبوا من الهمزة ياء فرارا من اجتماع الأمثال، فصار خطايا على وزن فعالي، على ما بينا.

ومنهم من قال: إنه على فعالي؛ لأن خطيئة جمعت على ترك الهمز؛ لأن ترك الهمز يكثر فيها فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء، وكل فعيلة من ذوات الواو والياء نحو "وصية"، "وحشية" فإنه يجمع على فعالي دون فعائل؛ لأنه لو جمع على فعائل لاختل الكلام وقل، فجمعت على فعالي، فقالوا: وصايا، وحشايا، وجعلت الواو في حشايا على صورة واحدها؛ لأن الواو صارت ياء في حشية، فدل على أن خطايا على وزن فعالي على ما بينا^١.

هذا هو رأي الكوفيين كما أوردته بالتفصيل كما ورد في الإنصاف، "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه فعائل، وذلك لأن خطايا جمع خطيئة؛ وخطيئة على وزن فعيلة، وفعيلة يجمع على فعائل؛ والأصل فيه ن يقال "خطايئ" مثل خطايع؛ ثم أبدلوا من الياء همزة؛ كما أبدلواها في صحيفة وصحائف؛ فصار خطايئ مثل خطاع؛ وقد حكى أبو الحسين على بن حمزة الكسائي عن بعض العرب أنه قال: اللهم اغفر لي خطائيه؛ مثل خطاعيه؛ فاجتمع فيه همزتان، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها، فصار خطايئ مثل خطاعي، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء الفا فصار خطاء مثل خطاعا، فاستثقلوا الهمزة بين الفين فأبدلوا منها ياء فصار خطايا.

وكأن الذي رغبهم في إبدال الفتحة من الكسرة والعود من خطايئ إلى خطاء أن يقلبوا الهمزة ياء فيعودوا بالكلمة إلى أصلها؛ لأن الهمزة الأولى من خطايئ منقلبة عن الياء في خطيئة، ولا يلزمنا على ذلك أن يقال في جائي "جايا" لأن الهمزة في جاء منقلبة عن عين الفعل، والهمزة في خطايا منقلبة عن ياء زائدة في خطيئة، ففضلوا الأصلي على الزائد؛ فلم يلحقوه من التغيير ما ألحقوا الزائد^٢. ولقد أشار الأنباري إلى أن رأي الكوفيين لم يكن صائبا، ومن هنا فقد رد على كلماتهم، حيث ذكر أن قول الكوفيين بتقديم الهمزة على الياء إنما هو خلاف للأصل والقياس، إذ إن الأصل عدم القول بالتقديم، أما ذكرهم أن الهمزة قد اجتمعت مع الهمزة الأخرى فإن ذلك لا يصح؛

^٢ الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٩١.

^٢ الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٩٢.

لأن الهمزة إذا سُبقت بكسرة قُلبت ياءً، ومن هنا فليس الأمر على اجتماع همزتين، وأما رده على قولهم بأنها جُمعت على ترك الهمزة أجب بأنه باطل، لأن الأصل الجمع على الهمزة، والأصل أن يجمع على الأصل، خصوصاً أنه الأكثر في الاستعمال. أما قولهم أن الأصل أن تُجمع "فعيلة" على "فعالي" فإن ذلك لا يُسلم به، لأن الأصل أن تُجمع على "فعائل"، ثم وقعت الهمزة قبل الطرف، فقُلبت الكسرة فتحة، ومن ثم قُلبت الياء ألفاً، فصارت الهمزة بين ألفين، فقلبوها ياءً^١. وأياً يكن الأمر، أكان الكوفيون هم الأصح، أم كان البصريون هم الأصح، فإن هذا لا يهمنا كثيراً بقدر ما يهمنا ما حصل في الكلمة من تحولات صوتية لم يفطن لها العلماء القدماء من قبل، وهذه التحولات الصوتية هي التي أدت إلى هذا التغيير في بنية الكلمة، وبالتالي الخلاف في وزنها الصرفي.

ومن الذين تناولوا هذه الكلمة بالبحث والدراسة من المحدثين عبد الصبور شاهين، حيث تناول هذه الكلمة وغيرها من الكلمات التي حصل لها الأمر ذاته في التغيير الصوتي، إذ يقول: "ولقد عذب الصرفيون أنفسهم، وعذبوا الباحثين معهم في تصور هذه المراحل الافتراضية، مع أن القضية في ذلك كله تخضع لملاحظتين: الأولى: أن هذه الكلمات لا علاقة لها بالهمزة، بالنسبة إلى (قضية، ومطية، وهاوة)، ولسنا نجد الهمزة في شيء من تصاريفها مطلقاً. كذلك يمكن القول بذلك بالنسبة إلى "خطايا": أنها جمع (خطية)، بالياء المشددة، على طريقة من لا ينطقون الهمزة من الفصحاء، فكلامها حينئذ كلام.

والثانية: لماذا نفترض أن جمعها في الأصل على مثال (مفاعل)؟؟ وما ذا الذي حتم هذا المثال في هذه الكلمات؟.

أليس من الأيسر أن يقال في وزنها جميعاً: (فعالي)، كعذارى، وصحارى، ومدارى، وبذلك نتفادى مواجهة احتمالات التغيير المفترضة.

كما يتوحد نموذج الجمع في هذا الباب، بحمل المعتل على الصحيح!!.

ذلك هو الحل الذي أراه لهذه المشكلة، بعيداً عن اعتساف الصور الصرفية^٢.

^١. المرجع نفسه، ج: ٢، ص: ٢٩٣ . ٢٩٤.

^٢. شاهين. المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ١٨١.

ومن خلال النص الذي عرضته لعبد الصبور شاهين يتبين لي أن شاهين قد حل المسألة بطريقة بسيطة وسريعة، بافتراض أن "خطيئة" من بنات الياء لا من بنات الهمزة، وهو افتراض في أصله مغلوط، إذ إن هذه الكلمة وردت في نصوص ثابتة عن العرب أولاً وعن القرآن الكريم ثانياً بالهمزة، حيث يقول سبحانه وتعالى: "وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ إِثْمًا وَبِهْتَانًا مَبِينًا"^١.

ولو افترضت أن الذي حصل مع "خطيئة" هو تسهيل الهمز، إذن بعبارة أخرى يتوجب أن ألغى حالات الإعلال بين الهمزة وحروف العلة الأخرى، فكلها يمكن أن تُسهل همزتها كما يرى شاهين، وبالتالي لا إعلال فيها.

أما الملحوظة الثانية فأرى فيها أن الأمر مختلف بين "عذارى" وغيرها من الكلمات التي قاس جمع "خطايا" على جمعها، فعذارى جمع عذراء، وصحارى جمع صحراء، ومن هنا فإن الأمر مختلف بين المفرد هاهنا، والمفرد هناك، إذن لا يمكنني أن أقيس جمع هذه الكلمة على تلك.

ولكي أتمكن من أن أتمثل ما حصل في كلمة "خطايا" من تغيرات، فعلي أن ألجأ للكتابة الصوتية، وأنتقل من خلالها بالطريقة التي أراها ملائمة، لا بالطريقة التي فسّر القدماء من خلالها هذه الحالة.

إن كلمة "خطيئة" مشابهة بوزنها وشكلها البنائي لكلمة "صحيفة" مثلاً، ومن هنا فإن "صحيفة" تُجمع على صحائف، وبالتالي فإن كلمة "خطيئة" يتوجب أن تُجمع على الصيغة ذاتها التي تُجمع عليها "صحيفة"، ومن هنا فإن الكلمة تصبح على هذا النحو:

خطيئة < haṭi>ah

ثم تجمع على:

خطايئ < haṭāyi <

والذي حصل كما أرى أن الكلمة انتقلت إلى صفتها الجديدة، وصيغتها الجمعية القياسية، والمعروف في هذه الصيغة التي تُجمع عليها الكلمة أنها تقلب حرف العلة الياء . همزة، ولكن في هذه الحالة لم تُقلب الياء همزة، على هذا النحو:

خطائئ < haṭā<I <

^١. سورة النساء، آية: ١١٢.

بل بقيت الياء كما هي بسبب أنها لو قلبت لكان النطق بالكلمة عسيراً، بل بقيت الياء على حالها.

وكما أرى في الكلمة " < i < haṭā _ " فإن المقطع الأخير منها يحتوي شبه الحركة اليائية، بالإضافة إلى حركة قصيرة من جنس الكسرة، وهذا فيه ثقل ناتج عن التماثل بين هذين الصوتين، ففرت العربية من هذا التماثل بالمخالفة بين الياء والكسرة، فقلبت الكسرة فتحة، لتصبح الكلمة على هذا النحو:

خطاي < > haṭāya

وهذا القلب بين الكسرة والفتحة كما ذكرنا إنما كان من أجل المخالفة الصوتية، ولكن الكلمة مازال فيها بعض الثقل، وهذا الثقل ناتج عن وجود الهمزة في آخر الكلمة، لذا فإن العربية تخلصت من الهمزة بحذفها تماماً والتعويض عن هذا الحذف بتطويل الفتحة القصيرة، أي لتصبح الكلمة على هذا النحو:

خطايا < > haṭāyā

وهي الصورة التي دار حولها الكلام والخلاف بين النحاة على ما بيننا في أول الكلام عن هذه المسألة.

أما لو أردت أن أحسم الخلاف بين الكوفيين والبصريين فإن ذلك ليس مهماً جداً في رأيي، فسواء أكانت الكلمة على زنة "فعالي"، أم على زنة "فعائل" فهذا ليس كثير الأهمية بالنسبة إلى ما حصل في الكلمة من تغيرات، ولكن لا بأس من أن نذكر أننا نميل إلى ترجيح رأي البصريين في زنة "خطايا" على "فعائل"، للأسباب الآتية:

أولاً: أن وزن "فعائل" أو ما كان على قياسه من الأوزان الصرفية كمفاعل، وأفاعل، وغيرها واردة في اللغة وشائعة بشكل واضح لنا على ما لا نرى في "فعالي"، فهو وزن غريب لم نر له وجوداً سوى في هذه المسألة. على ما نعلم. ومن هنا فإن المصير إلى الشائع المعروف أولى من المصير إلى الشاذ غير المؤلف.

ثانياً: أنه ثمة خلل في التقابل بين الكلمة ووزنها، وهذا أمر لا يُستحب في الوزن الصرفي، فالأصل أن يكون هناك توافق بين الكلمة ووزنها الصرفي، وهذا ما لا نجده في رأي الكوفيين، فهم يقولون أن "خطايا" وزنها: "فعالي"، أي أن الفتحة الطويلة في آخر "خطايا" تقابل الكسرة الطويلة في آخر: "فعالي"، وهذا أمر غريب جداً في الوزن

الصرفي، في حين أنه من المعروف أن يقابل الفتحة الطويلة لام الوزن الصرفي، وهو أمر طبيعي ومألوف، وهذا ما أراه في رأي البصريين، فالفتحة الطويلة في "خطايا" تقابل لام الميزان في: "فعائل" وهو الأصل، وهذا أمر ليس بغريب على الوزن الصرفي، فمثلاً الفتحة الطويلة في الفعل "سما" تقابل اللام في وزن الفعل، وكذلك الفتحة الطويلة في وزن الاسم "رنا" تقابل لام الميزان الصرفي، وبالتالي فإن هذا الأمر هو الأصوب على ما أرى، والله أعلم.

٥.٣ مسألة وزن "أشياء":

أما هذه المسألة فهي المسألة الأخيرة في هذا الفصل، وهي كما أرى تتعلق بوزن كلمة "أشياء"، وهذه الكلمة لاقت خلافاً كبيراً في أوساط العلماء من قبل، حيث كانت لهم الآراء المتعددة فيها، وبالتالي فإن الخلاف قد طال المدرستين في النحو، مدرسة الكوفة، ومدرسة البصرة، وفيما يلي بيان لهذه المسألة، وتوضيح لهذا الخلاف الذي دار فيها. "ذهب الكوفيون إلى أن "أشياء" وزنه أفعَاء، والأصل أفعلاء، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال. وذهب البصريون إلى أن وزنه لَفَعَاء، والأصل فَعَلَاء"^١.

وكعادة أصحاب المدرستين فلم يكتفوا بذكر الرأي فحسب، بل يتعدون ذلك إلى إيراد الحجج، وتوضيح المسائل من كافة جوانبها، "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه أفعاء لأنه جمع شيء على الأصل. وأصل شيء شَيْءٌ مثل شَيْعٍ؛ فقالوا في جمعه أشيَاء على أفعلاء، كما قالوا في جمع لين: أليناء؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلباً للتخفيف، وذلك لأمرين؛ أحدهما تقارب الهمزتين، لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن؛ وهو من جنس الهمزة، والحرف الساكن حاجز غير حصين؛ فكأنه قد اجتمع فيه همزتان. وذلك مستثقل في كلامهم. وإذا كانوا قد قالوا في سوائية "سَوَاية" حذفوا الهمزة مع انفرادها فلأن يحذفوا الهمزة هاهنا مع تكرارها كان ذلك

^١ . الأتباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٩٨، وانظر: ابن منظور. لسان العرب، "شيأ"، والجوهري. الصحاح، "شيأ".

من طريق الأولى. والآخر: أن الكلمة جمع، والجمع يستقل فيه ما لا يستقل في المفرد، فحذفت منه الهمزة طلبا للتخفيف.

والذي يدل على أنه يستقل في الجمع ما لا يستقل في المفرد أنهم ألزمو خطايا القلب، وأبدلوا في نواب من الهمزة الأولى واوا، كل ذلك استتقالهم في الجمع ما لا يستقل في المفرد.

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه جمع شيء بالتخفيف، وجمع فعل على أفعلاء كما يجمعونه على فعلاء، فيقولون: سَمَحَ وَسَمَحَاءُ، وفُعَلَاءُ نظيرُ أفعلاء، فكما جاز أن يجيء جمع فَعَلٍ على فُعَلَاءٍ جاز أن يجيء على أفعلاء لأنه نظيره والذي يدل على ذلك أنهم قالوا: طَبِيبٌ وَأَطِبَّاءٌ، وحبیبٌ وأحباء، والأصل فيه طَبِيبَاءٌ وَحُبَبَاءٌ، نحو: ظريف وظرفاء، وشريف وشرفاء، إلا أنه لما اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد واستتقلوا اجتماعهما فنقلوه عن فُعَلَاءٍ إلى أفعلاء، فصار أطباء، فاجتمع فيه أيضا حرفان متحركان من جنس واحد، فنقلوا حركة الحرف الأول إلى الساكن قبله فسكن فأدغموه في الحرف الذي بعده، فقالوا: أطباء، فنقلوه عن فُعَلَاءٍ إلى أفعلاء، فدل على ما قلناه.

وأما من ذهب إلى أن وزنه أفعال فتمسك بأن قال: إنما قلنا أن وزنه أفعال لأنه جمع شيء، وشيء على وزن فعل، وفعل يجمع في المعتل العين على أفعال، نحو: بيت وأبيات وسيف وأسياف، وإنما يمتنع ذلك في الصحيح، على أنهم قد قالوا فيه: زُندٌ وأزناد، وقَرْنٌ وأفراخ، وأنف وأناف، وهو قليل شاذ، وأما في المعتل فلا خلاف في مجيئه على أفعال مجيئا مطردا؛ فدل على أنه أفعال؛ إلا أنه منع من الإجراء تشبيها له بما في آخره همزة التانيث.

والذي يدل على أن أشياء جمع وليس بمفرد كطرفاء قولهم: ثلاثة أشياء. والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد. ألا ترى أنه لو قيل "ثلاثة ثوب وعشرة درهم" لم يجز، فلما جاز ههنا أن يقال "ثلاثة أشياء، وعشرة أشياء" دل على أنها ليست اسما مفردا وأنه جمع.

والذي يدل على ذلك أيضا تذكيرهم ثلاثة وعشرة في قولهم: "ثلاثة أشياء، وعشرة أشياء" ولو كانت كَطَرْفَاءٍ مؤنثة لما جاز التذكير فيقال "ثلاثة أشياء" وكان يجب

أن يقال: ثلاث أشياء؛ كما كنت تقول مثلاً: ثلاث غرفة؛ لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع، وفي امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد^١.

فهذه هي حجة الكوفيين، أما البصريون فذكر الأنباري حجتهم على هذا النحو: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن أشياء على وزن لفعاء لأن الأصل فيه شيئاً بهمزتين على فعلاء كَطَرْفَاء، وحَلْفَاء، فاستثقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قوي؛ لأن الألف حرف زائد خفي ساكن والحرف الساكن حاجز غير حصين؛ فقدموا الهمزة التي هي اللام على الفاء؛ كما غيروا بالقلب في قولهم: قِيسِي في جمع قوس، والأصل أن يقال في جمعها: قُوس؛ إلا أنهم قلبوا كراهية لاجتماع الواوين والضميتين؛ فصار قُوسو؛ فأبدلوا من الضمة كسرة؛ لأنهم ليس في كلامهم اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة؛ فانقلبت الواو الثانية التي هي لام ياء؛ لانكسار ما قبلها؛ لأن الواو الأولى مدة زائدة فلم يُعَدَّ بها كما لم يُعَدَّ بالألف في كِسَاء ورداء لأنها لما كانت زائدة صار حرف العلة الذي هو اللام في كساء ورداء كأنه قد ولي الفتحة كما وليته في عَصَى وِرْحَى؛ فكما وجب قلبه في عَصَى وِرْحَى ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله، فكذلك يجب قلب الواو الثانية هاهنا ياء لانكسار ما قبلها؛ فصار: قُوسِي، وإذا انقلبت الواو الثانية وجب أن تقلب الواو التي قبلها ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو ياء، وجُعِلت ياء مشددة فصار قُوسِي، وكسروا أوله لما بعده من الكسرة والياء، فقالوا قِيسِي كما قالوا عِصِي وِحِقي، وما أشبه ذلك، وكما غيروا أيضا بالقلب في ذوائب وبالحدف في سَوَايَة، وِبَلْ أُولَى؛ لأنهم إذا أزالوا التقارب في ذوائب وأصله ذَائِب بأن قلبوا الهمزة واوا فقالوا ذوائب، وحدفوها من سوائية فقالوا سَوَايَة؛ فلأن يزيلوا التقارب بأن يقدموا الهمزة إلى أول الكلمة مع بقائها كان ذلك من طريق الأولى، وإذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه خفة فقالوا "أيس" في يئس، و"بئر مَعِيقة" في عميقة، و"عُقَابٌ عِبْنَقَة وِبَعْنَقَاة" في عقنابة، و"ما أيطبه" في ما أطيبه، وما أشبه ذلك، مما لا يؤدي إلى التخفيف، فكيف فيما يؤدي إليه؟ فلهذا قلنا وزنها لفعاء. والذي يدل على أنه اسم مفرد أنهم جمعوه على

^١ الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٨١٢.

فعالى فقالوا في جمعه "أشاوى" كما قالوا في جمع صحراء "صحارى" والأصل في صحارى صحاري بالتشديد، كما قال الشاعر:

لقد أغدو على أشقر يغتال الصَّحاريًّا^١

فالياء الأولى منقلبة عن الألف الأولى التي كانت في المفرد؛ لأنها سكنت وانكسر ما قبلها، والياء الثانية منقلبة عن ألف التأنيث التي قلبت همزة في المفرد لاجتماع ألفين، فلما زال هذا الوصف زالت الهمزة لزوال سببها، فكانت الثانية منقلبة عن ألف في نحو حُبلى، لا منقلبة عن همزة، ثم حذفت الياء الأولى طلبا للتخفيف؛ فصار صحارى مثل مداري، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة؛ فانقلبت الياء إلفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا في مدارى فصارت صحارى، وكذلك "أشاوي" أصلها أشايي بثلاث ياءات الأولى عين الفعل المتأخرة إلى موضع اللام، والأخريان كالياءين في صحاري، ثم فُعل به ما فُعل بصحاري فصار أشايا، وأبدلوا من الياء التي هي عين واو فصار أشاوى، كما أبدلوا من الياء واوا في قولهم: "جَبَيْتُ الخراجَ جِبَاوَةً، وأتَيْتَهُ أَتْوَةً" والأصل فيه جباية وأتئية، وليس في إبدال الواو خروج عن الحكمة؛ فإنهم إذا كانوا يبدلون الحروف الصحيحة بعضها عن بعض نحو أصيلا في أصيلا، وإن لم يكن هناك انتقال فلأن يبدلوا الياء واوا لأجل المقاربة وإن لم يكن ما يوجب قلبها مثل أن تكون ساكنة مضموما ما قبلها نحو مؤسر وموقن كان ذلك من طريق الأولى، فلما جمع على فعالى فقيل أشاوى دل على ما قلناه.

^١. البيت لابن يزيد، الوليد (١٩٦٧م). ديوان الوليد بن يزيد، جمع وتحقيق: ف. فابريلي، دار الكتاب الجديد، بيروت. لبنان، الطبعة الثالثة، ص: ٧٤، والبغدادي. خزنة الأدب، ج: ٧، ص: ٤٢٤، ٤٢٦، وابن جني. سر صناعة الإعراب، ج: ١، ص: ٨٦، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٥، ص: ٥٨، وابن عصفور. الممتع في التصريف، ج: ١، ص: ٣٣٠، وبلا نسبة في: الاسترأبادي، محمد بن الحسن (١٩٨٢م). شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادي، حققه وضبط غريبه وشرح مبهمه: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ج: ١، ص: ١٩٤، وج: ٢، ص: ١٦٢، وابن عصفور. المقرب، ج: ٢، ص: ١٦٢.

والذي يدل على ذلك أيضا أنهم قالوا في جمعه أيضا "أشياءات" كما قالوا في جمع فعلاء فعلاوات، نحو صحراء وصحراوات، وما أشبه ذلك، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع، وليس بجمع على ما بيننا^١.

وبعد أن عرضت هذه الحجج لكل من المدرستين، أورد أن الأنباري وقف إلى جانب رأي البصريين، وكالعادة أورد رداً على كلمات الكوفيين، فأما قول الكوفيين إن أصل "شيء" هو "شيئ" مثل: ليين، وجمعه: أليناء، فإن ذلك ليس صحيحاً؛ لأنه لو كان صحيحاً لجاز أن يأتي على أصله بالتشديد، مثله في ذلك مثل "سيد، وميت"، فلما كانا يأتيان على التخفيف كانا يأتيان على التشديد، فلما لم يرد في كلام العرب "شيئ" بالتشديد دل على أن هذا الافتراض مجرد دعوى لا تُقام بها الحجة.

أما ما ذهبوا إليه من أنه كان في الأصل على "أفعلاء" فهو غير جائز، لأنه لو كان كذلك لما جاز جمعه على "فعالي" لأنه ليس في كلام العرب أفعلاء جمع على فعالي، فلما كان الأمر جائزاً هاهنا دل على بطلان ما ذهبوا إليه.

وأما من ذهب إلى أنه على وزن "أفعال" فهو كما يقول الأنباري ظاهر الفساد، لأنه لو كان كذلك لما مُنع من الصرف، فلما قالوا إنه لما تطرفت الهمزة فيه أشبهت همزة التانيث، كان ذلك ليس حجة لهم، إذ لو كان الأمر على ذلك لوجب الأمر ذاته في مثل "أسماء" إذ لا فرق بين الهمزة في آخر "أشياء" والهمزة في آخر "أسماء"، فلما لم تُمنع "أسماء" من الصرف دل على بطلان ما ذهب إليه الكوفيون في هذا التعليل.

وأما دليلهم على أن "أشياء" جمع إضافتها إلى ثلاثة، فنقول: ثلاثة أشياء، ولا يُضاف إلى ثلاثة إلى عشرة إلا الجمع، كان ذلك باطلاً، إذ إنه يكون ذلك في حال أن يكون الاسم مفرداً لفظاً، مجموعاً معنى، مثل: ثلاثة رهط، وأربعة قوم، ففي هذه الحالة أضيف العدد إلى المفرد لفظاً لا معنى، وهذا يعني أن أشياء مثل ذلك، ولا حجة لهم فيما عدوه من أن أشياء جمع^٢.

إنني أوردت المسألة كاملة تقريباً ليتبين للقارئ ما كان عليه الأمر من خلاف بين هؤلاء العلماء، والحقيقة أن مناط الخلاف الرئيس يتمثل في أن "أشياء" وردت في

١. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٩٩ . ٣٠١؟

٢. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٣٠٢ . ٣٠٣.

كتاب الله تعالى ممنوعة من الصرف، وهذا المنع هو الذي دفع بالنحاة إلى التحليل والتفسير المطول كما رأينا، ولقد كان النحاة فيها على مذاهب، حيث ذهب الخليل وسيبويه والمازني إلى أن أصلها "فعلاء"، "شيءاء" فاستثقلت همزتان بينهما ألف، فقلبت الأولى، فصارت: "لفعاء"^١، وقال الكسائي وأبو عبيد: لم تنصرف لأنها أشبهت حمراء، لقول العرب: أشياوات، مثل: حمراوات^٢، وقال الأخفش والفراء والزيادي: لم تنصرف لأنها "أفعلاء" "أشيءاء"، على وزن: "أشيعاء"، كما يقال: هيئن، وأهوناء^٣.

كما يظهر لي من خلال النصوص التي سقتها فإن النحاة والباحثين قد أجهدوا أنفسهم في تفسير وتعليل ما حصل لكلمة "أشيءاء"، والواقع أن سبب هذا الخلاف بشكل عام هو مجيء الكلمة في كتاب الله تعالى ممنوعة من الصرف، خصوصاً أن المنع من الصرف لا بد له من سبب، فانطلق النحاة في تفكيرهم إلى التوصل إلى أن تكون الكلمة مجموعة على ألف وهمزة زائدتين، كي يتسنى لهم التوصل إلى حل لمشكلة المنع من الصرف في كتاب الله تعالى.

ولكي أتوصل إلى قرار سليم فيما يتعلق بهذه الكلمة لا بد لي من أن أكتبها كتابة صوتية، فالأصل أن تكون على مفرد "شيء"، على النحو الآتي:

شيء < > say

وهذه الكلمة جاء جمعها في تراثنا العربي اللغوي على "أشيءاء" وهذا الجمع يمثل صورة "أفعال"، ولو حاولنا وضع المفرد في مقابل الجمع فإن الصورة تكون على وضعها الصحيح، بمعنى أن "أشيءاء" تأتي على زنة أفعال.

^١. انظر: الفراء، يحيى بن زياد (٩٨٠م). معاني القرآن، عالم الكتب، القاهرة . مصر، ج: ١، ص: ٣٢١.

^٢. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (٢٠٠٤م). إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الثانية، ج: ١، ص: ٢٨٣.

^٣. أبو حيان، محمد بن يوسف (٩٩٣م). تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ج: ٤، ص: ٣٦.

وهذا يعني أن الكلمة على زنتها التي ذكرها الكوفيون، وليس على ما ذكر البصريون، وإن كان رأي الكوفيين مشتملاً أكثر من فكرة لوزن هذه الكلمة، غير أنهم ذكروا هذا الوزن لهذه الكلمة، ونحن نرى ترجيح رأيهم هذا، لأسباب تتعلق بما يلي:

أولاً: أن الكلمة على هذا النحو توافق الجمع التكميري من ناحية المقاطع الصوتية المكونة لها.

ثانياً: أنه لا تأتي كلمة في العربية تضارع كلمة "أشياء" في الوزن الذي افترضه الكوفيون، وهو "فعاء" فليس في العربية . على ما نعلم . كلمة سوى "أشياء" تأتي على هذه الحالة التي تُجمع عليها، وبالتالي فمن الأولى أن نقول إنها على وزن أفعال، لا على لفعاء.

ثالثاً: أن الأصل في الكلمات ترتيبها الصحيح، وليس الأصل القلب المكاني، والأولى أن نأخذ بالأصل، وبالتالي فإن "أفعال" هي الأصل في هذه الحالة، ومن هنا قلنا إن وزن "أشياء" هو "أفعال".

غير أن ما دفع النحاة إلى القول بغير هذا القول أن "أشياء" وردت في كتاب الله تعالى ممنوعة من الصرف، حيث قال سبحانه وتعالى: " يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم"^١.

ولقد علل الدكتور رمضان عبد التواب هذه الكلمة بكيفيتها في كتاب الله تعالى، بأن ذكر أنه لو جاءت كلمة "أشياء" مصروفة في الآية الكريمة لكان الحال على غير النسق المعتاد في كتاب الله تعالى، بمعنى أنه يأتي مقطعان غير مألوفين في الآية، على هذا النحو:

أشياءٍ إنْ < in > in > asyaa >

وهو تركيب مرفوض في العربية والقرآن الكريم، ومن هنا مُنعت "أشياء" من الصرف.

^١. سورة المائدة، آية: ١٠١.

الفصل الرابع

مسائل مختلفة

لقد وجدت أن كثيراً من المسائل الخلافية تدرج تحت باب معين، أو أنه ثمة رابط يجمعها جميعاً في عنوان واحد، غير أن هذا الفصل وجدت فيه عدم تناسق بين مسائله، فهي داخلة ضمن موضوعات صرفية، غير أن هذه الموضوعات لا تعدو أن تكون عبارة عن مسألة مفردة فقط، أو أن لا تصلح لإقامة فصل كامل لها، ومن هنا فإنني رأيت أن أجمع هذه المسائل في فصل واحد، يضمها جميعاً، وهي مسائل مختلفة ذات عناوين متعددة، وتدخل ضمن أطر صرفية متنوعة، سأناقشها بإذن الله تعالى في هذا الفصل، محاولاً رد ما يمكن رده إلى نواحي الدرس الصوتي الحديث، أو مرجحاً ما أراه ملائماً في بعض القضايا.

ويدخل تحت هذا الفصل عدد لا بأس به من المسائل الخلافية الصرفية التي

وردت في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وهذه المسائل هي:

أ . مسألة التعجب من السواد والبياض دون غيرهما من الألوان.

ب . القول في تعريف العدد المركب وتمييزه.

ج . القول في كلا وکلتا، مثنيان لفظاً ومعنى، أم معنى فقط.

د . مسألة الحروف التي وُضع عليها "هذا" و"والذي".

هـ . مسألة الحروف التي وضع عليها الاسم في "هو" و "هي".

و . مسألة القول في المؤنث بغير علامة تأنيث ما على زنة اسم الفاعل.

ز . مسألة الاسم الذي على أربعة أو خمسة أحرف.

١.٤ مسألة التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان:

لقد كانت قضية التعجب من البياض والسواد دون باقي الألوان قضية ذات خلاف بين النحاة في كلتا المدرستين؛ الكوفة والبصرة، وهذا الخلاف إنما نشأ نتيجة أن كل طرف من هذين الطرفين قد دعم مذهبه بحجة يرى أنها تقربه من الصواب، وتبعد غيره عن الصواب، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه المسألة.

"ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل "ما أفعله" في التعجب من البياض والسواد خاصة، من بين سائر الألوان، نحو أن تقول: هذا الثوب ما أبيضه، وهذا الشعر ما أسوده. وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان"^١.

وواضح من خلال النص السابق ما ذهب إليه كل من الفريقين، ولقد احتج كل فريق لمذهبه بحجة، ف"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوّزنا ذلك للنقل، والقياس: أما النقل فقد قال الشاعر:

إذا الرجال شتّوا واشتدّ أكلهمُ ... فأنت أبيضهم سربالَ طبّاخ^٢
وجّه الاحتجاج أنه قال "أبيضهم" وإذا جاز ذلك في "أفعلهم" جاز في "ما أفعله
وأفعل به" لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب، وقد قال الشاعر:
جارية في درعها الفضفاض ... تُقطّع الحديث بالإيماضِ
أبيض من أخت بني أباض^٣

^١. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ١٤١، وانظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٦، ص: ٩٣، والأنباري. أسرار العربية، ص: ١٢١، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: ٣، ص: ١٩، ٣٧، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: ٢، ص: ١١٣.

^٢. البيت لطرفة بن العبد، (د.ت). ديوانه، دار صادر، بيروت. لبنان، ص: ١٨، و ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٦، ص: ٩٣، وابن منظور. لسان العرب، ج: ٧، ص: ٢٤، والبغدادي. خزنة الأدب، ج: ٨، ص: ٢٣٠ وبلا نسبة في السيوطي. الأشباه والنظائر، ج: ٨، ص: ١٣٩، و المرتضى، علي بن الحسين الشريف (١٩٦٧م). أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ج: ١، ص: ٩٢.

^٣. الرجز لرؤبة ابن العجاج، رؤبة (١٩٨٠م). ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليام بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت. لبنان، الطبعة الثانية، ص: ١٧٦، والبغدادي. خزنة الأدب، ج: ٨، ص: ٢٣٣، وبلا نسبة في: السيوطي. الأشباه والنظائر، ج: ٢، ص: ٨١، وابن منظور. لسان العرب، ج: ٧، ص: ١٢٢، وابن هشام. مغني اللبيب، ج: ٢، ص: ٦٩١.

فقال "أبيض" وهو أفعل من البياض، وإذا جاز ذلك في أفعل من كذا جاز في ما أفعله وأفعل به؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب، ألا ترى أن ما يجوز فيه ما أفعله يجوز فيه أفعلُ من كذا، وإذا ثبت أنه يمتنع في كل واحد منهما ما يمتنع في الآخر، ويجوز فيه ما يجوز في الآخر، دلّ على أنهما بمنزلة واحدة، وكذلك القول في "أفعل به" في الجواز والامتناع، فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوز استعمال ما أفعله من البياض.

وأما القياس فقالوا: إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرهما من الحمرة والصفرة والخضرة والصفرة والشهبة والكهبة إلى غير ذلك، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها^١.

لقد احتج الكوفيون لمذهبهم بحجة انقسمت إلى قسمين، الأول: سماعي، تمثل بما أتوا به من الأشعار التي قيلت في استعمال الأبيض من الألوان في مواضع تتقاس على موضع التعجب من اللون، والثاني: حجة قياسية تمثلت بما ذكره من منطوق في تدعيم مذهبهم الذي ذهبوه.

"وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز استعمال "ما أفعله" من البياض والسواد أننا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونًا غيرهما من سائر الألوان؛ فكذلك لا يجوز منهما، وإنما قلنا ذلك لأنه لا يخلو امتناع ذلك: إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على أفعل نحو احمرّ واصفرّ واخضرّ وما أشبه ذلك، أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه، وأي العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان في علة الامتناع؛ فينبغي أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان"^٢.

إنّ البصريين كما أرى لم يأتوا بحجة مفصلة كثيراً في هذه المسألة، وإنما اكتفوا بذكر القاعدة العامة عندهم في ما يتعلق بالتعجب من الألوان المختلفة، وجاءوا بالأبيض والأسود على ما قرروه في سائر الألوان.

١. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ١٤١ - ١٤٣.

٢. المرجع نفسه، ج: ١، ص: ١٤٣.

أما الأنباري فقد رفض موقف الكوفيين، ووقف إلى جانب رأي البصريين، ورد على الكوفيين بأن قول الشاعر الذي احتجوا به من الشاذ، وهو كالبيت الذي يقول فيه الشاعر:

يقول الحَنَا وَأَبْعَضُ العُجْم نَاطِقًا ... إلى رَبَّنَا صوت الحمار اليُجَدَّعُ
وَيَسْتَخْرِجُ الِيزْبُوعَ من نَافِقَائِهِ ... وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْحَةِ الِيتَقَصَّعُ^١
فجعل ما ذهبوا إليه من الأشعار من باب الشاذ^٢.

وأنا أرى أن هذين البيتين لم يأتيا على المسألة نفسها التي يتحدث عنها الكوفيون، فهم جاءوا ببيت من الشعر، واضح الاستعمال على أنه على التعجب من البياض والسواد، غير أن البيت الذي جاء به الأنباري يدخل ضمن دائرة دخول "أل" التعريف شذوذاً على الفعل، ومن هنا ليس في البيت الذي جاء به الأنباري حجة، على ما أرى.

ومن ناحية أخرى فإنه ذكر أن البياض هنا ليس المقصود به المفاضلة، وإنما هو من: أبيض مؤنثه بيضاء، وبالتالي فإنه لا حجة فيه^٣.
والرأي عندي أن هذا ليس كلاماً دقيقاً، فالبيت الشعري وما عداه من الأبيات الشعرية لا تحتل أن يكون المعنى فيها أبيض من أفعل مؤنثه فعلاء، وبالتالي فإن ما ذهب إليه الأنباري من رد هذه الحجة بهذين الدليلين لا نرى فيهما صواباً، بل هما تعسف ونكران.

^١ البيت لذو الخرق الطهوي في تخلص الشواهد، ص: ١٥٤، والبغدادي. خزنة الأدب، ج: ١، ص: ٣١، وج: ٥، ص: ٤٨٢، والشنقيطي. الدرر، ج: ١، ص: ٢٧٥، وابن منظور. لسان العرب، ج: ٨، ص: ٤١، والسيوطي. شرح شواهد المغني، ج: ١، ص: ١٦٢، والعيني. المقاصد النحوية، ج: ١، ص: ٤٦٧، وبلان نسبة في: الغرناطي. تذكرة النحاة، ص: ٣٧، والإريلي، علاء الدين بن علي (١٩٩١م). جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، صنعه: إميل بديع يعقوب، دار النفائس، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ص: ٣٢٠.

^٢ انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ١٤٤.

^٣ انظر: المرجع نفسه، ج: ١، ص: ١٤٥.

وفي حجة القياس عند الكوفيين ردها الأنباري أن ما كان في الفرع غير جائز، فهو في الأصل ألزم، فلما كان البياض والسواد . على قول الكوفيين . هما أصل الألوان، ولم يجز في الألوان المترتبة منهما ما أفعله، وأفعل به، كان الأولى عدم جواز ذلك في أصل الألوان^١.

وهذا الرد على المذهب القياسي عند الكوفيين نراه صواباً، فالقياس في الأصل ألا يُثبت له ما لا يُثبت لفرعه، ومن هنا فإنه لما لم يجز التعجب من سائر الألوان لم يجز ذلك في البياض والسواد.

وبعد أن عرضت لهذه الآراء والحجج التي أوردتها الأنباري في كتابه الإنصاف، فإننا نرى أن الكوفيين على الصواب، وأن البصريين على الخطأ، أي بعبارة أخرى أنه يمكن التعجب من البياض والسواد كما ذكر الكوفيون، والدليل على ذلك ما يلي:
أولاً: ما ذكره الكوفيون من الشعر الذي قاسوه على التعجب، فما يجوز فيه المفاضلة يجوز فيه التعجب، ونحن لا نرى صواباً في رد الأنباري على هذه الأبيات التي احتج بها الكوفيون.

ثانياً: إن الأبيض والأسود ليسا كسائر الألوان، فهما يدخلان ضمن درجات متعددة، وهذه الدرجات تصبح مقياساً للتفاوت بين الأشياء التي تتلون بالأبيض أو الأسود، ومن هنا كان الواقع أن يكون التعجب من اللون الأشد بياضاً من غيره، أو الأشد سواداً من غيره.

أما الألوان الأخرى فهي قد تتفاوت، ولكن هذا التفاوت لا يكون بالدرجة التي يكون عليها تفاوت اللون الأبيض والأسود، فهما لهما درجات أكثر من سائر الألوان.
ثالثاً: أنني لا أجد حرجاً في الاستعمال اليومي حتى في أيامنا هذه من التعجب من السواد أو البياض، فنحن نقول مثلاً: أبيضٌ من الثلج، فهذا تفضيل، وما كان داخلاً ضمن التفضيل يدخل ضمن التعجب، فنحن نقول أيضاً: ما أبيض الثلج! وما أسود الليل!

^١ . انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ١٤٦.

وبناء على استمرار هذا الاستعمال اليومي لهذا التعجب والتفضيل بين هذين اللونين يمكنني القول بأنهما يجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما من الألوان، أي أنه يصح أن نتعجب من البياض والسواد، على غير ما قرر البصريون، واستناداً إلى ما ذكرنا من أدلة.

١.٤ القول في تعريف العدد المركب وتمييزه:

وهذه إحدى المسائل الصرفية التي سأناقشها في هذا الفصل، وهي كما أرى من خلال عنوانها تختص بتعريف العدد المركب، وتعريف تمييزه، ولقد دار الخلاف بين النحاة في هذه المسألة على ما سنبين فيما يلي.

يقول الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في خمسة عشر درهما: "الخمسة العشر درهماً، والخمسة العشر الدرهم"

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر، ولا في الدرهم، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال "الخمسة عشر درهماً" بإدخال الألف واللام على الخمسة وحدها^١.

وبالتالي فإنني أرى بوضوح ما ذهب إليه كل من الطرفين في هذه المسألة، " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد صحَّ عن العرب ما يوافق مذهبنا، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب، وإذا صحَّ ذلك النقل وجب المصيرُ إليه، واعتمادهم في هذه المسألة على النقل؛ لأن قياسهم فيها ضعيف جداً^٢.

وكما أرى فإن الكوفيين اعتمدوا في هذه المسألة على النقل، وصرح ابن الأنباري بذلك حيث قال واعتمادهم على النقل، ولكن ثمة ملحوظة نراها في البداية، وهذه الملحوظة تختص في النقل الذي يقول به الكوفيون أين هو؟ ولماذا لم يُذكر ذلك النقل هاهنا؟

^١ . الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ٢٩١، وانظر: الصبان. حاشية الصبان

على شرح الأشموني، ج: ١، ص: ١٨٠.

^٢ . الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ٢٩١.

" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما رُكِبَ أحدهما مع الآخر تَنَزَّلَا منزلة اسم واحد، وإذا تَنَزَّلَا منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف، وأن يلحق الاسم الأول منهما؛ لأن الثاني ينتزل منزلة بعض حروفه، وكذلك عَرَفَتِ العربُ الاسم المركَّب، كما قال الشاعر:

رَعِيْنُهَا أَكْرَمَ عُوْدٍ عُوْدًا الصَّلِّ والصَّفْصِلِّ واليَعْضِيْدَا

والخَازِيَازِ السِّمِّ المَجُوْدَا بحيث يدعو عامرٌ مسعودًا^١

ويقال "جُنَّ النباتُ" إذا خرج زَهْرُهُ. والخاز باز أيضًا: داءٌ في اللِّهَازِمِ، قال الشاعر:
يا خازِيازِ أرسَلِ اللِّهَازِمَا أَخَافُ أَنْ تَكُوْنَ لَازِمًا^٢
والخازياز فيما يقال أيضًا: السَّنُوْرُ، وفي الخازياز سبع لغاتٍ: خَازِيَازِ، وخَازِيَازِ
وخَازِيَازُ، وخَازِيَازُ، وخَازِيَازِ، وخَازِيَازِ - مثل نافقاء - وخَازِيَازِ - مثل سِرْدَاحِ - قال
الشاعر:

مثل الكلاب تَهْرُ عند دِرَابِهَا ... وَرِمَتْ لِهَازِمِهَا مِنَ الخَازِيَازِ^٣

وإنما لم يجر دخول الألف واللام على "درهم" لأنه منصوب على التمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة، وإنما يجب أن يكون نكرة لأن الغرض أن يميِّز المعدود به من غيره، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأَخْفُ، فكانت أولى من المعرفة التي هي الأَثَقُ^٤.

١. الرجز بلا نسبة في: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٤، ص: ١٢٠.

٢. البيت بلا نسبة في: المرجع نفسه، ج: ٤، ص: ١٢٠، وابن منظور. لسان العرب، ج: ٥، ص: ٣٤٨.

٣. البيت بلا نسبة في: ابن دريد. جمهرة اللغة، ص: ٢٨٩، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٤، ص: ١٢٢، وسيبويه. الكتاب، ج: ٣، ص: ٣٠٠، وابن منظور. لسان العرب، ج: ١، ص: ٣٧٤، و الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (١٩٧١م). ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ص: ١٠٧.

٤. الأتباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ٢٩١. ٢٩٤.

إذن فإن مجمل حجة البصريين تتمثل في أن "أل" التعريف إذا دخلت على الاسم المركب، فإنها لا تدخل على طرفيه، ولكنها تدخل على طرفه الأول، وبالتالي فإنهم عدوا "خمسة عشر" اسماً مركباً، وبالتالي فإن "أل" التعريف لا تدخل على الطرفين، فـ "عشر" . في رأيهم . تمثل جزءاً من الاسم، وبقية من حروفه، وبالتالي فإنه لا يجوز دخول "أل" التعريف عليها، أما التمييز فإنهم رأوا أن عدم دخول "أل" التعريف لا يؤدي غرضاً دلاليّاً أو حتى تركيبياً، فالتمييز مطلوب لإزالة الإبهام عن الكلام، وما يتحقق به إزالة الإبهام يتمثل بالنكرة، فلا حاجة للمعرفة.

ولقد رد الأنباري على كلمات الكوفيين بأن قال: إن ما ذهب إليه الكوفيون لا يمكن القول به لقلته في الاستعمال، وبعده عن القياس، أما القلة في الاستعمال فهو لا يحتج به لأنه شاذ، والقياس لا يعضده، ولقد جاء الأنباري بمجموعة كبيرة من الأبيات الشعرية التي دخلت فيها الألف واللام على كلمات لا يجوز أن تدخلها، من مثل قول الشاعر:

يقول الخنأ، وأبغض العُجْم ناطقًا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع
ويستخرج اليزبوع من نافعائه ومن جحره بالشيخة اليتقصع^١
ويعني بـ "اليتقصع" أي: الذي يتقصع^٢.

وبعد أن عرضت للمسألة كما وردت عند الأنباري في كتابه أشعر في تسجيل بعض الملحوظات عليها، وأول هذه الملحوظات أن الكوفيين ذكروا أن ما ذهبوا إليه من رأي إنما يعضده السماع عن العرب، ولم يأتونا بأي قول من نثر أو شعر يبينون فيه السماع في العدد المركب، والأغرب من ذلك أن البصريين لم يعلقوا على هذه

^١ . البيت لذي الخرق الطهوي في: ابن هشام، أبو محمد جمال الدين (١٩٨٦م). تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ص: ١٥٤، والبغدادي. خزنة الأدب، ج: ١، ص: ٣١، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: ١، ص: ٢٧٥، والسيوطي. شرح شواهد المغني، ج: ١، ص: ١٦٢، وابن منظور. لسان العرب، ج: ٨، ص: ٤١.

^٢ . انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ٢٩٤.

القضية، ولم يطالبوا الكوفيين بشيء من مسموع العرب فيه عدد مركب دخلت الألف واللام فيه على الجزء الثاني منه، وعلى تمييزه، فما القضية؟

ربما قصد الكوفيون بالسماع ما سُمع عن العرب من دخول الألف واللام على بعض الكلمات والتراكيب التي لا تدخلها الألف واللام في سعة الكلام، كما رأينا في البيت الشعري في كلمة "اليتقصع"، ففي سعة الكلام لا يمكننا أن ندخل الألف واللام على الفعل، غير أن الشاعر أدخلهما شذوذاً، وربما قاس الكوفيون مثل هذه الحالة على حالة العدد المركب، ولكن لو كانت هذه الفكرة واردة في أذهانهم لقالوا بالقياس في هذه المسألة، غير أنهم لم يركزوا بالدرجة الأولى على القياس في المسألة، وإنما ارتكزوا على السماع والنقل عن العرب.

ولقد وصف المبرد هذا القول عند الكوفيين بأنه خطأ فاحش، حيث يقول في بيان هذه المسألة: " اعلم أن قوماً يقولون أخذت الثلاثة الدرهم يا فتى وأخذت الخمسة عشر الدرهم وبعضهم يقول أخذت الخمسة عشر الدرهم وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف وهذا كله خطأ فاحش وعلّة من يقول هذا الاعتلال بالرواية لا أنه لا يُصيب له في قياس العربيّة نظيراً ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه فرواية برواية والقياس حاكم بعد أنه لا يُضَاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال لا يجوز أن تقول جاءني الغلام زيد لأن الغلام معرف بالإضافة وكذلك لا تقول هذا الدار عبد الله ولا أخذت الثوب زيد".¹

هذا بالنسبة لحجة الكوفيين، أما إذا أردنا النظر في حجة البصريين فهي لا تخلو من بعض الضعف، فصحيح أنهم أتوا بالكلام على أصله . كما يقولون . إلا أنهم احتجوا لعدم دخول الألف واللام في الجزء الثاني من العدد؛ لأنه مع الجزء الأول يشكلان اسماً واحداً، وبناء على ذلك فإن الألف واللام لا تدخلان على الاسم مرتين، وقاسوا ذلك على كلمات من مثل: "الخازباز"، فقالوا أنه لا يجوز أن يقال: الخاز الباز؛

¹ المبرد. المقتضب، ج: ٢، ص: ١٧٥، وانظر: النحاس، أبا جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (٢٠٠٤م). عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص: ١٧١.

لأن الاسم عُرِف في أوله، فلا يمكن إدخال الألف واللام مرة أخرى على بعض حروف ذلك الاسم.

وهذا الكلام وإن كان فيه شيء من الإقناع إلا أن فيه خرقاً، يمكن الطعن من خلاله، وهو أن قياس "خمسة عشر" على "الخازباز" في نظرنا لا يستقيم؛ لأن هناك فرقاً كبيراً بين هذا وذاك، فخمسة عشر بذاتها مكونة من كلمتين، في حين أن "الخازباز" لا يمكن أن ننظر إليها على أساس أنها كلمتان، فهي كلمة واحدة ولكنها دخلها التركيب المزجي، لذلك تظهر لنا وكأنها كلمتان، ولكنها ليست كذلك، في حين أن "خمسة" بذاتها تشكل كلمة، و"عشر" بذاتها تشكل كلمة.

وأنا بهذا الكلام لا أريد أن أجعل حجة البصريين ضعيفة، وإنما أريد أن أبين بعض الضعف الحاصل فيها، وأن أبين كيفية التضليل في طرح الشاهد، فالكلام عن العدد، والشاهد على التركيب المزجي، وفرق بين هذا وذاك.

والرأي عندي أنني أرفض رأي الكوفيين، وأقف إلى جانب رأي البصريين، لما ذكروه من حجة، مضيفين إليه الحجة الآتية:

لا يمكنني القول "الخمسة العشرَ الدرهمَ"، لثقل ذلك في النطق، ولصعوبة ذلك على اللسان، وهذا الثقل، وتلك الصعوبة إنما تتأتى من أمر يتمثل بـ:

إن قولنا: "الخمسة العشرَ الدرهمَ"، يحتوي على ثلاث كلمات دخلت الألف واللام على كل واحدة منها، وليس هناك رابط بالتبعية أو غيرها يجعل هذه الكلمات تتوالى فيها الألف واللام، فتوالي الألف واللام في كل كلمة من هذه الكلمات يخلق صعوبة في النطق؛ لأن اللسان كلما ذكر كلمة فيها ألف ولام، ثم عاد مرة أخرى إلى نطق كلمة أخرى فيها ألف ولام، يؤدي ذلك إلى الثقل في النطق، بسبب توالي الكلمات المعرفة بالألف واللام، وهذا يؤدي إلى تتابع عدد من المقاطع القصيرة المغلقة والعربية تكره توالي الأمثال.

وأخيراً فإنني أرى أن دخول الألف واللام في تعريف العدد المركب يكون بدخولهما على الجزء الأول منه حسب، أما الجزء الثاني والتميز فلا يدخلهما الألف واللام؛ لأن ذلك لم يُعرف عن العرب، ومن ناحية أخرى فإنه لو أُدخلت الألف واللام

على هذا النحو لخلق بذلك ثقلاً كبيراً في النطق، وصعوبة بالغة في التلفظ، لذا فمن الأفضل التخلص من هذا الثقل، والابتعاد عن هذه الصعوبة.

٣.٤ كلا وكتا مثنيان لفظاً ومعنى أم معنى فقط:

وفيما يلي أنتقل للحديث عن مسألة أخرى من المسائل التي تدخل بباب الصرف في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، ألا وهي مسألة كلا وكتا، والخلاف الذي دار حول قضية مثنيان لفظاً ومعنى أم معنى فقط.

حيث " ذهب الكوفيون إلى أن "كلا، وكتا" فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل كلا "كل" فحَقَّقَت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في "كتا" للتأنيث، والألف فيهما كالألف في "الزيدان"، والعمران" ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة. وذهب البصريون إلى أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في "عصاً، ورحاً"^١.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما مثنيان لفظاً ومعنى وأن الألف فيهما للتثنية النقل والقياس: أما النقل فقد قال الشاعر:
في كِلْتِ رجليها سُلَامِي وَاجِدَهُ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِرَأْدِهِ^٢
فأفرد قوله "كِلْتِ" فدلَّ على أن "كِلْتَا" تثنية.

^١. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ٣٩٢، وانظر: الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: ١، ص: ٨٣، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: ١، ص: ٨٠، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٣، ص: ٢.

^٢. الرجز ليس معروف القائل، انظر: ابن الوراق، أبا الحسين محمد بن عبد الله بن العباس (٩٩٩م). علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض . السعودية، الطبعة الأولى، ص: ٣٨٩، والمرادي. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج: ١، ص: ٢١٩، ٣٢٧، والأشموني. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج: ١، ص: ٥٥، والسيوطي. همع الهوامع، ج: ١، ص: ١٥٢، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: ١، ص: ١١٥.

وأما القياس فقالوا: الدليل على أنها ألف التثنية أنها تتقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمرة، وذلك نحو قولك: "رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ورأيت المرأتين كليتهما، ومررت بالمرأتين كليتهما" ولو كانت الألف في آخرهما كالألف في آخر "عصًا، ورحًا" لم تتقلب كما لم تتقلب ألفهما نحو "رأيت عصاهما ورحاهما، ومررت بعصاهما ورحاهما" فلما انقلبت الألف فيهما انقلاب ألف "الزيدان، والعمران" دل على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن فيهما إفرادًا لفظيًا وتثنية معنوية أن الضمير تارة يُردّ إليهما مفردًا حملًا على اللفظ، وتارة يردّ إليهما مثنى حملًا على المعنى.

فأما ردُّ الضمير مفردًا حملًا على اللفظ فقد جاء ذلك كثيرًا، قال الله تعالى: "كَلَّمْنَا الْجِنِّيْنَ آتَتْ أَكْلَهَا"^١، فقال: "آتَتْ" بالإفراد حملًا على اللفظ ولو كان مثنى لفظًا ومعنى لكان يقول: {آتَتْ} كما تقول: الزيدان ذهبا، والعمران ضربا، وقال الشاعر:

كِلَا أَحْوَيْنَا ذُو رِجَالٍ، كَأَنَّهُمْ أَسْوَدُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَغْلَبَ ضَيْعَمٍ^٢

فقال "نو" بالإفراد حملًا على اللفظ، ولو كان مثنى لفظًا ومعنى لقال "ذَوَا" وقال الآخر:

كِلَا أَحْوَيْكُمْ كَانَ فَرَعًا دِعَامَةً وَلَكِنَّهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحَتْ نَاقِصًا^٣

فقال "كان" بالإفراد حملًا على اللفظ، ولم يقل "كانا" ... والشواهد على هذا النحو كثيرة جدًا.

وأما ردُّ الضمير مثنى حملًا على المعنى فعلى ما حُكي عن بعض العرب أنه قال "كِلَاهُمَا قَائِمَانِ، وَكَلَّمْتَاهُمَا لِقَيْتَهُمَا" وقال الشاعر:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكَلَّا أَنْفَيْهِمَا رَبِي^٤

١. سورة الكهف، آية: ٣٣.

٢. البيت بغير نسبة في: أسرار العربية، ص: ٢١٠، والتبريزي. شرح ديوان الحماسة، ص: ٨٧.

٣. الشاهد للأعشى في ديوان، ص: ١٠٩.

٤. البيت للفرزدق، انظر: ابن جني. الخصائص، ج: ٣، ص: ٣١٧، و القيسي، أبا علي الحسن بن عبد الله (٩٨٧م). إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود الدعجاني،

فقال "أقلعاً" حملاً على المعنى، وقال "رابي" حملاً على اللفظ. والحمل في "كلا، وكنتا" على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى، ونظيرهما في الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل على المعنى أخرى "كلُّ" فإنه لما كان مفرداً في اللفظ مجموعاً في المعنى رُذِّ الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى، كقولهم "كل القوم ضربته، وكل القوم ضربتهم" وقد جاء بهما التنزيل، قال الله تعالى: "إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا"^١، فقال {آتِي} بالإفراد حملاً على اللفظ، وقال تعالى: "وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ"^٢، فقال {أُنثَىٰ} بالجمع حملاً على المعنى، إلا أن الحمل على المعنى في "كل" أكثر من الحمل على المعنى في "كلا، وكنتا".

والذي يدل على أن فيهما إفراداً لفظياً أنك تضيفهما إلى التثنية فنقول: "جاءني كِلا أَخَوَيْكَ، ورأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، وجاءني أَخَوَاكَ كِلاهُمَا، ورأيتُهُمَا كِليهُمَا، ومررت بهما كليهما" وكذلك حكم إضافة "كنتا" إلى الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ، فلو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

والذي يدل على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها تجوز إمالتها، قال الله تعالى: "إِذَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا"^٣، وقال تعالى: "كُنَّا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهُمَا"^٤، قرأهما حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها؛ لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها.

والذي يدل أيضاً على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها لو كانت للتثنية لانقلبت في حالة النصب والجر إذا أُضِيفَتَا إلى المظهر؛ لأن الأصل هو المظهر، وإنما

دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: ١، ص: ٤٠٦، والمرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: ١، ص: ٣٢٥، وابن منظور. لسان العرب، ج: ٩، ص: ١٥٦، والبغدادي. خزنة الأدب، ج: ٤، ص: ٢٩٩، والسيوطي. همع الهوامع، ج: ١، ص: ١٥٣.

١. سورة مريم، آية: ٩٣.

٢. سورة النمل، آية: ٨٧.

٣. سورة الإسراء، آية: ٢٣.

٤. سورة الكهف، آية: ٣٣.

المضمر فرعه، تقول: "رأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين"، وكذلك تقول في المؤنث: "رأيت كلتا المرأتين، ومررت بكلتا المرأتين" ولو كانت للتثنية لوجب أن تتقلب مع المظهر كما تتقلب مع المضمر؛ فلما لم تتقلب دلّ على أنها ألف مقصورة، وليست للتثنية.

والذي يدل على أن "كلا" ليست مأخوذة من "كُلّ" أن كُلاً للإحاطة وكِلاً لمعنى مخصوص؛ فلا يكون أحدهما مأخوذاً من الآخر^١.

ولقد وقف الأنباري موقفاً مؤيداً لما ذهب إليه البصريون في حجتهم، ورد على كلمات الكوفيين، فأما ما احتجوا به من قول الشاعر: "في كلتَ رجلِها" فلا حجة لهم فيه، لأنه اجتزاء بالفتحة عن الألف، وهو كثير في كلام العرب، وضرب مثلاً على ذلك بيت من الشعر، وأما ما احتجوا به من أن الألف تتقلب في حالة الإضافة إلى المضمر ياءً، فلا حجة لهم فيه من وجهين: الأول: أنهما لما كانا مفردين لفظاً، مثنيين معنى، جعلوا لهما حظاً من الإفراد وحظاً من التثنية، فجعلوا مع الإضافة إلى الظاهر الإعراب بالحركات والألف مقصورة، لأن المفرد أصل، والإعراب بالحركات أصل، ولما أضيفتا إلى المضمر جعلوا الإعراب إعراب المثني؛ لأن المثني فرع، والإعراب بالحروف فرع أيضاً، فجعلوا الأصل مع الأصل، والفرع مع الفرع.

أما الوجه الثاني فيتمثل بأن كلا وكلتا إنما لم تقلب ألفهما ياءً في حالة الإضافة إلى المظهر لأنهما أشبهتا "لدى، وعلى"، فهاتان الكلمتان حين تضافان إلى المظهر لا تقلب ألفهما ياءً، ولكنهما إذا أضيفتا إلى المضمر قلبت الألف ياءً، مثل: لديه، وعليه، ولما أشبهت "كلا وكلتا"، هاتين الكلمتين أخذتا حكمهما، والذي يدل على ذلك أن الألف في "كلا وكلتا" لا تقلب في حالة الرفع، وإنما تقلب في حالة النصب والجر، وهو الأمر الحاصل مع "لدى وعلى"، فهما لا يستعملان في حالة الرفع أبداً، ومن هنا يظهر التشابه بينهما^٢.

١. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ٣٩٢ . ٣٩٩.

٢. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ٣٩٩ . ٤٠١.

ومن خلال عرضي للمسألة يظهر لي أن الاحتجاج عند الكوفيين يعتمد بالدرجة الأولى على قول الشاعر : في كَلتَ رجليها"، فلما رأوا أن الألف قد ذهبت من "كلتا" قالوا بأنها مفرد "كلتا"، والذي حصل كالآتي:

بكتابة الكلمة صوتياً يظهر لنا:

كِلْتَا < kiltaa

فظاهر لنا الفتحة الطويلة في نهاية الكلمة، والذي حصل مع الشاعر أنه قال:

كَلتَ < kilta

فما حصل يمكنني أن أراه بوضوح متمثلاً بأن الشاعر حين أراد أن يقيم الوزن الشعري، والاتساق الموسيقي بكلمة "كلتا" وجد أنها تكسر البيت الشعري، فاضطر إلى إجراء عملية صوتية تؤدي في النهاية إلى الوصول إلى معنى صحيح باستخدام صائب، فقصر الحركة الطويلة وهي الفتحة الطويلة، فصارت فتحة قصيرة، هذه الفتحة القصيرة لم تؤثر عكسياً على المعنى، وإنما بقي المعنى واضحاً لدى المتلقي، فإن السامع لا يفسد المعنى عنده إذا سمع كلمة "كلتا" أو كلمة: "كلتَ" ففي النهاية المعنى المقصود واضح لديه، ولا تؤثر كثيراً هذا التقصير في هذه الحركة.

وأرى أن رأي الكوفيين أقرب إلى الصواب لأن الألف في كلا وكلتا تؤدي وظيفة دلالية جديدة وهي الدلالة على التثنية وما ورد عن العرب من شواهد غير ذلك فقد يكون السبب يتعلق بالوزن الشعري.

٤.٤ مسألة الحروف التي وضع عليها "ذا" و"الذي":

وأنتقل فيما يلي للحديث عن مسألة جديدة ذات علاقة مباشرة بالنواحي الصرفية في اللغة، وهي في هذه المرة تتعلق بالأصل الذي وضع عليه بعض الألفاظ، ومن بينها "ذا" و"الذي"، فلقد دار الخلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية حول الأصل الذي وضع عليه هذان اللفظان، وفيما يلي بيان لذلك.

"ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في "ذا، والذي" الذال وحدها، وما زيد عليها تكثير لهما. وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما، واختلفوا في "ذا": فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله: ذَيُّ -بتشديد الياء- إلا

أنهم حذفوا الياء الثانية فبقي "ذِي" فأبدلوا من الياء ألفاً لئلا يلتحق بكي؛ فإذا الألف منه منقلبة عن ياء، بدليل جواز الإمالة؛ فإنه قد حكي عنهم أنهم قالوا في ذا: "ذا" بالإمالة، فإذا ثبت أنها منقلبة عن ياء لم يجز أن تكون اللام المحذوفة واوًا؛ لأن لهم مثل "حَيْبُ" وليس لهم مثل "حَيْوْتُ" وذهب بعضهم إلى أن الأصل في ذا "ذَوَى" بفتح الواو؛ لأن باب "شَوَيْت" أكثر من باب "حَيْبُ" فحذفت اللام تأكيداً للإبهام، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأما "الذي" فأجمعوا على أن الأصل فيه "لَّذِي" نحو: عَمِي وشَجِي^١.

ولقد احتج كل فريق لرأيه بحجة، وهو ما اعتدنا على رؤيته في القضايا الخلافية في نحونا العربي، " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الاسم هو الذال وحدها أن الألف والياء فيهما يحذفان في التثنية نحو "قام دَانِ، ورأيت ذَيْنِ، ومررت بذَيْنِ، وقام اللَّذَانِ، ورأيت اللَّذَيْنِ، ومررت باللَّذَيْنِ" ولو كان كما زعمتم أنهما أصلان لكانا لا يحذفان، ولوجب أن يقال في التثنية "الذِيَانِ" كما يقال العَمِيَانِ، والشَجِيَانِ، و"الذُّيُونِ" كما يقال: العميين، والشجيين، وأن تقلب الألف في تثنية "ذا" ولا تحذف، فلما حذفت الياء والألف في تثنية "الذي، وذا" دلّ على أنهما زائدان لا أصلان، وأن ما زيد عليهما تكثير لهما كراهية أن يبقى كل واحد منهما على حرف واحد، وحركوا الذال لالتقاء الساكنين - وهما الذال والألف في ذا، والذال والياء في الذي - وفتحوا الذال في "ذا" لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، وكسروها من "الذي" لأن الكسرة من جنس الياء، فكسروا ما قبل الياء توكيدا لها، وزادوا اللام الثانية مفتوحة من "الذي" على اللام الأولى ليسلم سكون اللام الأولى؛ لأن الألف واللام لا تدخل على ساكن إلا احتيج إلى تحريك اللام لالتقاء الساكنين، كقولهم: "الانتظار، والانكسار" فلو لم تدخل اللام الثانية لأدّى إلى تحريك اللام الأولى؛ لأنها ساكنة والذال

^١ الأتباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٦٦٩، وانظر: الأشموني. شرح

الأشموني، ج: ١، ص: ١٣٧. ١٤٦، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: ١، ص:

١٥٠، ١٥٦، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: ٤، ص: ٢٣.

بعدها ساكنة؛ فزادوا اللام الثانية لتبقى اللام الأولى على أصلها في السكون ولا تكسر لالتقاء الساكنين"^١.

ثم جاؤوا بدليل على أن أصل الذال السكون من قول الشاعر:

اللذُّ بأسفله صحراءٌ واسعةٌ واللذُّ بأعلاه سيل مدّه الجرفُ^٢

وقوله الآخر:

لم أرَ بيتًا كان أحسنَ بهجةً من اللذِّ له من آلِ عزةٍ عامرُ^٣

وقوله الآخر:

لن تنفعي ذا حاجة ويُنْفَعُكَ وتجعلين اللذَّ معي في اللذِّ معك^٤

وقوله الآخر:

فَطَلْتُ في شرٍّ من اللذِّ كيدًا كاللذِّ تَرَيُّ زُبَيْةً فَاصْطِيدًا^٥

"وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز أن تكون الذال وحدها فيهما هو الاسم، وذلك لأن "ذا، والذي" كل واحد منهما كلمة منفصلة عن غيرها؛ فلا يجوز أن يُبْنَى على حرف واحد؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف؛ فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركًا، وذلك محال؛ فوجب أن يكون الاسم في "ذا" الذال والألف معًا، والاسم في "الذي" لذي؛ لأن له نظيرًا في كلامهم، نحو شَجِي وَعَمِي، وهو أقل الأصول التي تبنى عليها الأسماء، وما نقص عن ذلك من الأسماء التي أُوعِلَتْ في شبه الحروف فعلى خلاف الأصل، ولا يمكن إلحاق "ذا، والذي" بها، ألا ترى أن "ذا" كاسم مظهر يكون وصفا

^١ . الأتباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ١٨١ . ١٨٣.

^٢ . البيت بلا نسبة في: الغرناطي. تذكرة النحاة، ص: ٥١٦.

^٣ . البيت بلا نسبة في: ابن دريد. جمهرة اللغة، ص: ٦٥٠، ٨٥٩، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج:

١، ص: ٢٥٧، والسيوطي. همع الهوامع، ج: ١، ص: ٨٢.

^٤ . لم أعثر لهذا البيت على ذكر في المراجع التي عدت لها، فهو لم يذكر إلا في كتاب الإنصاف.

^٥ . الرجز لرجل من هذيل، في: البغدادي. خزنة الأدب، ج: ١١، ص: ٤٢١، والسكري. شرح

أشعار الهذليين، ج: ٢، ص: ٦٥١، وبلا نسبة في: البغدادي. خزنة الأدب، ج: ٦، ص: ٣،

٤، ٥، والمالقي. رصف المباني، ص: ٧٦.

وموصوفا؟ فكونه وصفا نحو قوله تعالى: "أذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا"^١ وكونه موصوفاً نحو قوله تعالى: "مَالِ هَذَا الْكِتَابِ"^٢ وكذلك لا يمكن إلحاق "الذي" بها بأن يحكم بزيادة اللام الثانية كاللام التي تزداد للتعريف؛ لأن زيادة اللام ليس بقياس مطرد، وإنما يحكم بزيادتها في كلمات يسيرة نحو "زَيْدٌ، وَعَبْدٌ، وَأَوْلَادٌ"؛ لقيام الدليل على ذلك، كقولك في معناها: زيد، وعبد، وأولاد، ولم يوجد ههنا: فبقينا فيه على الأصل.

يدل على أن الألف في "ذا" والياء في "الذي" أصليتان قولهم في تصغير ذا "ذِيًّا" وأصله: ذِيًّا، بثلاث ياءات: ياءان من أصل الكلمة وياء للتصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، واستثقلوا اجتماع ثلاث ياءات؛ فحذفوا الأولى، وكان حذفها أولى؛ لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير، والثالثة لو حذفنا لوقعت ياء التصغير قبل الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً؛ فكانت تتحرك، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، ووزنه "فَيْلِي"؛ لذهاب العين منه؛ وفي تصغير الذي "الذِّيَّا" ولولا أنهما أصليتان، وإلا لما انقلبت الألف في "ذا" ياء وأدغمت في ياء التصغير، ولما ثبتت الياء في "الذي" في التصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها"^٣.

وهكذا أرى فإن كلاً من الطرفين قد عرض رأيه، ثم دعم رأيه بالحجج المنطقية والنقلية، والأنباري يقف في رأيه إلى جانب البصريين، ويرد القول على كلمات الكوفيين، فأما ما ذهبوا إليه من جعل الألف في "ذا" تُحذف في المثني، مثل: "ذان" فإنما القول فيها أنها صيغة مرتجلة للثنائية، وليست الثنائية فيها على حد الثنائية في: زيد وزيدان، وعمرو وعمران، والدليل على أنهما يختلفان أنه لو جاز أن يكونا على حد الثنائية الحقيقية لجاز دخول الألف واللام عليها، كما تدخل الألف واللام على "الزيدان، والعمران"، فلما لم يجر دخولهما دل على أنهما ليسا مثنيين ثنائية حقيقية.

والثنائية أيضاً في الذي، فهم يرون أن الياء تحذف في الذي، ولكن الأنباري يجعل المسألة شبيهة بـ "ذان" أي أن الثنائية فيها على حد الثنائية المرتجلة، وليست هي الثنائية ذاتها التي نراها في "الزيدان" على سبيل المثال.

١. سورة يوسف، آية: ٩٣.

٢. سورة الكهف، آية: ٤٩.

٣. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ١٨٤. ١٨٥.

أما ما ذهبوا إليه من أن الأصل هو الذال وحدها، قيل لماذا زيدت أربعة حروف في "الذي" ولم يُزد حرفٌ واحدٌ كما حصل مع "ذا"؟ فلما زيد أكثر من حرف دل على أن الأصل ليس الذال وحدها.

أما ما ذهبوا إليه من حجة بالبيت الشعري فالرد عليه أنه إذا صح الاحتجاج بما هو قليل، فالأولى أن يُحتج بما هو كثير، فـ "الذي" فيها أربع لغات: الذي، بسكون الياء وهي اللغة المشهورة، والذي، بتشديد الياء وهي لغة منطوقة أيضاً، والذ، بكسر الذال دون ياء، والذ، بسكون الذال، فلما كان هناك كل هذه اللغات دل على أن ما كان فيه اللغة القوية أولى بالاحتجاج من اللغة الضعيفة^١.

وعلينا أن ننظر إلى المسألة من وجهة نظر صرفية صوتية بناء على ما توصلت إليه الدراسات الصرفية الصوتية من نتائج، فقول الكوفيين أن الألف حذفت من الكلمة بعد التثنية، فدل ذلك على أن الذال هي أصل الوضع، فرد هذه الحجة البصريون، ونحن نرى أن كلام الكوفيين فيه شيء من الصحة، ولكن ما الذي حصل في تثنية مثل هذه الأسماء؟

إن الذي حصل في تثنيتهَا يتمثل في اجتماع حركتين في وقت معاً، وهو ما لا يجوز في لغتنا العربية، فكلمة "ذا" حين تُثني تكون على هذا النحو:

ذا + ان

daa + aani

وبالتالي فإن الكلمة تصبح:

daaaani + ذالان

وهذا الشكل من المقاطع والألفاظ ليس موجوداً في العربية، وبالتالي فإن الأمر احتاج إلى عمل صوتي، وتحويل نطقي يتوافق وطبيعة المقطع العربي، ويتناسب مع الشكل العام للألفاظ في العربية، لذا حُذفت حركة الألف الطويلة الموجودة أصلاً في كلمة "ذا"، وأدخلت الألف الطويلة وهي ألف المثني أصلاً.

وما حصل مع "الذي" في التثنية شبيه بما حصل مع "ذا"، حيث كانت الكلمة:

الذي + ان

^١. انظر: الأنباري. المرجع نفسه، ج: ٢، ص: ١٨٥ . ١٨٨.

>alladii + aani

فصارت الكلمة بعد إدخال علامة التنثية عليها على النحو الآتي:

>alladiiaani

وفي هذه الحالة اجتمع لدينا حركتان طويلتان دون حائل بينهما، وهما الأولى حركة طويلة من جنس الكسرة، والثانية حركة طويلة أيضاً من جنس الفتحة، وهو أمر لا يجوز حصوله في العربية، فحُذفت الحركة الطويلة التي هي من جنس الكسرة، وبقيت الحركة الطويلة التي من جنس الفتحة؛ لأنها أتت لمعنى، ولا يجوز حذفها بناء على ذلك.

والذي أراه أنّ الأسماء لا تكون على حرف واحد وإنما أقلها على حرفين ولذلك سواء أكانت ذا أو ذي فهي لغات عند العرب ولغات العرب جميعها حجة وما ورد من شواهد بالذال وحدها فهي لغات كذلك.

٤.٥ مسألة الحروف التي وضع عليها الضمير في "هو" و"هي":

وهذه المسألة شبيهة بالمسألة السابقة لها، فكلتا المسألتين يتعلق بالأصل المفترض للاسم الموجود في واقع اللغة، فنحن في المسألة السابقة تحدثنا عن أصل الحروف التي وُضع عليها الاسم في "ذا" و"الذي"، أما هذه المسألة فتتعلق بالحروف التي وُضع عليها كل من "هو" و"هي"، وهي مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، وفيما يلي بيان ذلك.

"ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من "هو، وهي" الهاء وحدها.

وذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من "هو" والهاء والياء من "هي" هما الاسم بمجموعهما"^١.

وكعادة الطرفين، فإن كلاً منهما يورد مجموعة من الدلائل والحجج التي يستدل ويحتج بها على صحة ما ذهب إليه من مذهب، فـ "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:

^١ الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ١٨٩، وانظر: الأشموني. شرح

الأشموني، ج: ١، ص: ١١٨.

الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها دون الواو والياء أن الواو والياء تحذفان في التثنية، نحو "هما" ولو كانتا أصلاً لما حذفتا.

والذي يدل على ذلك أنهما تحذفان في حالة الإفراد أيضاً وتبقى الهاء وحدها، قال الشاعر، وهو العَجِير السُّلُولِي جاهلي:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ: لَمَنْجَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ^١

"بَيْنًا هو" وقال الآخر:

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صَدَقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينًا يُعَلَّنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ^٢

أراد "بَيْنًا هو" وقال الآخر:

إِذَاهُ سِيمَ الْخَسْفِ أَلَى بِقَسَمٍ بِاللَّهِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا اخْتَكَمَ^٣

أراد "إذا هو" وقال الآخر:

دَارٌ لِسُعْدَى إِذِهِ مِنْ هَوَاكَا^٤

أراد "إذ هي" فحذف الياء؛ فدل على أن الاسم هو الهاء وحدها، وإنما زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم، كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد، كما زادوا الواو في قولهم: "ضربتَهُ، وأكرمتَهُ" وإن كانت الهاء وحدها هي الاسم، فكذلك هاهنا^٥.

"وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد؛ لأنه لا بد من

^١ البيت للعجير السلولي في: البغدادي. خزنة الأدب، ج: ٥، ص: ٢٥٧، وج: ٩، ص: ٤٧٣، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: ١، ص: ١٨٨، والسيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج: ١، ص: ٣٣٢، و الفارسي، أبو علي (٩٨٥م). شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف: عبد الله بن بري، تحقيق وتقديم: عبدالله مصطفى درويش، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة. مصر، ص: ٢٨٤.

^٢ البيت بلا نسبة في: البغدادي. خزنة الأدب، ج: ٥، ص: ٢٦٥، والسيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج: ١، ص: ٤٢٣، وسيبويه. الكتاب، ج: ١، ص: ٣١.

^٣ البيت بلا نسبة في: البغدادي. خزنة الأدب، ج: ٥، ص: ٢٦٥.

^٤ البيت بلا نسبة في: البغدادي. المرجع نفسه، ج: ٢، ص: ٦، وابن جني. الخصائص، ج: ١، ص: ٨٩، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: ١، ص: ١٨٨، والمالقي. رصف المباني، ص: ١٧.

^٥ الأتباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ١٨٩. ١٩١.

الابتداء بحرف والوقف على حرف؛ فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركًا، وذلك محال؛ فوجب أن لا تكون الهاء وحدها هي الاسم^١.

أما الأنباري فقد رأى أن يجعل من رأي البصريين هو الصواب، ويرد على كلمات الكوفيين، فذكر أن الرد على كلماتهم بأن قالوا الدليل على أن الهاء هي الأصل مجيؤها في التنثية دون الواو أو الياء، فرد عليهم الأنباري بأن فُتد هذا الرأي من وجهين:

الوجه الأول: تمثل في أن التنثية في "هما" ليست على حد التنثية في "الزيدان"، بل هي صيغة مرتجلة لتدل على المثني، وليست بمثني، ولو كانت مثني لكانت "هُوان" مثل ما كانت "أنتان"، على قياس "الزيدان"، ولوجب دخول "ال" التعريف عليهما كدخولها على "الزيدان"، فنقول: الهمان، والأنتان، ولما لم يكن ذلك دل على أن الصيغة فيها صيغة مرتجلة للمثني، وليست كالمثني.

والوجه الثاني: يتمثل في أنه لو افترضنا أنها صيغة مثني، فإن الواو والياء قد حُذفتا لعله معينة من الكلام، فهما قد حُذفتا بسبب الثقل في النطق، حيث استنقلوا الحركة على الواو والياء في هذه الصيغة، ومن هنا حُذفت الواو والياء، وبقيت التاء، وليس الأمر على ما قالوا من أن الهاء هي أصل الأسمين.

وأما ما أنشدوه من الشعر، فرده الأنباري بأنه من باب ضرورة الشعر، وبالتالي فإنه لا ينقاس عليه في سعة الكلام^٢.

والرأي عندي أن رأي الكوفيين أقرب للصواب، للأسباب التي ذكروها، وأزيد عليها ما يلي:

أولاً: إنني أرى الهاء مشتركة بين "هو، وهي"، ولما كانت مشتركة بينهما دل على أن ما زيد على الهاء إنما جيء به للتفريق في المعنى بين الغائب المذكر، والغائب المؤنث، ومن هنا جيء بالياء والواو، تفريقاً في المعنى.

^١. المرجع نفسه، ج: ٢، ص: ١٩١.

^٢. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ١٩٥.

ويمكن لي أن أرى هذا الاشتراك بوضوح من خلال الكتابة الصوتية، فالضميران يكتبان على النحو الآتي:

هُوَ : huwa

هِيَ : hiya

فكما أرى من خلال الكتابة الصوتية أن الهاء مشتركة بين الضميرين، وما زيد بعدها إنما زيد للتفريق بين الغائب المذكر، والغائب المؤنث، ولقد جيء بالحركة التي تلي الهاء في كل من الضميرين متناسبة مع شبه الحركة الواوية في الضمير الغائب المذكر، وجيء بالكسرة لنتناسب مع شبه الحركة اليائية التي جيء بها للدلالة على المؤنث.

ثانياً: مما يدل على أن الأصل في هذين الضميرين الهاء وحدها، أنهما إذا اتصلا بالاسم أو الفعل حُذِفَ باقيه وبقي الأصل ماثلاً أمامنا، مثل: ضربه.

به.

فهذا يدل على أن الهاء هي الأصل في تركيب الاسم "هو"، في حين أننا نقول للمؤنث: ضربها. بها.

فجئنا بألف بعد الهاء، وهذه الألف إنما جيء بها للحاجة نفسها التي جيء بالياء والواو في الضمير المنفصل وهي التفريق بين المذكر والمؤنث في الكلام.

٦.٤ مسألة القول في المؤنث بغير علامة تأنيث ما على زنة اسم الفاعل:

ومن الأمور اللصيقة بميدان الصرف في لغتنا العربية الحديث عن التذكير والتأنيث، وهذه القضية ذات صلة مباشرة في اللغة العربية وأخواتها الساميات، فالتذكير والتأنيث من الأمور التي لا يمكن للغة العربية أن تتغاضى عنها، وفيما يلي عرض لمسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين فيما يتعلق بنواحي التذكير والتأنيث.

يقول الأنباري في عرضه لهذه المسألة بداية: " ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حُذِفَتْ من نحو "طالق، وطامث، وحائض، وحامل" لاختصاص المؤنث به.

وذهب الخليل إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسب ولم يُجْزَوْهُ على الفعل، وذهب سيبويه إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا "شيء حائض"^١.

واحتج الكوفيون لرأيهم بأن قالوا إن الأصل في علامة التأنيث التفريق بين المذكر والمؤنث، ولما لم يكن هناك داعٍ للتفريق بينهما في صفة يختص بها أحدهما دون الآخر لم يُحتج إلى علامة تأنيث، يقول الأنباري في ذلك: " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث، ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف من الطلاق، والطمث، والحيض، والحمل، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفنقر إلى إدخال علامة التأنيث؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحال محال"^٢.

واحتج البصريون لما ذهبوا إليه من مذهب بأن جعلوا الصيغة المتمثلة في "طالق، وحائض"، وغيرها من الألفاظ التي تدل على المؤنث وليست بمؤنث من باب النسب، فمعنى "حائض" أي: ذات حيض، يقول الأنباري في ذلك: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما حذفت علامة التأنيث من هذا النحو لأن قولهم "طالق، وطامث، وحائض، وحامل" في معنى ذات طلاق وطمث وحيض وحمل، على معنى النسب، أي: قد عرفت بذلك، كما يقال: رجل راحح ونابل، أي ذو رمح ونبل، وليس محمولا على الفعل؛ واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل، نحو ضربت المرأة تضرب فهي ضارية، فإذا وضع على النسب لم يكن جاريا على الفعل ولا متبعا له، فلم تلحقه علامة التأنيث، وصار بمنزلة قولهم "امرأة معطار، ومدكار، ومئنات، ومثشير، ومعطير، وصبور، وشكور، وخود، وضناك، وصناع، وحصان، ورزان"^٣.

١. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٥٨.

٢. المرجع نفسه، ج: ٢، ص: ٢٥٨.

٣. الأنباري. المرجع نفسه، ج: ٢، ص: ٧٦٣.

"ومنهم من تمسك بأن قال: إنما حذفوا علامة التأنيث من "طالق" ونحوه لأنهم حملوه على المعنى، كأنهم قالوا: شيء طالق، أو إنسان طالق، كما قالوا: رجل رُبْعَةٌ، فأثنوا والموصوف مذكر على معنى نفس رُبْعَةٌ، وكما جاء في الحديث "مذَنَّبَتِ الإسلام" لأن الإسلام بمعنى الملة، وكما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت أعرابيا يمانيا يقول: فلان لغوب جاءتته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول "جاءته كتابي" فقال: أليس بصحيفة؟ والحملُ على المعنى كثيرٌ في كلامهم"^١.

والأنباري فيما ذهب إليه من رأي وافق البصريين، ورد على كلمات الكوفيين، فقال: إن الرد على قولهم بأن العلامة تدخل للتفريق بين المذكر والمؤنث، فلما لم يكن لها داعٍ حُذفت في مثل هذه الألفاظ، ذكر أن الرد على ذلك من ثلاثة أوجه:
الأول: أنه لو كان الأمر على ذلك لما قال الله سبحانه وتعالى: "يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ"^٢، فقال: مرضعة، ولم يقل: مرضع، فلما لم يقل: مرضع، دل على أن ما قالوه لا حجة فيه.

أما الوجه الثاني: فيتمثل أنه لو قلنا بأن عدم وجود العلامة سببه وجود الاختصاص وعدم الاشتراك، فلماذا إذن تُحذف العلامة في حال وجود الاشتراك وعدم الاختصاص، في مثل: رجل عاشق، وامرأة عاشق، ورجل عانس، وامرأة عانس، ورجل عاقر، وامرأة عاقر، فلما لم توجد العلامة دل على عدم صحة ما ذهبوا إليه.

أما الوجه الثالث: فيذهب فيه الأنباري إلى أنه لو كان الاختصاص سبباً في حذف علامة التأنيث في مثل "طالق، وحائض"، لوجب حذف علامة التأنيث من الفعل أيضاً، فنقول: المرأة طلق، والمرأة حاض، فلما لم تُحذف علامة التأنيث من الفعل، فقلنا: المرأة طلقت، دل ذلك على فساد ما ذهبوا إليه من رأي^٣.

ألاحظ في هذه المسألة أنها تختص باسم الفاعل من "طلق، وحاض، وحمل" فهذه الأفعال يشتق منها اسم فاعل للدلالة على المرأة، ومع ذلك دون علامة تأنيث، أما ما

١. المرجع نفسه، ج: ٢، ص: ٢٦٠.

٢. سورة الحج، آية: ٢.

٣. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٧٠ - ٢٧٣.

سوى اسم الفاعل فتدخله علامة التانيث، فنقول: مُطلقة، بإدخال علامة التانيث في المشتق.

إنني أرى أن سبب حذف العلامة هو الاختصاص، ولكن لا نقصد بالاختصاص ما قصده الكوفيون من أن الفعل تختص به الأنثى دون الذكر، وإنما نقصد بالاختصاص اختصاص حمل الجنين دون غيره من الأحمال، واختصاص طلاق الزوجية دون غيره من الطلاق، فنستطيع القول: هذه امرأة طالقة الشعر؛ لأن الإطلاق هاهنا مختص بالشعر وليس بالطلاق المعروف بطلاق الزوجية، فهذه الألفاظ لم تلحقها علامة التانيث بسبب اختصاصها دون غيرها بهذا الفعل.

فالحمل المقصود دون علامة نقصد به حمل الجنين، أما إذا أردنا أن نتكلم عن امرأة تحمل متاعاً فإننا نقول: امرأة حامله متاعاً، ولا نقول: امرأة حاملٌ. وبناء على ذلك فإن الاختصاص نقصد به اختصاص الفعل بالحالة المقصودة، وليس المقصود به اختصاص الرجل دون المرأة به أو العكس.

٧.٤ مسألة هل في كل رباعي أو خماسي من الأسماء زيادة:

وقضية الحذف والزيادة من أهم القضايا الصرفية على الإطلاق، ولقد وجدت في بعض القضايا الصرفية المتعلقة بالحذف والزيادة شيئاً من الخلاف النحوي، ومن بين هذه القضايا ما سناقشه في هذه المسألة، والتي تتعلق بالزيادة في كل رباعي أو خماسي من الأسماء.

" ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة، فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد، واختلفوا فذهب أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائي إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف الحرف الذي قبل آخره، وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير، وإن كان على خمسة أحرف -نحو "سَفَرَجَل"- ففيه زيادة

حرفين. وذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة،
وأنها من نحو جعفر وسفرجل، لا زائدة فيهما البتة^١.

وفيما يلي أعرض لحجج كل من الطرفين، فـ " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:
إنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا على أن وزن جعفر فَعَلَّل، ووزن سفرجل فَعَلَّل، وقد علمنا أن
أصل فَعَلَّل وفَعَلَّل فاء وعين ولام واحدة؛ فقد علمنا أن إحدى اللامين في وزن جعفر
زائدة، واللامان في وزن سفرجل زائدتان، فدل على أن في جعفر حرفاً زائداً من حرفية
الأخيرين، وأن في سفرجل حرفين زائدين، على ما بينا^٢.

كما هو واضح لي من خلال حجة الكوفيين أنهم اعتمدوا على الوزن الصرفي
في ما ذهبوا إليه من رأي، فهم يرون نتيجة أن الوزن الصرفي لـ "جعفر" هو: "فَعَلَّل"،
فمن تكرار اللام استدلوا بأن حرف اللام مزيد في أحد الموضعين، كما أن قولنا:
"سفرجل" وزنها: "فَعَلَّل"، فيها حرفان زائدان، وذلك أيضاً نتيجة لتكرار اللام في وزن
الكلمة.

إذن فإن الكوفيين اعتمدوا فيما ذهبوا إليه من رأي على الوزن الصرفي، والشكل
السطحي المباشر للكلمة، فلما رأوا في الكلمة حرفاً مكرراً ظنوه من باب الزيادة، ولم
يظنوا أنه من أي شيء آخر، كما أنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار المعنى والدلالة.

" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: لا يخلو الزائد في جعفر من أن يكون الراء
أو الفاء أو العين أو الجيم: فإن كان الزائد هو الراء فيجب أن يكون وزنه فَعَلَّر؛ لأن
الزائد يُوزَنُ بلفظه، وإن كان الزائد الفاء فوجب أن يكون وزنه فعفل، وإن كان الزائد
العين فوجب أن يكون وزنه فَعَلَّل، وإن كان الزائد الجيم فوجب أن يكون وزنه جَعَفَل،
وكذلك يلتزمون في وزن سفرجل، وإذا كان هذا لا يقول به أحد دلَّ على أن حروفه
كلها أصول.

قالوا: ولا يجوز أن يقال "إن إحدى الدالين من قَرَدَد ومَهْدَد زائدة ووزنه عندكم
فَعَلَّل؛ فقد وزنتم الدال الزائدة باللام، وكذلك صمحمح ووزنه عندكم فَعَلَّل، وإحدى
الميمين وإحدى الحاءين زائدتان، ولم تزنيهما بلفظهما فتقولوا: وزنه فعلمح، ووزنتموهما

١. الأتباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٨٢.

٢. المرجع نفسه. ج: ٢، ص: ٢٨٢.

بالعين واللام فقلتم: فعلعل، وكذلك مرمريس ومرمريت، ووزنه عندكم ففععيل، ولم تنزوا فيه الزائد بلفظه فتقولوا: فعمريل، ووزنتموه بالفاء والعين فقلتم: ففععيل "لأنا نقول: إنما وزنًا الزائد بلفظ اللام دون لفظ الدال، وذلك لأن إحدى الدالين لام الفعل والدال الأخرى - وإن كانت زائدة- فهي تكرير لام الفعل بلفظهما، فوزنًا باللفظ الذي وزن به لام الفعل، وكذلك صمحمح: الميم عين الفعل، والحاء لأمه، ثم أُعيدتَا تكثيرًا لهما؛ فصار المعاد زائد، غير أنه من جنس الأول، فأعيد بلفظ الأول؛ فجعلت عينا ولاما معادتين، كما جعلت الميم والحاء الأوليان عينا ولاما، وكذلك نقول في مرمريس ومرمريت.

والدليل على أن فاء الفعل وعينه في "مرمريس، ومرمريت" زائدة مكررة أنه مأخوذ من المراساة والمرت، ألا ترى أن "مرمريس" اسم الداھية، و"مرمريت" اسم القفر"^١.

يظهر لي من خلال إيراد حجة البصريين أنهم اعتمدوا أيضاً على النظام العام في وزن الكلام، فقالوا بأنه إذا وُجد حرف زائد في الكلمة من مثل: "جعفر" فعلينا أن نزن ذلك الحرف بذاته، فلما لم يقل أحد بذلك، دل على أن هذا الحرف ليس بزائد، وإنما هو من أصل الكلمة.

أما الأنباري فقد وقف ضد رأي الكوفيين، ورد على كلماتهم، حيث قال: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إنه إذا كانت إحدى اللامين في وزن جعفر زائدة دلّ على أن فيه حرفاً زائداً، وكذلك إذا كانت اللامان في وزن سفرجل زائدتين دلّ على أن في سفرجل حرفين زائدين" قلنا: هذا غلط وجهل بموضع وزن الأسماء وتمثيلها بالفعل دون غيره، وذلك أن التمثيل إنما وقع بالفعل دون غيره ليعلم الزائد من الأصلي، وذلك أنا إذا جننا إلى جعفر فمتمناه بفعل علمنا بالمثل أنه لم يدخله شيء زائد، وإذا جننا إلى صيقل فمتمناه بفعل فقد علم بالمثل أن الياء زائدة، واختاروا الفعل؛ لأنه يأتي وهو عبارة عن كل شيء من الألفاظ التي تتصرف، ألا ترى أنك تقول لصاحبك: قد ضربت زيدا، أو خاصمته، أو أكرمته، أو ما أشبه ذلك، فنقول: قد فعلت، وكان الثلاثي أولى بذلك من قبل أن أقلّ الأسماء والأفعال بُناتُ الثلاثة وفيها بنات الأربعة والخمسة؛ فلو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزن الثلاثي به إلا

^١ الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٨٢ . ٢٨٣.

بحذف شيء منه، ونحن نجد بنات الثلاثة تُبنى على أربعة أحرف بزيادة حرف نحو ضيغم، وهو من الضَّغْم وهو العَضُّ، وعلى خمسة أحرف بزيادة حرفين نحو سَرْنَدَى، وهو من السَّرْدِ، ولم يعلم أنه بني شيء من بنات الأربعة والخمسة على ثلاثة أحرف، فلما كان الأمر على ما ذكرنا ووجب التمثيل بالفعل واحتجنا إلى تمثيل رباعي وخماسي زدنا ما يلحقه بلفظ الرباعي والخماسي؛ فهذا الذي نزيده على الفعل زائد، وإن كان الممثل به أصلياً؛ لأن الضرورة ألجأت إلى أن نزيد على الفعل ليلحق الممثل بالممثل به؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه، والله أعلم^١.

لا يمكن لي القول بأن بنات الأربعة والخمسة من الأسماء فيها زيادة، والسبب في ظننا عائد إلى ما ذكره البصريون، ونزيد عليه ما يلي:
أولاً: لو قلنا بأن أحد الأحرف من "جعفر" زائد، فأى هذه الحروف الزائد؟ وكيف زيد في هذه الصيغة؟

يذكر النحاة أن حروف الزيادة يجمعها قولنا: سألتمونيها، وهي عشرة على هذا الحد^٢، وما نراه في "جعفر" أن الجيم، والعين، والفاء، والراء ليست من حروف الزيادة، فكيف إذن نقول بزيادة أحدها.
ثانياً: أننا لو قلنا إن أحدها زائد في الرباعي، واثنان في الخماسي، فإن تلك الزيادة لا تجري على سنن معين، ومقياس محدد، وبالتالي فإن تلك الزيادة تخضع لطبيعة الاسم، ومن هنا فإن الكلمات الرباعي أو الخماسية قد تدخلها معظم حروف الهجاء، وبالتالي تكون معظم حروف الهجاء فيها شيء من الزيادة وهذا محال، فكلما مثل:

جعفر.

وضيغم،

١. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٢٨٣.

٢. انظر: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (٩٨٧م). المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ص: ٨٦، و الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (٩٩٣م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ص: ٣٠٩.

وسفرجل .

وجحمرش .

وبهنس .

وضرغام .

لو افترضت أن جميعها تحتوي على حرف من حروف الزيادة فإنه يترتب على ذلك أن نقع في مشكلة تتعلق بعدم قياسية الزيادة في هذه الكلمات، ولكانت الزيادة فيها عشوائية لا تخضع لطبيعة معينة، كما أرى في باقي حروف الزيادة، حيث إنني يمكنني أن أحصر الإطار الذي تدخله السين زائدة في الكلام: فتكون في المضارع للتسويق، مثل: سيأتي، وتكون في صيغة "استفعل"، مثل: استعمل، وبالتالي فإن السين لا تأتي . حسب علمنا . في غير هذين الموضعين زائدة، فهي إذن تخضع لنظام معين في الزيادة.

أما لو قلت بالزيادة في الرباعي والخماسي فإن تلك الزيادة لا تخضع لنظام وفق ما رأيت في السين مثلاً، ومن هنا فإن ذلك يدل على أن الرباعي والخماسي من الأسماء ليس فيه زيادة، وإنما كل حروفه أصول.

الخاتمة

وبعد أن انتهيت من عرض هذه الدراسة حسبما تقتضيها من تقسيمات فيما يلي
أعرض لبعض النتائج، وهي على النحو الآتي:

أولاً: لم يوافق الأنباري الكوفيين فيما ذهبوا إليه من تعليقات صرفية بأي مسألة من
المسائل، وإنما كان موقفه مع البصريين في كل المسائل الصرفية التي عرضتها،
بالرغم من أنني وجدت كثيراً من المسائل تقترب بالدراسة الصوتية إلى رأي
الكوفيين لا إلى رأي البصريين، ولكن الأنباري رأى أن يكون إلى جانب البصريين
في كافة المسائل كما رأينا.

ثانياً: لقد كانت أغلب التوجيهات الصوتية للخلاف الصرفي ينصب في قضايا
الحركات المزدوجة، والتي تتسم بصعوبتها النطقية، وفرار اللغة العربية منها، ومن
هنا تخلصت من كثير منها في صيغها المختلفة، كما كان للمقطع العربي أثرٌ
كبيرٌ في توجيه الخلاف الصرفي في كثير من المسائل.

ثالثاً: هناك كثير من المسائل التي تدخل تحت باب الصرف، غير أنها لا تدخل
ضمن إطار الدراسة الصوتية العامة، فلقد كان النحاة يركزون في تحليلها على
المنطق، أو الأصل الذي أخذت منه الكلمة، أو غير ذلك من النواحي التي لا
يمكن بحثها صوتياً.

وأخيراً نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكتب في هذه الدراسة الخير والبركة، وأن
يتقبلها منا، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

المراجع

- الإربلي، علاء الدين بن علي (١٩٩١م). **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**،
صنعه: إيميل بديع يعقوب، دار النفائس ، الطبعة الأولى، بيروت . لبنان.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (د.ت). **شرح التصريح على التوضيح**، وبهامشه حاشية
يس بن زيد الدين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه،
القاهرة.
- الاستراباذي، محمد بن الحسن (١٩٨٢م). **شرح شافية ابن الحاجب**، مع شرح شواهد
لعبد القادر البغدادي، حققه وضبط غريبه وشرح مبهمه: محمد نور الحسن،
ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت .
لبنان.
- الأشموني، علي بن محمد (١٩٥٥م). **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق:
محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى،
القاهرة . مصر.
- الأصفهاني، أبو علي أحمد بن محمد (٢٠٠٣م). **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: تغريد
الشيخ، وضع فهرسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة
الأولى، بيروت . لبنان.
- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (١٩٨٣م). **الأغاني**، تحقيق وإشراف: لجنة
من الأدباء، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، الطبعة السادسة، بيروت .
لبنان.
- الأعشى، ميمون بن قيس (١٩٨٣م). **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق: محمد محمد
حسين، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السابعة، بيروت . لبنان.
- الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد (د.ت). **من تاريخ النحو العربي**، دار الفلاح.
عمان، الاردن

الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله (د.ت).
الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار
الفكر، بيروت . لبنان.

الأنباري، كمال الدين (١٩٥٧م). **أسرار العربية**، تحقيق: محمد بهجت البيطار،
المجمع العلمي العربي، الطبعة الأولى، دمشق . سوريا.
أنيس، إبراهيم (١٩٧٩م). **الأصوات اللغوية**، مكتبة الإنجلو مصرية ، الطبعة الخامسة،
القاهرة . مصر.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٩٨٩م). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**،
تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة،
القاهرة، مصر.

التادلي، أبو العباس أحمد بن عبد السلام (١٩٩١م). **الحماسة المغربية مختصر كتاب
صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب**، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر
المعاصر ، الطبعة الأولى، بيروت . لبنان.

التبريزي، أبو زكريا الخطيب يحيى بن علي (١٩٨٧م). **شرح اختيارات المفضل**،
تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الثانية.
التبريزي، أبو زكريا الخطيب يحيى بن علي (د.ت). **شرح ديوان الحماسة لأبي تمام**،
دار القلم، بيروت . لبنان.

ابن ثابت، حسان (١٩٧٧م). **ديوان حسان بن ثابت**، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار
المعارف، القاهرة . مصر.

الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب (٤٢٤هـ). **الحيوان**، دار الكتب العلمية، الطبعة
الثانية، بيروت . لبنان.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (١٩٨٧م). **المفتاح في الصرف**،
تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت . لبنان.

الجرجاني، علي بن محمد (١٩٨٣م). **كتاب التعريفات**، تحقيق: مجموعة من العلماء
بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت . لبنان.

ابن جنبي، أبو الفتح عثمان (١٩٥٤م). المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى.

ابن جنبي، أبو الفتح عثمان (١٩٨٥م). سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم ، الطبعة الأولى، دمشق . سوريا.

ابن جنبي، أبو الفتح عثمان (د.ت). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت . لبنان.

الجوهري، إسماعيل بن حماد (١٩٩٠م). الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة، بيروت . لبنان.

الحملوي، أحمد بن محمد بن أحمد (٢٠٠٢م). شذا العرف في فن الصرف، شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت . لبنان.

أبو حيان، محمد بن يوسف (١٩٩٣م). تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان.

الخليل، عبد القادر مرعي (١٩٩٣م). المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، الكرك . الأردن.

ابن دريد، محمد بن الحسن (١٩٨٧م). جمهرة اللغة، حققه وقدمه له: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى، بيروت . لبنان.

ابن ربيعة، ليبيد (٢٠٠٤م). ديوان ليبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة ، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

الزبيدي، محمد بن محمد (د.ت). تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (١٩٧١م). ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الطبعة الأولى، الجمهورية العربية المتحدة.

الزجاجي، أبو القاسم (١٩٨٢م). الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس ، الطبعة الرابعة، بيروت . لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (١٩٩٣م). **المفصل في صناعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال ، الطبعة الأولى، بيروت . لبنان.

ابن السراج، أبو بكر محمد (د.ت). **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان.

السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين (د.ت). **شرح أشعار الهذليين**، حققه: عبد الستار أحمد فراج، وراجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة . مصر.

سيبويه، عمرو بن عثمان (١٩٨٨م). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة، القاهرة . مصر.

السيرافي، يوسف بن أبي سعيد (١٩٧٩م). **شرح أبيات سيبويه**، دار المأمون للتراث، دمشق . سوريا، وبيروت . لبنان.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (١٣٢٧هـ). **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى، القاهرة . مصر.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (١٩٨٥م). **الأشباه والنظائر**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى، بيروت . لبنان.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت). **شرح شواهد المغني**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت . لبنان.

شاهين، عبد الصبور (١٩٨٠م). **المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان.

الشايب، فوزي (٢٠٠٤م). **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، عالم الكتب الحديث، إربد . الأردن.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين (١٩٨١م). **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الطبعة الأولى، الكويت.

ابن الصائغ، محمد بن الحسن بن سباع (٢٠٠٤م). **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. السعودية، الطبعة الأولى.

الصبان، محمد بن علي (د.ت). **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، المطبعة الخيرية بمصر، الطبعة الأولى، القاهرة. مصر.

ابن العبد، طرفة (د.ت). **ديوان طرفة ابن العبد**، دار صادر، بيروت. لبنان.
عبد التواب، رمضان (١٩٨٢م). **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي، القاهرة. مصر، ودار الرفاعي، الطبعة الأولى، الرياض. السعودية.
عبد التواب، رمضان (١٩٩٩م). **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي، الطبعة السادسة، القاهرة. مصر.

ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد (١٤٠٤هـ). **العقد الفريد**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت. لبنان.

ابن العجاج، رؤبة (١٩٨٠م). **ديوان رؤبة بن العجاج**، تحقيق: وليام بن الورد، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، بيروت. لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (١٣٩١هـ). **المقرب**، تحقيق: عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد. العراق.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (١٩٧٩م). **المتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الرابعة، بيروت. لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (١٩٩٥م). **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق. سوريا.

عمر، أحمد مختار (١٩٨٥م). **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، القاهرة. مصر.

عمر، أحمد مختار (٢٠٠٨م). **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، الطبعة الأولى.

العيني، محمود بن أحمد (د.ت). **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، بيروت. لبنان.

الغرناطي، أبو حيان محمد بن يوسف (٩٨٦م). **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت. لبنان.

الغلاييني، مصطفى محمد (٩٩٣م). **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، الطبعة الثامنة والعشرون، صيدا. بيروت. لبنان.

الفارسي، أبو علي (٩٨٥م). **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي**، تأليف: عبد الله بن بري، تحقيق وتقديم: عبيد مصطفى درويش، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة. مصر.

الفراء، يحيى بن زياد (٩٨٠م). **معاني القرآن**، عالم الكتب، القاهرة. مصر.

الفرزدق، همام بن غالب (د.ت). **ديوان الفرزدق**، دار صادر، بيروت. لبنان.

الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب (٢٠٠٥م). **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، بيروت. لبنان.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (٩٨٢م). **أدب الكاتب**، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت. لبنان.

القرشي، محمد بن أبي الخطاب (٩٨٦م). **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام**، حققه وعلق عليه زاد في شرحه: محمد علي الهاشمي، دار القلم، الطبعة الثانية، دمشق. سوريا.

القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (٩٨٧م). **إيضاح شواهد الإيضاح**، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت. لبنان.

المالقي، أحمد بن عبد النور (٩٧٥م). **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، دمشق. سوريا.

المبرد، محمد بن يزيد (د.ت). **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة . مصر .

المبرد، محمد بن يزيد (د.ت). **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت . لبنان .

المرادي، الحسن بن قاسم (٩٨٣م). **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثانية، بيروت . لبنان .

المرتضى، علي بن الحسين الشريف (٩٦٧م). **أمالى المرتضى**، غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية. ابن الملوح، قيس (د.ت). **ديوان مجنون ليلي**، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة . مصر .

ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت . لبنان .
النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (٢٠٠٤م). **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت . لبنان .

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (٢٠٠٤م). **عمدة الكتاب**، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين (١٣٨٣هـ). **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، القاهرة . مصر .

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين (٩٨٦م). **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت . لبنان .

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين (٩٨٧م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا . لبنان .

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين (د.ت). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن الوراق، أبو الحسين محمد بن عبد الله بن العباس (١٩٩٩م). **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى، الرياض. السعودية.

ابن يزيد، الوليد (١٩٦٧م). **ديوان الوليد بن يزيد**، جمع وتحقيق: ف. فابريلي، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الثالثة، بيروت . لبنان.

ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت). **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت . لبنان، ومكتبة المنتبي، القاهرة . مصر.